والبصرة فأما مدينة الرسول ﷺ فلا نعلم بها إماماً في العربية.
وقال الأصمعي: أقمت بالمدينة زماناً ما رأيت بها قصيدة واحدة
صحيحة إلا مصحفة أو مصنوعة اهـ.

ومن البديهي أنه لا يمكن لأحد في زمن أبي حنيفة أن يستتبع
الفقهاء في الفقه بدون علم مستبحر في جميع نواحي الاجتهاد فضلاً عن
اللغة العربية والبيان هو أول ما يحتاج إليه العالم في الدعوة بل الأمر هكذا
في جميع الأزمان فمن السفه وقلة الدين رمي أبي حنيفة بالضعف في
العربية من غير حجة غير الأسطورتين ولم تفسد كثرة إقامته في أواخر
عهد الأموية في الحجاز لغته وإن كان بين شيوخ الحرميين كثير من
اللاحنين من كثرة من كان يطرقهما من الأعاجم منذ أواخر عهد التابعين
ومن عدم وجود أئمة بهما يتفرغون لتقويم العوج في اللغة كما سبق.
فدونك نافعاً مولى ابن عمر وربيعة وأصحابها كم دون لهم من
اللحنون في الكتب.

وتبين حال الشافعي في اللغة من سبب انتقال ابن فارس من
مذهبه ومن مسعى ابن دريد والأزهري في تقويم تلك الكلمات المعروفة
ومن قول إمام الحرميين في البرهان في لغة الشافعي.
وأما أحمد فدونك مسائل أبي داود وإسحاق بن منصور الكوسج
وعبدالله بن أحمد فيا ترى هل يمكنك أن تقرأ صفحة منها على صحة
الأصول من غير أن تجابهك خطيئات في اللغة والنحو؟.

وهل روي عن أبي حنيفة طول عمره سوى تلك الكلمة مما يصلح
أن يعد لحناً على تقدير أن الرواية ثابتة وأنها لحن؟ وما سر هذا التغاضي
عنهم والتشهير بها روي عن أبي حنيفة؟ سوى التعصب الذميمة ومن
الذي لا يلحن بعض لحن في المخاطبات؟

ويحكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان إذا تكلم مع أهله لا يقيم
كلمة من الإعراب ثم إذا وصل إلى الجامع مزج الإعراب بالتسميح ثم إذا

توسط المرید - سوق الأدب بالبصرة - لم يؤخذ عليه حرف واحد ولما سئل عن ذلك قال: لأننا إذا كلمناهم بما يخالف طبائعهم ثقلنا على نفوسهم.

ومما يحكى عن الفراء أنه دخل على الرشيد ولحن فقال: يا أمير المؤمنين إن طبائع أهل البدو الإعراب وطبائع الحضرة اللحن فإذا تحفظت لم ألحن وإذا رجعت إلى الطباع لحت فاستحسن الرشيد قوله.

وذكر المبرد في كتاب «اللحنة» عن محمد بن القاسم التميمي عن الأصمعي قال: دخلت المدينة على مالك بن أنس فما هبت أحداً هبتي له فتكلم فلحن فقال: مطرنا البارحة مطراً أيّ مطراً فخف في عيني فقلت: يا أبا عبد الله قد بلغت من العلم هذا المبلغ فلو أصلحت من لسانك فقال: فكيف لو رأيتم ربيعة؟ كنا نقول له: كيف أصبحت؟ فيقول: بخيراً بخيراً قال: وإذا هو قد جعله لنفسه قدوة في اللحن وعذراً.

وقال أحمد بن فارس في «الصاحبي» ص ٣١: مستقبحاً من يعيب مالكا بأنه لحن في مخاطبة العامة بأن قال: مطرنا البارحة مطراً أيّ مطراً أن الناس لم يزالوا يلحنون ويتلاحنون فيما يخاطب بعضهم بعضاً إتقاءً للخروج عن عادة العامة فلا يعيب ذلك من ينصفهم من الخاصة وإنما العيب على من غلط من جهة اللغة فيما يغيره به حكم الشريعة والله المستعان. ١هـ.

ألم يكن بين المخالفين رجل رشيد مثله يعتذر عن أبي حنيفة بمثل هذا الاعتذار المستحسن بدل أن ينفخوا في بوق التعصب والتشهير لو فرض صدور لحن واحد منه طول عمره العامر بالإصابات لكن الناس معادن.

وابن فارس هذا هو الإمام المشهور في اللغة وهو الذي قال عنه الميداني: أنه شرع يصلح ألفاظ الشافعي فسئل عن ذلك فقال: هذا إصلاح الفاسد فلما كثر عليه أنف من مذهبه وانتقل إلى مذهب مالك ف قيل له: هلا انتقلت إلى مذهب أبي حنيفة؟ قال: خفت أن يقال إنها انتقل

إليه طمعاً في الدنيا أو المناصب كما في كتاب «التعليم» لمسعود بن شيبه .
ثم ذكر الكوثري جملة مما أخذ على الإمام الشافعي رضي الله عنه
ثم قال: والحق أن الأئمة المتبوعين أعلى كعباً من أن يوصم أحدهم
بالضعف في اللغة لاستجماعهم شروط الاجتهاد ومن تلك الشروط
معرفة اللغة حق المعرفة وقد أجمعت الأمة على اتباعهم دون الآخرين
وقد تقاسموا الأمة المحمدية على توالي القرون ولو لم يكن لله في ذلك سر
خفي لما تابعتهم الأمة هكذا على تعاقب الدهور رغم محاولات الشذاذ
إلا أن الكلام يجر الكلام سامحنا الله وإياهم فيما شط به القلم عن
الاعتدال وغفر لنا ولهم في جميع الأحوال .

وما القصد إلا إعادة الحق إلى نصابه وفي كتاب الملك المعظم فيما
بين ٤٨٠ و٤٨٤ بسط نصوص كثيرة من «الجامع الكبير» وغيره تدل على
براعة الإمام في اللغة العربية وتغلغله في أسرار العربية وهي أدلة ملموسة
لا يستطيع أن ينكرها إلا عليل الحس ساقط النفس .١ هـ كلام الكوثري .
وقال الإمام الحافظ العلامة النظار أبو عبدالله محمد بن إبراهيم ابن
الوزير اليماني المتوفى سنة ٨٤٠ هـ رحمه الله تعالى في «الروض الباسم في
الذب عن سنة أبي القاسم»^(١٤٠) رداً على السيد جمال الدين علي بن
محمد بن أبي القاسم حيث حاول التشكيك في علم أبي حنيفة بالحديث
والعربية قال ما نصه:

لا يخلو إما أن ينكر - هذا المعترض - صدور الفتوى عنه رضي
الله عنه وينكر نقل السلف والخلف مذهبه في الفقه أو يقر بذلك فإن
أنكره أنكر الضرورة ولم تكن لمناظرته صورة وإن لم ينكره فهو يدل على
اجتهاده ولنا في الاستدلال به على ذلك مسالك:

(١٤٠) 158:1166 .

المسلك الأول: أنه ثبت بالتواتر فضله وعدالته وتقواه وأمانته فلو أفتى بغير علم وتأهل لذلك وليس له بأهل لكان جرحاً في عدالته وقدحاً في ديانته وأمانته ووصماً في عقله ومروءته لأن تعاطي الإنسان ما لا يحسنه ودعواه لمعرفة ما لا يعرفه من عادات السفهاء ومن لا حياء له ولا مروءة من أهل الخساسة والدناءة ووجوه مناقبه مصونة عن ابتذالها وتسويدها بهذه الوصمة القبيحة والمذمة الشنيعة.

المسلك الثاني: إن رواية العلماء لمذهبه وتدوينها في كتب الهداية وخزائن الإسلام يدل على أنهم قد عرفوا اجتهاده لأنه لا يحل لهم رواية مذهب إلا بعد المعرفة لعلمه لأن إيهام ذلك من غير معرفة محرم لما يترتب عليه من الأحكام الشرعية المجمع عليها كانخرام إجماع أهل عصره بخلافه والمختلف فيها كانخرام إجماع من بعده بخلافه وجواز تقليده بعد موته.

المسلك الثالث: أن نقول: الإجماع منعقد على اجتهاده فإن خالف في ذلك مخالف فقد انعقد الإجماع بعد موته وإنما قلنا بذلك لأن أقواله متداولة بين العلماء الأعلام سائرة في مملكة الإسلام في الشرق والغرب واليمن والشام من عصر التابعين من سنة خمسين ومئة إلى يوم الناس هذا وهو أول المئة التاسعة بعد الهجرة لا ينكر على من يرويهها ولا من يعتمد عليها والمسلمون بين عامل عليها وساکت عن الإنكار على من يعمل عليها وهذه الطريقة هي التي تثبت بمثلها دعوى الإجماع في أكثر المواضع.

المسلك الرابع: إنه قد نص كثير من الأئمة والعلماء على أن أحد الطرق الدالة على اجتهاد العالم هي انتصابه للفتيا ورجوع العامة إليه من غير نكير من العلماء والفضلاء وموضع نصوص العلماء على ذلك في علم الأصول وهناك يذكر الدليل على أن ذلك كاف في معرفة اجتهاد العالم وجواز تقليده ومن ذكر ذلك من أئمة الزيدية وشيوخ المعتزلة

المنصور بالله في كتابه «الصفوة» وأبو الحسين البصري في كتابه «المعتمد». وهذا في سكوت سائر العلماء عن النكير على المفتي فكيف بسكوت ركن الإسلام عن عصابة التابعين ونبلاء سادات المسلمين ومن هم من خير القرون بنص سيد المرسلين فقد كان الإمام أبو حنيفة معاصراً لذلك الطراز الأول كما سيأتي. وقد تطابق الفريقان من أهل السنة والاعتزال على التعظيم لأبي حنيفة والإجلال. أما أهل السنة فذلك أظهر من الشمس وأوضح من أن يدخل فيه لبس.

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل وأما المعتزلة فقد تشرف أكثرهم بالانتساب إليه والتعويل في التقليد عليه كأبي علي وولده أبي هاشم من متقدميهم وأبي الحسين البصري والزنجشري من متأخريهم وهم وإن قدرنا دعواهم الاجتهاد والخروج من التقليد فذلك إنما كان بعد طلب العلم وطول المدة وهم قبل ذلك وفي خلاله معترفون باتباع أقواله وبعد ذلك لم يستنكفوا من الانتساب إلى اسمه والمتابعة في المعارف لرسمه. وفي كلام علامتهم الزنجشري: وَتَدَّ اللَّهُ الْأَرْضَ بِالْأَعْلَامِ الْمُنِيفَةِ كَمَا وَطَدَ الْحَنِيفِيَّةَ بِعِلْمِ أَبِي حَنِيفَةَ الْأَثْمَةِ الْجَلِيلَةِ الْحَنِيفِيَّةِ أَزْمَةَ الْمَلَّةِ الْحَنِيفِيَّةِ الْجُودِ وَالْحَلْمِ حَاتِمِي وَأَحْنَفِي وَالِدِينَ وَالْعِلْمِ حَنِيفِي وَحَنْفِي. وقد عقد الحاكم أبو سعيد فصلاً في فضل أبي حنيفة وعلمه ذكره في كتابه «سفينه العلوم». وقد أطبق أهل التاريخ على تعظيمه وأفرد بعضهم سيرته رضي الله عنه في كتاب سماه «شقائق النعمان في مناقب النعمان».

ولو كان الإمام أبو حنيفة جاهلاً ومن حلية العلم عاطلاً ما تطابقت جبال العلم من الحنفية على الاشتغال بمذهبه كالقاضي أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني والطحاوي وأبي الحسن الكرخي وأمثالهم وأضعافهم.

فعلماء الطائفة الحنفية في الهند والشام ومصر واليمن والجزيرة والحرمين والعراقين منذ مئة وخمسين من الهجرة إلى هذا التاريخ يزيد على ست مئة سنة فهم ألوف لا ينحصرون وعوالم لا يحصون من أهل العلم والفتوى والورع والتقوى فكيف يجترئ هذا المعترض ويجوز عليهم أنهم تطابقوا على الاستناد إلى عامي جاهل لا يعرف أن الباء تجر ما بعدها ولا يدري ما يخرج من رأسه من حديث رسول الله ﷺ؟ ما هذا إلا كلام عامي أو أعمى يخبط من الجهل في ظلماء.

وهبك تقول هذا الصبح ليل أيعمى العالمون عن الضياء

وأما ما قدح به على الإمام أبي حنيفة من عدم العلم باللغة العربية فلا شك أن هذا كلام متحامل متنكب عن سبيل المحامل فقد كان الإمام أبو حنيفة من أهل اللسان القديمة واللغة الفصيحة.

وليس بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي يقول فيعرب

وذلك لأنه أدرك زمان العرب واستقامة اللسان فعاصر جريراً والفرزدق ورأى أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ مرتين وقد توفي أنس سنة ثلاث وتسعين من الهجرة والظاهر أن أبا حنيفة ما رآه وهو في المهدي وإنما رآه بعد التمييز فدل على أن أبا حنيفة كان من المعمرين

وتأخرت وفاته إلى سنة خمسين ومئة وقد جاوز التسعين في العمر^(١٤١).
وهذا يقتضي أنه بلغ الحلم وأدرك بعد موت رسول الله ﷺ بقدر
الثمانين سنة لأنه عليه السلام توفي بعد مضي عشر من الهجرة فهذا يدل
على تقدم أبي حنيفة وإدراكه زمان العرب وهو أقدم الأئمة وأكبرهم سناً
فهذا مالك على تقدمه توفي بعده بنحو ثلاثين سنة.

ولا شك أن تغير اللسان في ذلك الزمان كان يسيراً وأنه لم يشتغل
في ذلك الزمان بعلم اللغة وفن الأدب أحد من مشاهير العلماء المتبوعين
المعتمد عليهم في التقليد لعدم ميسس الحاجة إلى ذلك في ذلك العصر كما
أشار إلى ذلك أبو السعادات ابن الأثير في ديباجة كتابه «النهاية» وكما لا
يخفى ذلك على من له أنس بعلم التاريخ.

فلو أوجبنا قراءة علم العربية في ذلك الزمان على المجتهد لم نقتصر
على أبي حنيفة ولزم أن لا يصح استشهاد علماء العربية بأشعار جرير
والفرزدق وهذا ما لم يقل به أحد وإنما اختل اللسان الاختلال الكبير في
حق بعض الناس بعد ذلك العصر وقد سلم من تغير اللسان من لم يخالط
العجم في الأمصار من خلص العرب وأدرك الزمخشري كثيراً منهم ممن
لزم البادية - وكان الزمخشري في القرن السادس توفي سنة ٥٣٨هـ -
وأكثر ما أسرع التغير إلى العامة ومن لا تميز له.

وقد قال الأمير العالم الحسين بن محمد في كتاب «شفاء الأوام» أن
الإمام يحيى بن الحسين رضي الله عنه كان عربي اللسان حجازي اللغة من
غير قراءة وروى علامة الشيعة علي بن عبدالله بن أبي الخير أنه - أي
الإمام يحيى - قرأ في العربية أربعين يوماً وهذا قد توفي على رأس ثلاث

(١٤١) هذا على قول من قال أن مولد أبي حنيفة سنة إحدى وستين
والصحيح أنه ولد سنة ثمانين وهذا لا يؤثر على استدلال ابن الوزير بل
يبقى صحيحاً على الحاليين كما لا يخفى.

مئة سنة من الهجرة.

وأما سنة ثمانين من الهجرة فليس أحد من أهل التمييز يعتقد أن أهل العلم في ذلك الزمان كانوا لا يتمكنون من معرفة معاني كلام الله ورسوله إلا بعد القراءة في علم العربية ولو كان ذلك منهم لنقل ذلك وعرف شيوخ التابعين فيه.

وليت شعري من كانوا في ذلك شيوخ علقمة بن قيس وأبي مسلم الخولاني ومسروق الأجدع وجبير بن نفيير وكعب الأحماسي؟ ومن كانوا شيوخ من بعدهم من التابعين كالحسن وأبي الشعثاء وزين العابدين وإبراهيم التيمي والنخعي وسعيد بن جبير وطاوس وعطاء ومجاهد والشعبي وأضرابهم؟ فلم خص أبو حنيفة بوجوب تعلم العربية وفي أي المصنفات البسيطة يقرأ في ذلك الزمان؟!

وأما قوله: بأبا قيس فالجواب عليه من وجوه:

الأول: أن هذا يحتاج إلى طريق صحيحة والمعارض - السيد جمال الدين علي - قد شدد في نسبة الصحاح إلى أهلها مع اشتها سماعها والمحافظة على ضبطها فكيف بهذه الرواية؟

الثاني: أنه إن ثبت بطريق صحيحة فإنه لم يشتهر ولم يصح مثل شهرة صدور الفتيا ودعوى الاجتهاد عن الإمام أبي حنيفة وقد تواتر علمه وفضله وأجمع عليه وليس يقدر في المعلوم بالمظنون بل بما لا يستحق أن يسمى مظنوناً.

الثالث: أنا لو قدرنا أن ذلك صح عنه بطرق معلومة لم يقدر به لأنه ليس بلحن بل هو لغة صحيحة حكاها الفراء عن بعض العرب وأنشد:

إن أبا وأبا أباهما قد بلغا في المجد غاياتها

الرابع: سلمنا أن هذا لحن لا وجه له فإنه لا يدل على عدم المعرفة فإن كثيراً من علماء العربية يتكلم بلسان العامة ويتعمد النطق باللحن بل قد يتكلم العربي بالعجمية ولا يقدر ذلك في عربيته.

وعلى الجملة فكيف ما دارت المسألة فإن ذلك لا يدل على قصور الإمام أبي حنيفة بل يدل على غفلة المعارض به وتغفيله وجرأته على وصم هذا الإمام الجليل وتجهيله أ.هـ.

وقال العلامة الكيرانوي في رد هذه الفرية ما نصه وقالوا إنه كان قليل العربية ولم يكن عالماً حق العلم بلغة العرب ولسانهم وذكروا في ذلك الحكاية المذكورة^(١٤٢) في تاريخ ابن خلكان ونصه: فمثل هذا الإمام لا يشك في دينه ولا ورعه وتحفظه ولم يكن يعاب بشيء سوى قلة العربية فمن ذلك ما روي أن أبا عمرو بن العلاء المقرئ النحوي سأله عن القتل بالثقل هل يوجب القود أم لا؟ فقال: لا كما هو قاعدة مذهبه^(١٤٣) خلافاً

(١٤٢) قلت واستدلوا أيضاً بقراءة شاذة منسوبة إليه فقد وقع لجماعة من المفسرين وأصحاب المناقب وغيرهم أنهم نسبوا إليه قراءات خلاف المتواتر وقد شنع أئمة من الحفاظ على ذلك وأنهم اغتروا في نقل ذلك عنه بكتاب شخص اسمه «محمد بن جعفر الخزاعي» ألفه في قراءات أبي حنيفة وقد صرح جماعة منهم الدارقطني بأن ذلك الكتاب موضوع لا أصل له وأبو حنيفة بريء من ذلك وهو أعقل وأدين من أن يعدل عن القراءات المتواترة إلى قراءات شاذة لا وجه لكثير منها كذا في الخيرات الحسان لابن حجر قال: وجاء في عدة طرق أنه أخذ القراءة عن الإمام عاصم أحد القراء السبعة أ.هـ ص ٦٨.

(١٤٣) إنما يجب القصاص عنده بالقتل بآلة وضعت للقتل كالسيف والسكين والمسدس وما كان بغير آلة القتل عادة كعصا وحجر فلا يجب

للسافعي فقال له أبو عمرو: ولو قتله بحجر المنجنيق؟ فقال: ولو قتله بأبا قبيس يعني الجبل المطل على مكة.

وقد اعتذروا عن أبي حنيفة بأنه قال ذلك على لغة من يقول أن الكلمات الستة المعربة بالحروف إعرابها يكون بالألف في الأحوال الثلاث وأنشدوا في ذلك:

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها

وهي لغة الكوفيين وأبو حنيفة من أهل الكوفة فهي لغته والله أعلم من تذكرة الراشد ص ٢٨٩.

قلت: وعلى المستدل بهذه العبارة أن يعترف بسلامة الإمام من كل ما ينسب إليه سوى هذا لأن ابن خلكان صرح بأنه لم يكن يعاب بشيء سوى قلة العربية وهذا يستلزم بطلان سائر المطاعن والمعائب التي نسبها الطاعنون إليه من الضعف في الرواية وقلة الحفظ وقلة الاعتناء بالحديث وتقديم القياس على الخبر وغير ذلك مما تقدم ذكره مع الجواب عنه فليتوبوا عن وقيعتهم في مثل هذا الإمام بأمثال هذه الأكاذيب ونحن نجيبهم عن هذه العلة أيضا.

أما أولاً: فهو الاعتذار الذي ذكره ابن خلكان نفسه وإن اختلج في صدرك بأن اللغة التي هي مبنى هذا الاعتذار ضعيفة غير صحيحة فأزحه بما ورد في صحيح البخاري من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ يوم بدر (من ينظر ما صنع أبو جهل فانطلق ابن مسعود رضي الله عنه فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد فقال له: أنت أبا جهل) قال ابن عليّة قال سليمان التيمي هكذا قالها أنس قال أنت أبا جهل ٥٧٣/٢.

=القصاص لأنه لم تستعمل له آلة القتل عادة فيكون شبه عمد وفيه الدية مثقلة والحدود تدرأ ما أمكن.

وقال الحافظ في «الفتح» كذا للأكثر وللمستملي وحده «أنت أبو جهل» والأول هو المعتمد في حديث أنس هذا فقد صرح إسماعيل بن علية عن ابن سليمان التيمي هكذا نطق بها أنس قال: «أنت أبا جهل» وكذا نطق بها يحيى القطان أخرجه الإسماعيلي من طريق المقدمي عن يحيى القطان وقد وجهت الرواية المذكورة بالحمل على لغة من يثبت الألف في الأسماء الستة في كل حالة.

وقد أخرجه ابن خزيمة ومن طريقة أبو نعيم عن محمد بن المثني شيخ البخاري فيه فقال: «أنت أبو جهل» وكان من إصلاح بعض الرواة ١. هـ ملخصاً مع تقديم وتأخير ٧/ ٣٢٨ - ٣٣٠.

وهذا واضح في أنه مما روي بلفظه لا بمعناه وهو يؤيد ما روي عن الإمام من قوله «ولو رماه بأبا قيس» وأن هذه لغة صحيحة وليس بخطأ كما زعمه المتعصبون على لحن الإمام في ذلك بجهلهم وإفراطهم في تعصبهم ونسب الكسائي هذه اللغة إلى بلحارث وزبيد وخنعم وهمدان ونسبها أبو الخطاب لكنانة وبعضهم نسبها لبلعبر وبلجهم وبطون من ربيعة وأنكره المبرد مطلقاً وهو مردود عليه بنقل الأئمة أبي زيد وأبي الخطاب وأبي الحسن الكسائي كذا قاله «العيني» في شرح الشواهد له كما في هامش «الجواهر المضية» ١/ ٣٥٨.

وقال السيوطي في «البهجة المرضية» شرح الألفية في شرح قوله: وقصرها من نقصهن أشهر أي قصر أب وأخ وحم بأن يكون بالألف مطلقاً من نقصهن أشهر كقوله:

إن أباهما وأبا أباهما قد بلغا في المجد غايتها

وفي شرح «الألفية» للعلامة خالد بن عبدالله الأزهري: والأب والأخ والحم قصرهن أولى من نقصهن والمراد بقصرهن أن يلزم آخرهن ألف المتقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة: الرفع والنصب والجر فيعربن بحركات مقدرة عليها كقوله «وهو أبو النجم» فيما قال الجوهري - وقيل رؤبة - إن أباه وأبا أباه..... إلخ.

وقال أحمد السجاعي في حاشيته على شرح الألفية لابن عقيل عند قول الناظم: وارفع بواو..... إلخ.

قضية هذا وقضية كلام الشارح أولاً أن هذه الأسماء الستة معربة بالحروف ولكنه صحح بعد ذلك أنها معربة بحركات مقدرة عليها.

تلخيص ما ذكروا في إعرابها عشرة مذاهب بينها المرادي وغيره قال وأقواها مذهبان أحدهما وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة - أب أخ - والثاني أنها معربة بالحروف «أبو أبا أبي» قال الناظم في «تسهيله» أن الأول أصحها وفي شرحه أن الثاني أسهلها وأبعدها عن التكلف. هـ ومن «تذكرة الراشد» ص ٢٩٠-٢٩١ فثبت أن قول الإمام كان على اللغة التي هي أصح اللغات في ذلك وأقواها وإن كان غيرها أسهلها وأفصحها قال الأنباري رحمه الله هذه لغة الحارثيين قال شاعرهم: إن أباه وأبا أبا إلخ.

وقال سيبويه وقد جاءنا القرآن بذلك ﴿إِنَّ هَذَا نِسْحَانٌ يَرِيدَانُ﴾ [طه: ٦٣] ^(١٤٤) وأنشد الزجاج:

(١٤٤) بالمتقلة مع الألف في «هذان» قال الحسن بن محمد بن حسين العجمي النيسابوري في تفسيره هذه الآية: لا إشكال في قراءة أبي عمرو وابن كثير وحفص وأما من قرأ «إن» بالتشديد «وهذان» بالألف فأورد عليه إن «إن» لم يعمل في المثني وأجيب بأنه على لغة بلحرت ابن كعب وختعم وبعض بني عذرة ونسبها الزجاج إلى كنانة وابن جني إلى بعض

تزوجها ما بين أذناه ضربة دعته إلى هالي التراب عقيم

١.هـ من جامع المسانيد.

وأما ثانياً: فقد ذكر الحافظ ابن الجوزي: أنه افتراءً على أبي حنيفة وإنما المنقول: بأبي قبيس كذا قاله الثقات من أرباب النقل ١.هـ من «جامع المسانيد» أيضاً ١/ ٥٤.

وأما ثالثاً: فمن أراد أن يعرف مقدار أبي حنيفة في النحو والإعراب فليطالع مسائل الإيمان من الجامع الكبير^(١٤٥). يعرف تبخره في علم الإعراب لأن محمداً إنما رواها عن أبي حنيفة وما أخذها وما اغترفها إلا من بحره.

وقد شرحها أئمة النحو ابن جني وأبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي وشهدوا بجمعهم على توغل صاحبها وبلوغه في علم اللغة والنحو الدرجة العليا والنهاية القصوى قال أبو بكر الرازي في شرح الجامع الكبير: كنت أقرأ بعض مسائل الجامع على بعض المبرزين في النحو قيل هو أبو علي الفارسي فكان يتعجب من تغلغل واضع هذا الكتاب في النحو يعني محمد بن الحسن وإنما نقلها من علم أبي حنيفة كذا في «جامع المسانيد» أيضاً ١/ ٣٥-٥٤.

وقال ابن حجر في «الخيرات الحسان»: احذر أن تتوهم أن أبا حنيفة لم يكن له خبرة تامة بغير الفقه حاشا لله لقد كان في العلوم الشرعية من التفسير والحديث والعلوم الأدبية والمقاييس الحكمية بحراً لا يجارى

بني ربيعة وجعلوا التثنية كعصا وسعدى مما آخره ألف فلم يقلبوها ياء في الجر والنصب واعترض بأن موضع لام الابتداء في السعة هو المبتدأ والجواب: أن القرآن حجة على غيره وذكر الزجاج في جوابه التقدير لهما ساحران ١.هـ ١/ ١١٨ وانظر تفسير القرطبي ١١٢١٦ (١٤٥) هو أحد كتب الإمام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى.

وإماماً لا يبارى وقول بعض أعداء فيه خلاف ذلك منشؤه الحسد ويأبى الله إلا أن يتم نوره.

ومما يكذب ذلك أن له مسائل فقهية بنى أقواله فيها على العربية بما إن وقف عليه من تأمله لقضى بتمكّنه من هذا العلم بما يبهر العقل. هـ. ص. ٢٨.

١٤- إبراهيم بن محمد أبو إسحاق الفزاري:

أقول ذكر المؤلف عن الفزاري أحد عشر رواية نقل سبعة منها عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد بن حنبل ويكفي لسقوطها وعدم الاعتداد بها سقوط الكتاب المنقولة منه والمروية عنه. والفزاري مع ثناء بعض أهل الحديث عليه تكلم فيه بعضهم فهذا ابن سعد يقول في طبقاته: كان كثير الغلط في حديثه ويقول ابن قتيبة في المعارف: إنه كان كثير الغلط في حديثه.

ثم المعروف عن الفزاري عداؤه لأبي حنيفة رضي الله عنه من جهة أن الإمام الأعظم أفتى أخا الفزاري على مؤازرة إبراهيم القائم في عهد المنصور فقتل في الحرب فأطلق الفزاري لسانه بجهل عظيم على الإمام الأعظم كما في مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

ومعلوم حكم الجرح الناتج عن عداوة فلا أطيل بذكر الروايات وما في متونها من كلام لا يعقل صدوره من مسلم فضلاً عن إمام ورع تقي كأبي حنيفة رضي الله عنه.

كرواية ابن حبان في المجروحين التي نقلها بسنده إلى إسحاق الفزاري يقول: كنت عند أبي حنيفة فجاءه رجل فسأله عن مسألة فقال فيه: فقلت إن النبي عليه الصلاة والسلام قال: كذا وكذا قال هذا حديث خرافة ولا نعلم ماذا روى الفزاري عن النبي ﷺ حتى رد عليه الإمام بهذا الكلام.

ويكفي لسقوط الخبر كونه في كتاب المجروحين لابن حبان وقد
أشرت إلى كتاب المجروحين لابن حبان في أول هذا القسم وسيأتي له
مزيد كلام عند الكلام على ابن حبان.

وهالك الكلام على مسألة الخروج على الإمام التي هي سبب عداوة
إبراهيم الفزاري لأبي حنيفة رضي الله عنه أذكرها هنا في نقاط سريعة
لتكون منها على علم:

أولاً: علمت أن القول بجواز الخروج على السلطان لا يكون
جرحاً في الراوي ترد به روايته كما سبق في ترجمة رقم (١) عبد الله بن
إدريس.

ثانياً: هذه المسألة من مسائل الفقه الإسلامي وللفقهاء فيها مواطن
اتفاق ومواطن اختلاف فاتفقوا على وجوب طاعة الإمام العادل وحرمة
الخروج عليه للأدلة الواردة في ذلك منها:

قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾
[النساء: ٥٩] وقال ﷺ «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات
مات ميتة جاهلية» رواه مسلم من حديث أبي هريرة واتفقوا أنه إذا طرأ
على الإمام كفر سواء كان كفر تكذيب وجحود أو كفر عناد ومخالفة أو
كفر استخفاف أو استقباح لأمر الدين في هذه الصور ينعزل الإمام
وينحل عقد الإمامة فإن أصر على بقائه إماماً وجب على المسلمين عزله
بشرط القدرة وأن يكون الكفر متفقاً عليه لقوله ﷺ: «إلا أن تروا كفراً
بواحاً عندكم من الله فيه برهان» رواه مسلم.

واختلفوا في جور الإمام وسقوط عدالته هل تكون سبباً لعزله
وتمنع دوام ولايته أم لا فذهب قوم إلى الأول ومن أقوالهم في ذلك قول
الإمام الشافعي رضي الله عنه الإمام ينعزل بالفسق والجور وكذا كل
قاضي وأمير.

وقال الأستاذ عبد القاهر البغدادي الشافعي: «ومن زاغ عن ذلك كانت الإمامة عياراً عليه في العدول به من خطئه إلى صواب أو في العدول عنه إلى غيره وسيلهم معه فيها كسبيله مع خلفائه وقضاته وعماله وسُعاته إن زاغوا عن سننه عدل بهم أو عدل عنهم».

وقال الماوردي «ووجب له عليهم حقان ما لم يتغير حاله والذي يتغير به حاله فيخرجه عن الإمامة شيئان أحدهما جرح في عدالته والثاني نقض في بدنه».

وقال الشهرستاني: «وإن ظهر بعد ذلك جهل أو جور أو ضلال أو كفر انخلع منها أو خلعناه».

وقال الإمام الغزالي رحمه الله: «إن السلطان الظالم عليه أن يكف عن ولايته وهو إما معزول أو واجب العزل وهو على التحقيق ليس بسلطان».

وقال الإيجي رحمه الله: «وللأمة خلع الإمام وعزله بسبب يوجبه».

وقال ابن حزم: «فهو الإمام الواجب طاعته ما قادنا بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ فإن زاغ عن شيء منها منع من ذلك وأقيم عليه الحد والحق فإن لم يؤمن أذاه إلا بخلعه، خلع وولي غيره».

قال الإمام الجصاص رحمه الله: «في أحكام القرآن تحت قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

وكان مذهبه يعني أبا حنيفة رضي الله عنه مشهوراً في قتال الظلمة وأئمة الجور ولذلك قال الأوزاعي: «احتملنا أبا حنيفة على كل شيء حتى جاءنا بالسيف يعني قتال الظلمة فلم نحتمله».

واستطرد الجصاص في شرح مذهب أبي حنيفة في هذا الباب إلى أن قال وقضيته في أمر زيد بن علي مشهورة وفي حمله المال إليه وفتياه الناس سرا في وجوب نصرته والقتال معه وكذلك أمره مع محمد وإبراهيم ابني عبدالله بن حسن. اهـ.

قال في فتح الملهم أما الذي أشار إليه الجصاص من قضية زيد بن علي فما ذكره أصحاب التواريخ أن زيد بن علي لما خرج علي بن أبي أمية أيده الإمام أبو حنيفة بهاله وقد أخرج الموفق بسنده كان زيد بن علي أرسل إلى أبي حنيفة يدعوه إلى نفسه فقال أبو حنيفة لرسوله لو علمت أن الناس لا يخذلونه ويقومون معه قيام صدق لكنت أتبعه وأجاهد معه من خالفه لأنه إمام حق ولكنني أخاف أن يخذلوه كما خذلوا أباه لكن أعينه بهالي فيتقوى به علي من خالفه وقال لرسوله ابسط عذري عنده وبعث إليه بعشرة آلاف درهم ثم قال الموفق وفي غير هذه الرواية اعتذر إليه بمرض يعتره في الأيام حتى تخلف عنه وفي رواية أخرى سئل عن الجهاد معه فقال خروجه يضاهي خروج رسول الله ﷺ يوم بدر فقبل له فلم تخلفت عنه قال لأجل ودائع كانت عندي للناس عرضتها علي ابن أبي ليلى فما قبلها فخفت أن أقتل مجهلاً للودائع وكان يبكي كل ما ذكر مقتله راجع مناقب الإمام الأعظم للموفق المكي.

وأما قضيته مع محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم بن عبد الله فإنها خرجا على المنصور وذكر المكي في المناقب أن أبا حنيفة كان يحض الناس على إبراهيم ويأمرهم باتباعه وذكر قبل ذلك أنه كان يفضل الغزوة معه على خمسين حجة وذكر الكردي في مناقبه أن الإمام أبا حنيفة منع الحسن بن قحطبة أحد قواد المنصور من الخروج إلى إبراهيم بن عبد الله ويقال أن المنصور سم أبا حنيفة من أجل هذا حتى توفي رحمه الله.

وكذلك قصة سيدنا الحسين بن علي رضي الله عنه مع يزيد بن معاوية معروفة وخرجت جماعة من المتقين على الحجاج بن يوسف الهـ المراد نقله من تكملة فتح الملهم

وقد أكد ابن حزم أن هذا هو أيضاً مذهب كثير من أهل السنة وأورد دلائل كثيرة تؤيد هذا المذهب منها قول حذيفة: «إن كان الرجل ليتكلم بالكلمة على عهد النبي ﷺ فيصير منافقاً وإني لأسمعها من

أحدكم في المقعد الواحد أربع مرات لتأمرن بالمعروف ولتتهون عن المنكر ولتحاضرن على الخير أو ليسحتنكم الله بعذاب». أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد وإسناده حسن

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد» أخرجه أحمد وإسناده صحيح وهؤلاء متفقون على أن الدفع لمنكر الإمام وظلمه يكون بالأخف فالأخف حتى إذا لم يمكن دفعه إلا بالسيف جاز السيف حيثنذ.

بينما ذهب آخرون إلى عدم جواز الخروج على الإمام ولزوم الصبر وقال بهذا الرأي أكثر رجال الحديث وبقية علماء السنة ولا سيما المتأخرين منهم وقالوا: إن هذا كان مذهب الصحابة رضي الله عنهم الذين امتنعوا عن القتال في عهد الفتنة بين علي ومعاوية، ولم ينضموا إلى أحدهما: كعبدالله بن عمر، ومحمد بن مسلمة، وأسامة بن زيد، وكان الامتناع عن السيف هو أيضاً الرأي الذي اختاره عثمان رضي الله عنه وثبت عليه بل نهى غيره عن أن يبدأ بقتال يؤدي إلى سفك دم مسلم من أجل الدفاع عنه.

والذي دعا أصحاب هذا المذهب إلى القول بذلك هو الخوف من حدوث الفتنة وسفك الدماء واضطراب الأحوال والاعتداء على الحقوق واستحالة الأمر إلى فوضى.. وكانت لهم العبرة فيما أعقبت الحروب التي نشبت في عصر الصحابة أو من بعدهم، والثورات التي قامت في عهد بني أمية وما أعقبت من شرور كثيرة عاد على المجتمع منها ضرر بالغ فهم يرون إذاً وجوب الأمر بالمعروف بالدعوة والإرشاد أو حتى إذا لم يمكن - بالاستنكار القلبي - دون سل السيف والقتال.

وهذا المذهب هو الذي أسبى تأويله، والذي من أجله حمل بعض النقاد على فقهاء أهل السنة ودعاهم إلى النقد أن عبارات بعض المؤلفين

من المتأخرين تذكر مسألة الصبر على حكم أئمة الجور، وانعقاد بيعة المتغلب كأنها إحدى القواعد الأصلية دون أن تنبه إلى أنها مسألة شاذة أو مسألة ضرورة وذلك إما للرغبة في الإيجاز أو لطول ما مر عليهم من قرون وعهود وهم يرون هذا الحكم الذي لا ينطبق عليه قواعد الشرع باقياً ثابتاً وكأنه لا يستطيع تغييره وكأنه صار مما يقتضيه لا محالة القانون الوجودي.

على أنه لا ينبغي أن يذكر هذا المذهب دون أن تقرن به المبادئ الأساسية التي يسلم بها هؤلاء الفقهاء أنفسهم ويستمسكون بها في نفس الوقت الذي ينصحون فيه بالصبر فإن تلك المبادئ هي التي تكمل المذهب والتي تبين الحدود التي ينتهون إليها في قولهم بهذا الرأي.

فمن تلك المبادئ أنهم إنما قبلوا - على كره منهم - أن يعترفوا بإمامة المتغلب جرياً على القاعدة التي يتبعونها وهي أنه ينبغي احتمال الضرر الأقل في سبيل دفع الضرر الأكثر فإذا ظهر حينئذ أن بقاء مثل هذا الإمام هو الضرر الأكبر وأنه أكثر ضرراً من الخروج عليه وسل السيف لمحاربه لتنفيذه سياسة بغية وعدوان أو تعطيله لبعض حدود أو أحكام الشريعة أو لتأخر أحوال الأمة الإسلامية في عهده أو نحو ذلك فإنه طبقاً لقاعدتهم هم نفسها يجب حينئذ دفع هذا الضرر الأكبر بالخروج على هذا الحاكم وقتاله إذ أن الخروج والجهاد إذ ذاك هو الضرر الأخف فالاعتراف ببقاء هذه الولاية مشروط إذن بأن يبقى ضررها هو الضرر الأقل الذي يستطيع تحمله دون خوف على الدين أو الأمة.

وأن الخروج على مثل هذا الحاكم المتغلب - وإن لم يعترف به على أنه قاعدة عامة - لا يعتبر في نظر هؤلاء الفقهاء أنفسهم «بغياً» وإنما هو متروك لاجتهاد صاحبه، والدليل على ذلك أنهم قد عرفوا البغى بأنه الخروج على الإمام الحق بغير حق إذن فالخروج على الإمام غير الحق لا يعد بغياً.

ومن أظهر الأمثلة على ذلك في التاريخ الإسلامي خروج الحسين على يزيد بن معاوية، فالحسين لم يكن باغياً وقد ناقش ابن خلدون هذه المسألة في مقدمته وأوضح جوانبها ونبه إلى أن البغي إنما يكون في حالة الخروج على الإمام العادل وحكم بأن الحسين شهيدٌ مُثاب وهو على حق واجتهاد.

فإذا أدى الخروج على مثل هذا المتغلب إلى خلعه وإزالته، فإن الفقهاء لا يترددون في الاعتراف بمن يخلفه - إما اعترافاً صحيحاً إذا كان مستكماً للشروط وإما اعتراف ضرورة مثل اعترافهم بسلفه - ولا يعود للأول أي حق إذ إن إقراره كان ضرورة، وهذا يتضمن أنهم يعترفون بالثورة على هذا الحاكم إذا تحقق نجاحها.

وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يزال قائماً فليس معنى الصبر أن يترك للمتغلب الحبل على غاربه ويرضى بأعماله كيفما كانت بل لا بد أن تظل الأمة مهيمنة عليه ولا بد أن يُدعى إلى الخير ويُصد عن الظلم ويُوعظ ويُنهى عن المنكر بكل الطرق الممكنة دون القتال وقد تواردت الأخبار والآثار حاثّة على وجوب تذكير الأئمة والولادة وإرشادهم وتنبههم إلى وجوب اتباع سبيل الحق ويجمع هذه المعاني قول رسول الله ﷺ عندما سُئل: أي الجهاد أفضل؟ فقال ﷺ: «كلمة حق عند سلطان جائر» أخرجه أحمد، وصحائف التاريخ الإسلامي مليئة بأخبار مواعظ الصالحين والعلماء للولادة والخلفاء وإن عرّضوا أنفسهم للخطر وكان القتل يبدو كأنه ثمن ما يفوهون به من أقوال.

ومما يؤكد هذا أن أبا بكر دخل على معاوية فقال: «اتق الله يا معاوية واعلم أنك في كل يوم يخرج عنك وفي كل ليلة تأتي عليك لا تزداد من الدنيا إلا بُعداً ومن الآخرة إلا قرباً، وعلى إثرك طالب لا تفوته، وإنا وما نحن فيه زائل، وفي الذي نحن إليه صائرون باقٍ، إن

خيراً فخير وإن شراً فشر». ذكره الغزالي في الإحياء.
 وأيضاً أن سليمان بن عبد الملك قدم المدينة وهو يريد مكة فأرسل
 إلى أبي حازم فدعاه فلما دخل عليه قال له سليمان: يا أبا حازم: ما لنا نكره
 الموت؟ فقال: لأنكم خرّبتكم آخرتكم وعمّرتم دنياكم فكرهتم أن تنتقلوا
 من العمران إلى الخراب، وما زال يعظه حتى بكى.
 وأيضاً أن هشام بن عبد الملك قدم حاجاً إلى مكة فلما دخلها قال:
 اتّوني برجل من الصحابة فقيّل: يا أمير المؤمنين قد تفانوا، فقال: من
 التابعين فأتي بطاووس اليماني... ثم دار بينهما حديث فكان مما قاله له
 طاووس: وأما قولك: لم تسلم عليّ بإمرة المؤمنين فليس كل الناس
 راضين بإمرتك، فكرهت أن أكذب قال الإمام الغزالي، معقّباً: فهكذا
 كانوا يدخلون على السلاطين، إذا ألزموا وكانوا يغرون بأرواحهم
 للانتقام لله من ظلمهم.

ولا خلاف بين أمة الإسلام جميعاً على أنه لا تجوز الطاعة إلا فيما
 وافق الشرع، وما قال أحد أبداً إن الطاعة تجوز في معصية.
 وعلى رأس الأدلة التي يستنبط منها هذا الحكم قوله ﷺ: «السمع
 والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر
 بمعصية فلا سمع ولا طاعة». متفق عليه

قال القسطلاني: «هذا تقييد لما أطلق من الأمر بالسمع والطاعة
 ١.هـ فلا يجوز أبداً تحت مبرر عدم جواز الخروج على الإمام الجائر إطلاق
 القول بلزوم الطاعة فذلك مقيد بما لم يأمر بمعصية فإن أمر بظلم الناس
 وقمع حرياتهم وسفك دمائهم وهم أصحاب مطالب مشروعة ومظالم
 فلا سمع للإمام حيثئذ ولا طاعة إذ الطاعة في المعروف قال الطبري عند
 قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾
 [النساء: ٥٩] إن الأمر بذلك فيما كان لله طاعة وللمسلمين مصلحة.
 وقال البيضاوي في تفسيره: أمر الناس بطاعتهم بعد ما أمرهم بالعدل.

وقال الفخر الرازي: إن الأمة مجمعة على أن الأمراء والسلاطين إنما تجب طاعتهم فيما علم بالدليل أنه حق وصواب.

وقال سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه أول ما وليّ الخلافة: «أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فيكم فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم».

وقد أجمعت الأمة على تحريم الظلم وعلى عدم جواز إعانة الظالم ولو والياً وأنه يجوز للمظلوم أن يدفع عن نفسه الظلم ولو بقتال، ونص ابن الهمام على أنه يجب على غير المظلوم أن يعين هذا المظلوم حتى ينصفه الإمام ويرجع عن جوره.

والحاصل أنه لا بد من فهم مبادئ أساسية في الإسلام في باب الولاية العظمى هي:

١- أن الشرع وضع حدوداً لسلطة الحاكم.

٢- أن الشرع قرر مسئولية الحاكم عن عدوانه وأخطائه فالشرع يضمنُ الإمام ما أتلفه بيده من مال أو نفس بغير خطأ في الحكم أو تقصير في تنفيذ الحد والتعزير كأحد الناس فيقتص منه إن قتل عمداً وتجب الدية عليه أو على عاقلته أو بيت المال في الخطأ وشبه العمد ويضمن ما أتلفه بيده من مال، كما يضمن ما هلك بتقصيره في الحكم وإقامة الحد والتعزير وهذا القدر متفق عليه بين العلماء لأن المؤمنين تكافأ دماؤهم وأموالهم معصومة إلا بحقها، وثبت أن النبي ﷺ أقاد من نفسه.

وقال الشافعية بإقامة الحد على الإمام كما يقام على سائر الناس وفرّق الحنفية بين حق الله وحق العباد فالزمو الإمام بحق العباد، فلصاحب الحق استيفاء حقه من الإمام.

ونص الشافعية على أن فسق الإمام يؤثر على ولايته الخاصة فلا يصح له أن يزوج بناته بالولاية الخاصة كغيره من الفسقة وتنتقل الولاية إلى البعيد من العصابة لخروجه بالفسق عن الولاية الخاصة كأفراد الناس فإن لم توجد عصابة زوجته بالولاية العامة ولو أردت الاستطراد لطل

الكلام فافهم.

٣- خوّل الشرع الأمة حق عزل الحاكم فالإمام الجائر إما منعزل أو مستحق للعزل إتفاقاً وأجاز بعض العلماء الخروج عليه بالقوة عند عدم التمكن من عزله إلا بها، ورأى آخرون الصبر للضرورة وتقديم أخف المفسدين على أعظمهما مع وجوب نصح الحاكم وعدم السمع له فيما يأمر به من المعصية. فافهم
فماذا على أبي حنيفة في هذا وما وجه جرحه بهذا والله في خلقه شؤون والله المستعان.

١٥- أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني:

قال رحمه الله في كتابه أحوال الرجال ص٧٥:

أبو حنيفة لا يقنع بحديثه ولا برأيه

قال ابن عدي ج٧ ص٢٤٧٤:

سمعت بن حماد يقول قال السعدي: لا يقنع بحديثه ولا برأيه يعني أبا حنيفة.

أقول كلام ابن عدي المذكور في كامله ج٧ ص٢٤٧٤

والسعدي هو إبراهيم بن يعقوب أبو إسحاق السعدي الجوزجاني والجوزجاني هذا لا يقبل جرحه لأهل الكوفة لأنه ناصبي شديد الانحراف والنصب، والنصب هو التدين ببغض سيدنا علي رضي الله عنه.

قال المحافظ في التهذيب قال ابن حبان في الثقات: كان حروري المذهب ولم يكن بداعية وكان صلباً في السنة حافظاً للحديث إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدى طوره.

وقال ابن عدي: كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي.

وقال السلمي عن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه: لكن فيه انحراف عن علي اجتمع على بابه أصحاب الحديث فأخرجت جارية به فروجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها فقال سبحان الله فروجة لا يوجد من يذبحها وعلي يذبح في ضحوة نيفاً وعشرين ألف مسلم قلت: القائل هو الحافظ وكتابه في الضعفاء يوضح مقالته ورأيت في نسخة من كتاب ابن حبان حريزي المذهب وهو بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبعد الياء زاي نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب وكلام ابن عدي يؤيد هذا. اهـ التهذيب مجلد ١ ص ١٩٩.

فمن هنا يتبين شدة انحراف الجوزجاني الناصبي على أهل الكوفة لكون مذهبهم التشيع لسيدنا علي كرم الله وجهه لذلك استقر قول أهل النقد فيه على أنه لا يقبل قوله في أهل الكوفة.

ومن النصوص المؤيدة لما قلناه قول الحافظ في تهذيب التهذيب في ترجمة أبان بن تغلب الجوزجاني لا عبرة بحطه على الكوفيين وقوله فيه أيضاً في ترجمة مصدع المعرقب بعد أن نقل طعن الجوزجاني في مصدع «الجوزجاني مشهور بالنصب والانحراف فلا يقدر فيه قوله».

وقال فيه أيضاً في ترجمة بن ضمرة: «وتعصب الجوزجاني على أصحاب علي معروف».

وقد أكثر الحافظ ابن حجر رحمه الله من الإشارة إلى مغالاة الجوزجاني وشططه في هدي الساري في الفصل التاسع في سياق من طعن فيه من رجال البخاري - فراجع - وكنموذج على هذا ليس إلا - قال الحافظ في هدي الساري في ترجمة المنهال بن عمرو بعد قول الجوزجاني فيه أنه كان سيء المذهب ما نصه: أما الجوزجاني فقد قلنا غير مرة أن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه وأرجع إلى الميزان للذهبي لتقف على نماذج من حط الجوزجاني على أهل الكوفة من ذلك ص ٢٧ في ترجمة أحلج بن عبدالله ترجمة رقم ٢٦٧.

وقد وصف الحافظ الذهبي رحمه الله الجوزجاني بفضاضة العبارة وأنها عادته فقال في الميزان في ترجمة زبيد بن الحارث الياضي ترجمة رقم ٢٧٨٢ ص ٣٤٥ مجلد ١: من ثقات التابعين فيه تشيع يسير قال القطان ثبت وقال غير واحد هو ثقة وقال أبو إسحاق الجوزجاني كعوائده في فضاضة عبارته كان من أهل الكوفة قوم لا يحمد الناس مذهبهم هم رؤوس محدثي الكوفة مثل أبي إسحاق ومنصور وزبيد الياضي والأعمش وغيرهم من أقرانهم احتملهم الناس لصدق ألسنتهم في الحديث وتوقفوا عندما أرسلوا ١١هـ.

يقول العلامة عبدالفتاح قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: ثم الحافظ السخاوي في شرح الألفية في بيان دافع الجوزجاني إلى هذا الحط وسبب تلك العداوة الاختلاف في الاعتقاد فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلق وعبارة طليقة حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش وأبي نعيم وعبيدالله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلاً ممن ضعفه هو قبل التوثيق ١هـ وراجع الرفع والتكميل للكنوي ص ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠.

وما يضر إمامنا أن لا يقنع مثل الجوزجاني برأيه وقد قنع شطر الأمة بل ثلثاها برأيه وحديثه رضي الله عنه وأرضاه.

١٦- الإمام النسائي أحمد بن شعيب:

أبو عبدالرحمن في رسالة له مع مجموعة رسائل قال النسائي رحمه الله: وأبو حنيفة وليس بالقوي في الحديث.

أقول ذكر هذه العبارة النسائي في رسالة تسميه فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم ترجمة رقم ٦٢ ص ١٣٠ من طبع مكتبة المنار وص ٨ من نفس الرسالة من الطبعة الأولى لصاحب المكتبة

السلفية بالمدينة المنورة وذكرها النسائي في كتاب الضعفاء والمتروكين ص ٢٣٣ ترجمة ٦١٤ ولقد ذكر النسائي كذلك في كتاب الضعفاء أصحاب الإمام الأعظم السمطي واللؤلؤي والشيباني وأساء القول في السمطي واللؤلؤي فقال يوسف بن خالد السمطي كذاب والحسن بن زياد اللؤلؤي كذاب خبيث وهذه من فلتات اللسان بالهوى والعصية والله المستعان.

وقد سئل عن كلام النسائي هذا الحافظ ابن حجر رحمه الله ففي كتاب «الجواهر والدرر» في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر تأليف الحافظ الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ما نصه: وسئل أي الحافظ ابن حجر عما ذكره النسائي في الضعفاء والمتروكين عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه ليس بقوي في الحديث وهو كثير الغلط والخطأ على قلة روايته هل هو صحيح وهل وافقه على هذا أحد من أئمة المحدثين أم لا؟ فأجاب النسائي من أئمة الحديث والذي قاله إنما هو حسب ما ظهر له وأداه إليه اجتهاده وليس أحد يؤخذ بجميع قوله وقد وافق النسائي على مطلق القول جماعة من المحدثين واستوعب الخطيب في ترجمته من تاريخه أقاويلهم وفيها ما يقبل وما يرد وقد اعتذر عن الإمام بأنه كان يرى أنه لا يحدث إلا بما حفظه منذ سمعه إلى أن أداه فلماذا قلت الرواية عنه وصارت قليلة بالنسبة لذلك وإلا فهو في نفس الأمر كثير الرواية وفي الجملة ترك الخوض في مثل هذا أولى فإن الإمام وأمثاله ممن قفزوا القنطرة فما صار يؤثر في أحد منهم قول أحد بل هم في الدرجة التي رفعهم الله تعالى إليها من كونهم متبوعين يُقتدى بهم فليعتمد هذا والله ولي التوفيق انتهى وبهذا ظهر الجواب عن شارك النسائي في الجرح للإمام وقد حث أئمة أصحاب ابن حجر إليه الإمام الحافظ السخاوي في كتاب الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ على الاجتناب عن اقتفاء الجارحين والطاعنين فيه حيث يوصي رحمه الله تعالى قائلا:

ويلتحق بذلك أي في التأويل والتجنب عن ذكره ما وقع بين الأئمة سيما المتخالفين في المناظرات والمباحثات وأما ما أسنده الحافظ أبو الشيخ ابن حبان في كتاب السنة له من الكلام في حق بعض الأئمة المقلدين وكذا الحافظ أبو أحمد بن عدي في كامله والحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد وآخرون ممن قبلهم كابن أبي شيبة في مصنفه والبخاري والنسائي ممن كنت أنزههم عن إيرادهم مع كونهم مجتهدين ومقاصدهم جميلة فينبغي تجنب اقتفائهم فيه ولذا عزر بعض القضاة الأعلام من شيوخنا من نسب إليه التحدث ببعضه بل منعنا شيخنا - الحافظ ابن حجر - حين سمعنا عليه كتاب ذم الكلام للهروي من الرواية عنه لما فيه من ذلك ا.هـ أقول إذن فليثق الله المؤلف وليعتبر وإلا لزم شرعا تعزيره والله المستعان.

ولقد رجوع النسائي عما قاله في حق الإمام ولعل ذلك حينما لقي بمصر الطحاوي وجالسه وكان النسائي يسأل الطحاوي عن الأحاديث فقد وقع في زوائد سنن الشافعي رواية الطحاوي عن المزني ما نصه: حدثنا أبو جعفر - وهو الطحاوي - قال حدثنا بحر قال حدثنا بن وهب قال حدثنا عمر عن الحكم عن زهير بن محمد عن سهيل عن أبيه عن زيد بن ثابت عن رسول الله ﷺ أنه قضى باليمين مع الشاهد قال أبو جعفر سألتني عنه النسائي يعني أحمد بن شعيب ا.هـ والطحاوي أيضا قد تتلمذ على النسائي وأخذ عنه ومما يؤكد رجوع النسائي عما قاله في حق الإمام الأعظم كون النسائي رحمه الله أخرج في سننه الكبرى في أبواب التعزيرات والشهود باب من وقع على بهيمة حديث الإمام أبي حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن عبد الله بن عباس قال: (ليس على من أتى بهيمة حد) ثم قال النسائي هذا غير صحيح وعاصم بن عمر ضعيف الحديث فأعل الحديث بعاصم شيخ أبي حنيفة ولو كان أبو حنيفة كما قاله النسائي في الضعفاء والمتروكين لأعل الحديث أولاً بأبي حنيفة ولكنه لم يفعل بل

اكتفى بإعلاله بعاصم فالظاهر أنه رجع عما قاله في حق الإمام أبي حنيفة في كتاب الضعفاء وكم يقع مثل هذا الرجوع من النقاد إذ يتجلى لهم غير ما حكموا به من قبل ثم إن النسائي ظن أن عاصماً شيخ أبي حنيفة هو عاصم بن عمر المدني وهو ضعيف والواقع أنه عاصم بن بهدله أبي النجود كما جاء مصرحاً به في كتاب الآثار للإمام أبي حنيفة رواية الإمام محمد عنه ص ٣١١ باب درأ الحدود وكذا قال المحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ١٠: ٤١٥ وتصحف في المطبوع من التهذيب أبي النجود إلى «أبي ذر» فليصحح ولم يذكر المزي في تهذيب الكمال عاصم بن عمر من شيوخ أبي حنيفة بل ذكر عاصم بن بهدله أبي النجود وكتب أمامه «س» إشارة إلى أن حديث أبي حنيفة عنه في كتاب النسائي وليس لأبي حنيفة في كتاب النسائي إلا هذا الحديث فظهر أن المزي أيضاً لم يتابع النسائي في قوله أن عاصماً روى هذا الحديث هو عاصم بن عمر. وعاصم بن بهدله هو المقرئ المصري المعروف حديثه في الكتب الستة وقد قال فيه النسائي: لا بأس به ووثقه طائفة وإن تكلم بعضهم في حفظه فالحديث جيد إن شاء الله.

انظر كتاب مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث ١٢٦-١٢٧-١٢٨ وكتاب الإمام ابن ماجه وكتابه السنن ١٤٨-١٤٩-١٥٠ والله أعلم.

١٧- الإمام أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب:

أقول رحم الله الخطيب لقد أطنب جداً في مناقب أبي حنيفة رضي الله عنه ثم أساء جداً بذكر مثالب في أبي حنيفة بأسانيد ومتون لا تخلو من طعن ونكارة حتى قيل في هذه المثالب أن الخطيب أتى بقاذورات لا تغسلها مياه البحار سامحه الله وقد ذكرت في المقدمة ما يتعلق به فلا تكن من الغافلين وسيأتي له مزيد عند الكلام على الأبار فتأمله بعين الإنصاف.

١٨- أحمد بن علي الأبار:

أقول أورد المؤلف ما ساقه الخطيب عن شيخه محمد بن أحمد بن رزق الذي اختلف إليه الخطيب ولازمه بعد أن عمي وهرم ولا يخفى ما في الإكثار عن مثله والأبار له تعصب شديد على أبي حنيفة.

وقد أملى الأبار سنة ٢٨٨هـ وهو متوفي سنة ٢٩٠هـ ذكر القوم الذين ردوا على أبي حنيفة أيوب السختياني وجريير بن حازم وذكر جماعة كثيرة ممن ردوا على أبي حنيفة.

وأقول إن كان بن الأبار يقصد بذلك قرع الحججة بالحجة فأهل العلم في سعة من ذلك في كل زمان ومكان لأن دين الله ليس بوقف على أحد من المجتهدين وما من أحد من الفقهاء إلا وفي كلامه ما يؤخذ وما يرد والذي لا يرد قوله هو رسول الله ﷺ.

ورد العلماء بعضهم على بعض لا ينقص الراد ولا المردود عليه ولا يحط قدر أحد منهم أبداً.

وأما إن كان يريد الأبار بذكر القوم الذين ردوا على أبي حنيفة أنهم نالوا من أبي حنيفة بهت أو شتموه بسوء أو طعنوه بعصية وحسد كما يظهر مما ساقه الخطيب في تاريخه بأسانيد فيها الأبار نفسه فمعظمه لا يصح سنده ولا يثبت نقله وبعضه راجع إلى كلام الأقران بعضهم في بعض وبعضه راجع إلى الحسد والعصية والعداوة ومثله لا يقبل كما هو مقرر عند العلماء.

ويا ليت الخطيب سلك مسلك الحافظ ابن عبد البر قال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ١٤٩:٢: الذين رووا عن أبي حنيفة ووثقوه وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه والذين تكلموا فيه من أهل الحديث أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي والقياس والإرجاء.

وكان مما يقال: يستدل على نباهة الرجل من الماضين بتباين الناس فيه قالوا: ألا ترى إلى علي بن أبي طالب هلك فيه فريقان: محب أفرط

ومبغض أفرط وقد جاء في الحديث (أنه يهلك فيه رجلان: محب مُطَّر ومبغض مُفْتَر) وهذه صفة أهل النباهة و من بلغ في الدين والفضل الغاية والله أعلم. هـ قال الكوثري رحمه الله بعد نقله كلام ابن عبد البر السابق ما نصه:

وغالب الأقيسة يعلو على مدارك أهل الحديث والإرجاء المنسوب إليه سيأتي تحقيقه وأين كلام ابن عبد البر هذا من صنيع الخطيب؟ ولو كان الخطيب يتوخى أن يذكر المحفوظ حقيقة في هذا الصدد لسرد ما ذكره صاحب العقيلي وروايته أبو يعقوب يوسف بن أحمد الصيدلاني المكي الحافظ المعروف بابن الدخيل المصري المتوفى سنة ٣٨٨ في كتابه الذي ألفه في مناقب أبي حنيفة رداً على العقيلي في تهجمه عليه^(١٤٦) كما سرد ابن عبد البر في «الانتقاء» بروايته عن شيخه الحكم بن المنذر عن ابن الدخيل وساق أقوال أهل العلم في مناقبه بأسانيد.

وإنما حمل ابن الدخيل على تأليف ذلك الكاتب وتسميحه لمن يتردد إليه في العلم تورعه عن حمل تبعة ما كتبه العقيلي في ترجمة أبي حنيفة في كتاب «الضعفاء» له الذي كان ابن الدخيل انفرد بروايته عن العقيلي.

وابن الدخيل ليس بظنين فيما أخرجه في مناقب أبي حنيفة ولا هو من أهل مذهبه حتى يظن به أنه تحيز له وقد ذكر في كتابه المذكور في جملة من أثنى على أبي حنيفة: أبا جعفر محمداً الباقر عليه السلام ومحمداً بن أبي

(١٤٦) ابن الدخيل المصري هو تلميذ العقيلي المتوفى سنة ٣٢٢ والمترجم في تذكرة الحفاظ للذهبي والعقيلي هذا هو أبو جعفر محمد بن عمرو - صاحب كتاب الضعفاء الكبير يوجد منه نسخة واحدة في المكتبة الظاهرية بدمشق يرحل إليه لولا خبث لسانه وقد رد عليه تلميذه ابن الدخيل في كتابه الذي ألفه في مناقب أبي حنيفة وهذا الرد وإن كان لم يطبع إلا أنه دخل كله تقريباً في الانتقاء لابن عبد البر. هـ كوثري.

سليمان ومسعر بن كدام وأيوب السخيتاني والأعمش وشعبة والثوري وابن عيينة والمغيرة بن مقسم والحسن بن صالح بن حي وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن زيد وشريكاً القاضي وابن شبرمة ويحيى بن سعيد القطان وعبدالله بن المبارك والقاسم بن معن وحجر بن عبد الجبار وزهير بن معاوية وابن جريج وعبدالرزاق والشافعي ووکیعا وخالدا الواسطي والفضل بن موسى السيناني وعيسى بن يونس وعبد الحميد الحماني ومعمر بن راشد والنضر بن محمد ويونس بن أبي إسحاق وإسرائيل بن يونس وزفر بن الهذيل وعثمان البتي وجرير بن عبد الحميد وأبا مقاتل حفص بن سالم وأبا يوسف القاضي وسلم بن سالم البلخي ويحيى بن آدم ويزيد بن هارون وابن أبي رزمة وسعيد بن سالم القداح وشداد بن حكيم وخارجة بن مصعب وخلف بن أيوب وأبا عبد الرحمن المقرئ ومحمد بن السائب والحسن بن عمارة وأبا نعيم الفضل بن دكين والحكم بن هشام ويزيد بن زريع وعبدالله بن داود الخريبي ومحمد بن فضيل وزكريا بن أبي زائدة وابنه يحيى وزائدة بن قدامة ويحيى بن معين ومالك بن مغول وأبا بكر بن عياش وأبا خالد الأحمر وقيس بن الربيع وأبا عاصم النبيل وعبيدالله بن موسى ومحمد بن جابر والأصمعي وشقيقا البلخي وعلي بن عاصم ويحيى بن نصير.

كل هؤلاء أثنوا عليه ومدحوه بألفاظ مختلفة قال ابن عبد البر بعد أن ساق غالب ألفاظهم في الثناء على أبي حنيفة في «الانتقاء» بروايته عن شيخه الحكم بن المنذر القرطبي عن ابن الدخيل المكي: ذكر ذلك كله أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف المكي - وهو ابن الدخيل راوية العقيلي - في كتابه الذي جمعه في فضائل أبي حنيفة وأخباره حدثنا به الحكم بن المنذر عنه ١هـ.

وليس ابن عبد البر ولا الحكم بن المنذر ولا ابن الدخيل الصيدلاني ممن يرمون برواية غير المحفوظ في مناقب أبي حنيفة بوسيلة من الوسائل وأحوالهم في الأمانة والحفظ معروفة وليسوا من أهل مذهبه حتى يتوهم فيهم الانحياز له وابن الدخيل الصيدلاني هذا من مشايخ العتيقي شيخ الخطيب.

وموضع العبرة في صنيع ابن عبد البر المالكي وفي عمل الخطيب الشافعي: أن الأول استقصى في «الانتقاء» ذكر ما ساقه ابن الدخيل الثقة الأمين في مناقب أبي حنيفة والثاني استوفى ما سرده الأبار المتهم الظنين في مثالبه ومن ذلك يعلم فرق ما بينهما في الدين والأمانة ذاك أندلسي يسوق الأنباء من أصفى المصادر وهذا شرقي يأتي بالطامات من أعكر نبع يقصده كل مغامر!

وقد قال الحافظ محمد بن يوسف الصالحى الشافعي في «عقود الجمان» اعلم - رحمني الله تعالى وإياك - أن ما رواه الخطيب من القدرح في الإمام أبي حنيفة غالب أسانيد لا يخلو من متكلم فيه مجهول ولا يجوز لمن يؤمن بالله تعالى واليوم الآخر أن يثلم عرض أحد من المسلمين بمثل ذلك فكيف بإمام من أئمة المسلمين؟

وعلى تقدير صحة ذلك عن قائله فإن كان من غير أقران الإمام أبي حنيفة فهو لم يره ولم يشاهد أحواله بل قلد ما رآه على الأوراق التي دونها أعداؤه فهذا لا يلتفت إلى قوله البتة وإن كان من أقران الإمام أبي حنيفة المنافسين له فلا يلتفت إلى قوله أيضاً.

وقد جهد كثير منهم على أن يحط من مرتبة الإمام أبي حنيفة ويصرف قلوب أهل عصره عن محبته فما قدر على ذلك ولا نفذ كلامه فيه حتى قال بعضهم: فعلمنا أنه أمر سهاوي لا حيلة لأحد فيه ومن يرفعه الله تعالى لا يقدر الخلق على خفضه.

قال الذهبي في «الميزان» وتابعه ابن حجر في «اللسان»: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبا به ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أهـ

١٩- أحمد بن محمد بن حنبل:

أقول الإمام أحمد رأس أهل السنة والجماعة وهو من أعرف الناس بقدر العلماء ومراتب الأئمة والثابت الصحيح عن الإمام أحمد رضي الله عنه أنه كان يترحم على أبي حنيفة ويثني عليه خيراً حينما كان أصحاب عمرو بن عبيد يضربونه في المحنة المعلومة كما نص عليه وأسنده الخطيب نفسه في تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٢٧ ونصه: قال النخعي حدثنا إبراهيم بن مخلد البلخي حدثنا محمد بن سهل بن أبي منصور المروزي حدثني محمد بن النضر قال سمعت إسماعيل بن سالم البغدادي يقول ضرب أبو حنيفة على الدخول في القضاء فلم يقبل القضاء قال وكان أحمد بن حنبل إذا ذكر ذلك بكى وترحم على أبي حنيفة وذلك بعد أن ضرب أحمد أهـ ومعلوم أن الإمام أحمد أول ما تفقه تفقه على أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة الأول وكتب عنه ثلاثة قماطر من العلم كما في أوائل سيرة ابن سيد الناس وتاريخ الخطيب وكان الإمام أحمد رحمه الله يستخرج الأجوبة الدقيقة من كتب محمد بن الحسن كما روى عنه إبراهيم الحربي على ما في تاريخ الخطيب وقال الإمام أحمد رحمه الله في حق أبي حنيفة رحمه الله تعالى إنه من العلم والورع والزهد وإيثار الآخرة بمحل لا يدركه أحد ولقد ضرب بالسياط ليلي للمنصور فلم يفعل فرحمة الله عليه ورضوانه كذا في الخيرات الحسان لابن حجر الهيثمي رحمه الله ولا أريد الإطالة بتتبع كلام الإمام أحمد وثنائه على أبي حنيفة ففي الإشارة غنية وكفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

وقد أورد المؤلف مجموعة من الروايات الطاعنة في أبي حنيفة بنقول
عن كتاب السنة لعبد الله بن أحمد وهذه لا تحتاج إلى رد لسقوط الكتاب
من أصله وبعضها منقولة عن الخطيب وحاله معلوم لديك مما تقدم ذكره
وبعضها عن ابن أبي حاتم والعقيلي وابن عدي وأسانيدها لا تسلم من
طعن ولا تخلو من كلام وألفاظها لا تخلو من نكارة منها على سبيل المثال
ما نقله المؤلف من كتاب السنة المنسوب لعبد الله بن أحمد قال حدثني
مهناً بن يحيى الشامي سمعت أحمد بن حنبل يقول ما قول أبي حنيفة
عندي والبعير إلا سواء.

فبغض النظر عن السند التالف لسقوط الكتاب أصلاً وعدم صحة
نسبته لعبد الله بن أحمد ولو وجود المهناً بن يحيى الذي جرحه الأزدي بقوله
منكر الحديث وتابعه الخطيب، المتن نفسه فيه نكارة وحاشا للإمام أحمد
أن يتفوه بمثل هذا الكلام الذي يأبى أدب كثير من السوق أن يتفوه به
فضلاً عن إمام كأحمد رحمه الله.

ثم إن هذا اللفظ خطير لأن المصدر المضاف من ألفاظ العموم عند
الفقهاء فيكون لذلك اللفظ خطورة بالغة لأن أبا حنيفة يعتقد في الله عز
وجل ما يكون خلافه كفرة أو بدعة شنيعة عند من ألقى السمع وهو
شاهد.

ومسائله في الفقه غالبها إجماعية بين الأئمة المتبوعين سبقهم أبو
حنيفة في تدوينها والقسم الجاري فيه النزاع منها قليل فيكون امتهان قوله
في المسائل الاعتقادية والمسائل الفقهية التي ما نازعه فيه أحد من أئمة
المسلمين محض كفر لا يصدر ممن له دين.

فهل يتصور عاقل بعد هذا أن يصدر مثل هذا السفه من إمام كأحمد
رضي الله عنه وفي هذا القدر كفاية حتى لا أطيل برد بقية الروايات
لظهور بطلانها وقد استوفى الرد عليها العلامة الكوثري رحمه الله في
تأنيب الخطيب ص ٢٧٥: ٢٨٢

٢٠- أحمد بن محمد بن عيسى البرقي:

أقول البرقي مترجم في سير أعلام النبلاء للذهبي ج ١٣ ص ٤٠٧
ص: ٤١٠ وحلاه بقوله: القاضي العلامة الثقة أبو العباس أحمد بن محمد
بن عيسى بن الأزهر البرقي البغدادي الحنفي العابد ١هـ.

فهذا الرجل القاضي العلامة كما حلاه الذهبي هو من أئمة الحنفية
تفقه بأبي سليمان الجوزجاني الفقيه صاحب محمد بن الحسن الشيباني كما
في سير أعلام النبلاء للذهبي.

وكان من خيار المسلمين ديناً عفيفاً على مذهب أهل العراق روى
تأليف محمد بن الحسن الشيباني عن الجوزجاني وحدث بحديث كثير
وهذا ظاهر جدا لمن طالع سير أعلام النبلاء أيعقل أن يتكلم هذا
المتشرب لفقته أبي حنيفة القاضي بين الناس بموجبه الراوي لكتبه أن
يطعن في إمامه الذي يقلده ويحكم بين الناس بأرائه ويفتي بقوله ويسند
كتبه ويلقنها للطلبة عنده.

ولكن المؤلف يورد بسند فيه أبو القاسم البغوي الذي قال فيه ابن
عدي الناس أهل العلم والمشايخ مجمعون على ضعفه كما في حاشية تاريخ
بغداد عن القاضي أحمد بن محمد بن عيسى البرقي طعنه في أبي حنيفة
ووصفه بالمشؤم ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا
كَذِبًا﴾ فالإمام الأعظم من أهل الله الذين سعدت بهم الدنيا وسعدت بهم
البشرية.

وهذا كذب على القاضي البرقي الحنفي فيا سبحان الله وانظر ما
تصنع العداوة أنها توقع صاحبها في الكذب المفضوح.

٢١- أسد بن موسى:

أقول أسد بن موسى صدوق يغرب وفيه نصب من التاسعة مات
سنة اثنتي عشرة وله ثمانون من رجال البخاري تعليقا وأبي داود
والنسائي وانظر التهذيب والتقريب كلاهما للحافظ ابن حجر وقد نقل

المؤلف هنا ما رواه الخطيب بسنده إلى أسد بن موسى أنه قال: استتيب أبو حنيفة مرتين وقد أطال الخطيب في ذكر الروايات الدالة على استتابة أبي حنيفة وبعض الروايات مطلقة لا تبين مما استتيب وبعضها مفسرة أنه استتيب من الكفر أو الزندقة وأسانيد تلك الروايات لا تسلم من مغامر ومطاعن فصلها العلامة الكوثري رحمه الله وقد ذكر الحنفية أنفسهم قصة الاستتابة فخذ بيانها من كتب الحنفية لتعرف حقيقة الأمر.

حدّث بن أبي العوام الحافظ عن الحسن بن حماد سجاده قال حدثنا أبو قطن عمرو بن الهيثم البصري قال: أردت الخروج إلى الكوفة فقلت لشعبة من تكاتب بالكوفة؟ قال أبا حنيفة وسفيان الثوري فقلت اكتب لي إليهما فكتب وصرت إلى الكوفة وسألت عن أسن الرجلين فقيل أبو حنيفة فدفعت إليه الكتاب فقال كيف أخي أبو بسطام؟ فقلت بخير فلما قرأ الكتاب قال ما عندنا فلك مبذول وما عند غيرنا فاستعن بنا نعينك.

ومضيت إلى الثوري فدفعت إليه كتابه فقال لي مثل ما قال أبو حنيفة فقلت له شيء يروى عنك تقول إن أبا حنيفة استتيب من الكفر مرتين أهو الكفر الذي هو ضد الإيمان؟ فقال ما سألتني عن هذه المسألة أحد غيرك منذ تكلمت بها وطأطأ رأسه ثم قال لا ولكن دخل واصل الشاري إلى الكوفة فجاء إليه جماعة فقالوا له إن ها هنا رجلاً لا يكفر أهل المعاصي يعنون أبا حنيفة فبعث يحضره وقال يا شيخ إنك لا تكفر أهل المعاصي قال هو مذهبي قال إن هذا كفر فإن تبت قبلناك وإن أبيت قتلناك قال مم أتوب قال من هذا قال أنا تائب من الكفر.

ثم خرج فجاءت جماعة من أصحاب المنصور فأخرجت واصلاً عن الكوفة فلما كان بعد مدة وجد من المنصور خلوة فدخلها فجاءت تلك الجماعة فقالت إن الرجل الذي تاب قد راجع قوله فبعث فأحضره فقال يا شيخ بلغني أنك راجعت ما كنت تقول فقال وما هو فقال إنك لا

تكفر أهل المعاصي فقال هو مذهبي قال فإن هذا عندنا كفر فإن تبت منه قبلناك وإن أبيت قتلناك قال والشرأة لا يقتلون حتى يستتاب ثلاث مرات قال مم أتوب قال من الكفر قال فإني تأتب من الكفر فهذا هو الكفر الذي استتيب منه. ١هـ

وفي هذا الخبر الصحيح الذي رواه الثقات الأثبات القول الفصل في قضية استتابة الإمام الأعظم والله سبحانه حسيب من يحاول تشويه سمعة الإمام الأعظم فقيه الملة بأخلاق وأكاذيب وأسانيد مطعونة نسأل الله تعالى السلامة.

٢٢- أيوب السختياني:

قال عبدالله بن أحمد رحمه الله ج ١ ص ١٨٨ من السنة:

١- حدثني محمد بن عبدالله المخرمي حدثنا سعيد بن عامر قال: سمعت سلام بن أبي مطيع يقول كنت مع أيوب السختياني في المسجد الحرام فرآه أبو حنيفة فأقبل نحوه فلما رآه أيوب قال لأصحابه: قوموا بنا لا يعدنا بجربه قوموا لا يعدنا بجربه.

قال محمد بن عبدالله بن أحمد في السنة ج ١ ص: ٢٠٥

٢- حدثنا إبراهيم حدثنا سعيد بن عامر بن سلام بن أبي مطيع قال: كنا في حلقة أيوب بمكة فبصر بأبي حنيفة فقال قوموا لا يعدنا بجربه.

قال الفسوي رحمه الله في المعرفة والتاريخ ج ٢ ص: ٧٩١

٣- حدثني محمد بن عبدالله حدثنا سعيد بن عامر عن سلام بن أبي مطيع قال: كنت مع أيوب في المسجد الحرام قال فرآه أبو حنيفة فأقبل نحوه قال فلما رآه أقبل نحوه قال لأصحابه قوموا لا يعدنا بالجربه.

قال الفسوي في المعرفة والتاريخ ج ٢ ص: ٧٨٥

٤- حدثنا أبو بكر بن خلاد قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي قال سمعت حماد بن زيد يقول سمعت أيوب يقول: وذكر أبا حنيفة فقال

يريد أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره.

قال الخطيب رحمه الله ج ١٣ ص: ٤١٧

٥- أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحبري وأبو القاسم عبدالرحمن بن محمد السراج وأبو سعيد محمد بن موسى الصيرمي قالوا حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم حدثنا محمد بن إسحاق الصاغاني حدثنا سعيد بن عامر حدثنا سلام بن أبي مطيع قال كان أيوب قاعداً في المسجد الحرام فرآه أبو حنيفة فأقبل نحوه فلما رآه أيوب قد أقبل نحوه قال لأصحابه قوموا لا يعدنا بجره قوموا فقاموا فتنفروا.

مدار الخبر الأول والثاني والثالث والخامس على سعيد بن عامر وسلام بن أبي مطيع قال العلامة الكوثري رحمه الله في سعيد بن عامر وفي حديثه بعض الغلط كما قال ابن أبي حاتم أ.هـ.

أقول: وعبارة ابن أبي حاتم كما في ترجمة سعيد بن عامر من تهذيب التهذيب لابن حجر مجلد ٣ ص ٣٤١ كما يلي: وقال أبو حاتم كان رجلاً صالحاً وكان في حديثه بعض الغلط وهو صدوق أ.هـ.

وسلام بن أبي مطيع قال فيه ابن حبان كان سيء الأخذ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

وقال الحاكم منسوب إلى الغفلة وسوء الحفظ نقل هذا عن ابن حبان والحاكم والحافظ في التهذيب مجلد ٣ ص ٥٧٥.

وهذا الإسناد لا يقوى لمعارضة ما صح عن أيوب رحمه الله من الشناء على أبي حنيفة.

فقد أخرج ابن عبد البر رحمه الله في الانتقاء عن أبي يعقوب قال: حدثنا أبو حفص عمر بن شجاع الحلواني قال: حدثنا علي بن عبدالعزيز قال: حدثنا عارم قال: سمعت حماد بن زيد يقول: أردت الحج فأتيت أيوب أودعه فقال: بلغني أن فقيه أهل الكوفة أبا حنيفة يريد الحج فإذا لقيته فاقرئه مني السلام أ.هـ ص ١٩٥

وأيوب السختياني البصري لقي أبا حنيفة وأخذ عنه مع أنه أكبر منه كما في عقود الجمان ص ١٠١ وروى أبو حنيفة رضي الله عنه عن أيوب جاء في تنسيق النظام في مسند الإمام للشيخ محمد بن حسن السنهلي في ذكر عداد مشايخ أبي حنيفة بلا واسطة أيوب السختياني البصري راجع أبو حنيفة إمام الأئمة للعلامة وهبي غاوجي ص ٥٨ و ٥٩.

وأيوب السختياني ثقة حجة من كبار الفقهاء العباد من الخامسة قال فيه شعبة: ما رأيت مثله كان سيد الفقهاء خرج له الأئمة الستة.

وثناء أيوب على إمامنا مذكور كذلك في تاريخ الخطيب نفسه ففي المجلد ١٣ ص ٣٤١ عن حماد بن زيد قال: أردت الحج فأتيت أيوب أودعه فقال: بلغني أن الرجل الصالح فقيه أهل الكوفة يعني أبا حنيفة يحج العام فإذا لقيته فاقرئه مني السلام.

ولكن المؤلف لم ينقل هذا عن الخطيب فما أدري ما الذي منعه الجهل أم التعصب والهوى.

وأخرج ابن عبد البر عن حماد بن زيد قوله: والله إني لأحب أبا حنيفة لحبه لأيوب وروى حماد بن زيد عن أبي حنيفة أحاديث كثيرة انظر الانتقاء ص ٢٠١، فأين ما سوّد به مقبل صحيفته من هذا الثناء العطر من أيوب لأبي حنيفة والاحترام الكبير وهذا الحب الجليل من أبي حنيفة لأيوب رضي الله عنهما.

أما الخبر الرابع فإنه في الدفاع عن أبي حنيفة لا للطعن فيه كما فهم المؤلف فهذا أيوب رضي الله عنه ذكر أبا حنيفة عنده أي بسوء فقال: رادا على الطاعنين في الإمام الأعظم بقوله: يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره.

وها نحن نقول للمؤلف أردت بمؤلفك إطفاء نور الله ويأبى الله إلا أن يتم نوره.

٢٣- بشر بن المفضل:

ونقل عن الفسوي في المعرفة والتاريخ حدثنا سليمان بن حرب قال: حدثنا معاذ بن معاذ عن بشر بن المفضل قال: سمعت أبا حنيفة - أي وقد سئل عن امرأة من الحي لها غلام فجامعها دون الفرج فضاع الماء في فرجها فحملت ما حيلته قال لها عمة قالوا نعم قال فلتهبه لعمتها ثم تزوجها منه فإذا ألم عن مجالته كذا بالأصل ولعل صوابه فلم أعد إلى مجالسته.

وأقول: ماذا على أبي حنيفة رضي الله عنه أن تركه بشر بن المفضل لمسألة فقهية أفتى فيها أبو حنيفة فتوى موافقة لأصول الشريعة الغراء ولم يفقه بشر بن المفضل تلك الإجابة.

فالمرأة لا يحل لها الزواج من عبدها فعلمهم الإمام الأعظم المخرج للتوصل للزواج وهبته لعمتها فخرج عن ملكها فتزوجت به ولا تمنع الحرة من الزواج من العبد والحبل من الزنا لا يمنع صحة العقد وإن كان العاقد هو الزاني لم يمتنع من جماع المعقودة الحامل منه فما هي مشكلة الإمام الأعظم أهي تعليمه للسائل طريقة التخلص من المأزق بما يوافق الشريعة بدون إبطال حق وإحقاق باطل وقد ندبنا الكتاب والسنة إلى تخليص الناس من المأزق بما يوافق الشريعة الغراء.

٢٤- الحارث بن عمير أبو البصري نزيل مكة والد حمزة الراوي عنه هنا:

ونقل عن الفسوي حدثنا أبو بكر الحميدي حدثنا حمزة بن الحارث مولى عمر بن الخطاب عن أبيه قال: سمعت رجلاً يسأل أبا حنيفة في المسجد الحرام عن رجل قال أشهد أن الكعبة حق ولكن لا أدري هي هذه أم لا؟ فقال مؤمن حقاً وسأله عن رجل قال أشهد أن محمد بن عبد الله نبي ولكن لا أدري هو الذي قبره في المدينة أم لا؟ قال مؤمن حقاً.

قال أبو بكر والحميدي ومن قال هذا فقد كفر.
أقول تقدم بيان حال الحميدي وعداوته لأبي حنيفة وتعصبه عليه
ومن كان هذا حاله لا تقبل شهادته قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في
الأم برد شهادة أهل العصبية وصرح أن الناس كلهم عباد الله تعالى لا
يخرج أحد منهم من عبوديته وأحقهم بالمحبة أطوعهم له وأحقهم من
أهل طاعته بالفضيلة أنفعهم لجماعة المسلمين من إمام عدل أو عالم مجتهد
أو معين لعامتهم وخاصتهم.

وقد جمع الله تعالى الناس بالإسلام ونسبهم إليه وهو أشرف
أنسابهم فمن أحب امرءاً فليُحِبَّ عليه إلى أن قال رحمه الله بعد أن ذكر
الطعن في النسب والعصبية والبغضة على النسب إن بغض المرء لرجل
لأنه من بني فلان فهذه العصبية المحضة التي ترد بها الشهادة اهـ.
قال العلامة الكوثري بعد نقله كلام الشافعي أعلاه ما نصه:

ورد شهادة المرء إسقاط له من عداد الأحياء ومن جمع كلمات
الحميدي في أبي حنيفة في صعيد واحد ينكشف له الغطاء عن نوع
عصبية نسأل الله الستر وليكن هذا على ذكر منك كلما تكرر ذكر
الحميدي في الكتاب أي في أسانيد المثالب التي ساقها الخطيب في أبي
حنيفة - ومن يبغض أبا حنيفة مع ما شهر عنه من التناهي في العبادة
ونشر الفقه في الدين ونفع العامة والخاصة بحيث لا يستطيع المنصف أن
يلزَمَ معه في قرن أحداً من أئمة الفقه في تلك الخصال يكون أمره أخطر من
رد الشهادة والله حسيب المتعصبين اهـ.

والحارث بن عمير مختلف فيه والجرح مقدم قال الذهبي في ميزان
الإعتدال: وما أراه إلا بين الضعف فإن ابن حبان قال في الضعفاء روى
عن الأثبات الأشياء الموضوعات وقال الحاكم روى عن حميد وجعفر
الصادق أحاديث موضوعة اهـ وفي تهذيب التهذيب لابن حجر قال
أزدي ضعيف منكر الحديث ونقل ابن الجوزي عن ابن خزيمة أنه قال

الحارث بن عمير كذاب.
وهكذا تكون الأسانيد الصحاح عند مسند الدنيا ، ومحدث
الديار!!!

ثم كيف يتصور أن ينطق أبو حنيفة بمثل ذلك الكفر الصراح وأين
في المسجد الحرام بدون أن يروى ذلك عنه إلا راو واحد هو الحارث بن
عمير وأين الناس في الحرم عن أبي حنيفة وهو يتفوه بمثل ذلك الكلام
وكيف أفلت أبو حنيفة من علماء عصره وهو ينطق في المسجد الحرام
بمثل ذلك الكفر الشنيع هذا هو الكذب المكشوف وحاشا أن يصدر مثل
هذا الكلام من أبي حنيفة الذي قال كما روى ابن أبي العوام بسنده إلى
الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال لو أن رجلاً
صلى يريد بصلاته إلى غير الكعبة فوافق الكعبة على الخطأ منه أنه بذلك
كافر وما رأيت أحداً منهم ينكر ذلك. هـ

ولئن سلمنا جدلاً صحة رواية الحميدي المذكورة ولا تصح
فمحملها أن الإمام قد يكون نطق بما يفيد أن الإيذان الإجمالي كاف في
الابتداء ثم يتعلم المؤمن وجوباً عينياً الإيذان التفصيلي شيئاً فشيئاً فأباح
الراوي لنفسه تغيير الرواية إلى ما شاء تشنيعاً على الإمام متستراً بالرواية
بالمعنى قال ابن حزم في الفصل فإن قال قائل فما تقولون فيمن قال أنا
أشهد أن محمداً رسول الله ولا أدري أهو قرشي أم تميمي أم فارسي ولا
هل كان بالحجاز أم بخراسان ولا أدري أحي هو أم ميت ولا أدري لعله
هذا الرجل الحاضر أم غيره؟ قيل له إن كان جاهلاً لا علم عنده بشيء
من الأخبار والسير لم يضره ذلك شيئاً ووجب تعليمه فإذا علم وصح
عنده الحق فإن عاند فهو كافر حلال دمه وماله محكوم عليه بحكم المرتد
وقد علمنا أن كثيراً ممن يتعاطى الفتيا في دين الله عز وجل نعم وكثيراً من
الصالحين لا يدري كم لموت النبي ﷺ ولا أين كان ولا في أي بلد كان
ويكفيه من كل ذلك إقراره بقلبه ولسانه أن رجلاً اسمه محمد أرسله الله

تعالى إلينا بهذا الدين ا.هـ.

وقد تفنن خصوم الإمام الأعظم في إيراد هذه القصة وتنويعها يعرف ذلك من طالع تاريخ الخطيب ومن عجيب ما رووه في هذا الباب ما أخرجه الخطيب عن محمد بن الحسين بن الفضل القطان أخبرنا عبدالله بن جعفر بن درستويه حدثنا يعقوب بن سفيان حدثني علي بن عثمان بن نفيل حدثنا أبو مسهر حدثنا يحيى بن حمزة وسعيد يسمع أن أبا حنيفة قال لو أن رجلا عبد هذه النعل يتقرب بها إلى الله لم أر بذلك بأسا فقال سعيد هذا الكفر صراحا.

قال الكوثري رحمه الله بعد إيراد هذه الحكاية أقول: الآن نحن أمام خصوم ضاع صوابهم في اصطناع ما يفترون به على أبي حنيفة هل رأى أحد في العالم شخصا يعبد النعل حتى يسأل عنه أبو حنيفة فيستصوبه؟ وهل كان أبو حنيفة داعيا إلى عبادة النعل؟ وقد اتخذ شطر الأمة المحمدية إماما لأنفسهم في الدين على تعاقب الدهور فيا مجانين التعصب زُنُوءاً قولكم قبل أن تدونوه لتجعلوه نكاية في أبي حنيفة وأصحابه وإنما تسجلون مثل ذلك الهذيان ميزانا يعرف به مبلغ سقوطكم في العقل والدين أمام الأمم وأمام أصحاب المذاهب وهذا ظاهر جدا بحيث يغني عن الكلام في السند ومع ذلك نتبرع ونقول عبدالله بن جعفر هو ابن درستويه كان يحدث عمنا لم يدركه لأجل دربهات يأخذها فادفع إليه درهما يصطنع لك ما شئت من الأكاذيب وروايته عن الدوري ويعقوب خاصة منكورة وقول البرقاني واللالكائي فيه معروف وتضعف كواهل الخطيب وأذنا به عن حمل أثقال التُّهم التي رُكبت على أكتاف هذا الإخباري الهاذي وقد أكثر الخطيب عن عبدالله بن جعفر هذا جد الإكثار ا.هـ المراد نقله من كلام الكوثري رحمه الله.

وأقول هذا الكلام لا يصدر من عاقل وكفى بذلك ردا.

وحسبنا الله في المتقولين وقاتل الله المتعصبين ونعوذ بالله من الهوى.

٢٥- الحسن بن صالح بن حي الهمداني:

أقول أورد المؤلف طعن الحسن بن صالح في أبي حنيفة نقلاً عن كتاب السنة المنسوب كذباً وزوراً لعبد الله بن أحمد وقد عرفت حال الكتاب وسقوطه.

ثم نقل عن الخطيب بسند فيه مثل ابن الأزرق وقد سبق الكلام عليه.

وإني لأعجب من مثل هذه الطعون بهذه الأسانيد وحبال الكذب قصيرة.

فالحسن بن صالح بن حي الهمداني من أحسن الناس ثناءً على أبي حنيفة رضي الله عنه بل هو من أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه قال في عقود الجمان: الحسن بن صالح بن حي الكوفي لقي أبا حنيفة وأخذ عنه
١هـ.

وثناء الحسن بن صالح على أبي حنيفة المذكور بإسناده في الانتقاء للحافظ ابن عبد البر ونصه: قال أي يعقوب حدثنا إسحاق بن أحمد الحلبي قال حدثنا سليمان بن سيف وحدثنا أبو محمد ابن المقرئ قال حدثنا أحمد بن يحيى قال حدثنا يحيى بن آدم قال سمعت الحسن بن صالح يقول: كان النعمان بن ثابت فهما عالما متثبتا في علمه إذا صح عنده الخبر عن رسول الله ﷺ لم يعده إلى غيره.

٢٦- الحسين بن إبراهيم الجوزقاني الهمداني أبو عبدالله الحافظ:

قال في كتابه الأباطيل ج ٢ ص ١١١ عقب حديث من طريق أبي حنيفة: هذا حديث باطل وأبو حنيفة هذا متروك الحديث وإبراهيم لم يسمع من عائشة شيئاً.

وقال ص ١٧١: وأبو حنيفة متروك الحديث.

أقول قال محقق السير ص ١٧٨ مجلد ٢٠: والجوزقاني ضبط في الأصل كما ضبطه ابن نقطة بفتح الجيم والراء وضبطه ابن الأثير بضم الجيم وسكون الواو والراء أما ياقوت فضبطه بالزاي المفتوحة ولم يضبط الجيم وضبطت بالضم ضبط القلم وضبطه ابن حجر في لسان الميزان فقال جوزقان بضم الجيم وسكون الواو بعدها زاي ثم قاف... ضبطه السمعي و ذكر من أهلها واحداً ولم يذكر صاحب الترجمة وقد ذكره ابن النجار في الذيل ١هـ وقد ورد في تذكرة الحفاظ وشذرات الذهب بالزاي وانظر تعليق المعلمي على الأنساب ٣/ ٣٥٦ و١٣٥٧هـ.

وكتاب الأباطيل قال فيه الحافظ الذهبي في طبقات الحفاظ مجلد ٤ ص ١٣٠٨: وهو محتو على أحاديث موضوعة وواهية واستفدت منه مع أوهام فيه ١هـ المراد

أما الحسين بن إبراهيم فهك ترجمته من لسان الميزان للحافظ ابن حجر لتقف على حقيقته.

روي عن الحافظ محمد بن طاهر دجال وضع حديث صلاة الأيام بسند كالشمس إلى مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً وفيه (من صلى يوم الاثنين أربع ركعات أعطاه الله قصراً فيه ألف ألف حوراء) ١هـ.

قال ابن الجوزي بعد إيراد هذا الحديث موضوع بلا شك وقد كنت أتهم به الحسين بن إبراهيم والآن فقد زال الشك لأن رجال الإسناد كلهم ثقات وإنما هو الذي وضع هذا وعمل هذه الصلوات كلها وقد ذكرنا الثلاثاء وما بعده فأضربت عن سياقه إذ لا فائدة في تضييع الزمان بها لا يخفى وضعه قال ولقد كان لهذا الرجل حظ من علم الحديث فسبحان من يطمس على القلوب.

راجع في ترجمته لسان الميزان ص ٣١٠ ج ٢

فرجل وضاع قليل الخبرة يتكلم في إمام الدنيا أيقبل قوله لا وألف لا وهكذا تكون الأسانيد الصحيحة عند المؤلف والجرح مبهم غير مفسر

٢٧- حفص بن غياث:

قال عبدالله بن أحمد رحمه الله في السنة ج ١ ص ٢٠٥
حدثني ابراهيم سمعت عمر بن حفص بن غياث يحدث عن أبيه
قال: كنت أجلس إلى أبي حنيفة فأسمعه يفتي في المسألة الواحدة بخمسة
أقاويل في اليوم الواحد فلما رأيت ذلك تركته وأقبلت على الحديث ١هـ
أقول يكفي لسقوط الخبر أنه منقول من كتاب السنة المنسوب لعبد
الله بن أحمد وقد عرفت حال هذا الكتاب وقد أورد هذا أيضاً الخطيب في
تاريخه مجلد ١٣ ص ٤٠٣ خبر رقم ٤٤ بسند فيه بن رزق والأبار وإبراهيم
بن سعيد وقد سقط من بين ابن أسلم وإبراهيم بن سعيد الأبار في
الطبقات وهو ثلاثة الأثافي نبه على ذلك العلامة الكوثري رحمه الله في
تأنيب الخطيب ص ١٧٩.

ولا لوم على حفص بن غياث في إقباله على الحديث وأما تركه لأبي
حنيفة فكذب عليه لأن حفص بن غياث من أبر تلاميذ إمامنا له حياً
وميتاً

فقد ذكر الحافظ المزي رحمه الله حفص بن غياث في أصحاب
الإمام والرواة عنه.

قال السيوطي رحمه الله في تدريب الراوي: منهم القاضي حفص بن
غياث الحنفي من الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة ص ١٥٩ بل
حفص بن غياث أحد العشرة المتقدمين في أصحاب الإمام الذين دونوا
كتبه وأملوا مسأله.

قال القرشي رحمه الله في طبقات الحنفية مجلد ٢ ص ١٣٨
حفص بن غياث بن طلق المعروف بالنخعي القاضي الكوفي.

الإمام صاحب الإمام أحد من قال فيه الإمام في جماعة أنتم مسارّ
قلبي وجلاء حزني ا.هـ

وحفص هذا أحد الثقات روى عنه أحمد وابن معين وابن المدني
ويحيى القطان قال أحمد بن عبد الله ثقة مأمون فقيه.

روى له الجماعة كذا قال عبد الغني في الكامل.

وكان وكيع إذا سئل يقول: اذهبوا إلى قاضينا فاسألوه وكان أبو
يوسف لما ولى حفص قال لأصحابه تعالوا نكتب نوادر حفص فلما
وردت أحكامه وقضاياه على أبي يوسف قال له أصحابه أين النوادر التي
زعمت نكتبها قال وَيَحْكُمُ إِن حَفْصاً أَرَادَ اللَّهُ فَوْقَهُ ا.هـ ملتقطاً من
طبقات الحنفية للقرشي ص ١٣٨ إلى ص ١٤١.

فدعوى ترك حفص لأبي حنيفة دعوى باطلة وكذب محض لا
يلتفت إليه بعد ثبوت كون حفص بن غياث من خواص أصحاب أبي
حنيفة رضي الله عنهم أجمعين.

٢٨- حماد بن زيد:

أقول نقل المؤلف قصة حماد بن زيد مع أبي حنيفة في مسألة فقهية
من كتاب الحج ملخصها استفتاء وجه إلى أبي حنيفة رضي الله عنه وهو
بمكة عن رجل لبس السراويل وهو محرم فقال أبو حنيفة عليك دم فقال
حماد بن زيد للسائل هل وجدت إزاراً قال لا فقال حماد بن زيد لأبي
حنيفة يا أبا حنيفة إن هذا يزعم أنه لم يجد إزاراً فقال أبو حنيفة عليه دم
وجد أو لم يجد فأملى حماد بن زيد قول رسول الله ﷺ (السراويل لمن لم
يجد الإزار والخفين لمن لم يجد النعلين) فروى أبو حنيفة الآثار التي تدل
على وجوب الدم وجد أو لم يجد.

وقد ساق المؤلف هذه القصة بخمسة روايات نقلاً عن كتاب السنة
المنسوب زوراً لعبد الله بن أحمد وكتاب المجروحين لابن حبان وسبق
الكلام عليه ويأتي له مزيد.

وصورت الروايات المذكورة الإمام الأعظم وهو يرد حديث رسول الله ولا يأبه له.
وأقول أولاً: حماد بن زيد ليس خصماً لأبي حنيفة بل هو من أصحابه وتلاميذه.

قال في عقود الجمان: حماد بن زيد لقي أبا حنيفة وأخذ عنه اهـ.
أقول وثناء حماد بن زيد على أبي حنيفة مسند في الانتقاء للحافظ ابن عبد البر ولفظه قال حدثنا الحسن بن الحضرة الأسيوطي قال حدثنا أبو بشر الدولابي قال حدثنا محمد بن سعدان قال حدثنا سليمان بن حرب قال سمعت حماد بن زيد يقول: والله إني لأحب أبا حنيفة لحبه لأيوب وروى حماد بن زيد عن أبي حنيفة أحاديث كثيرة اهـ.

ثانياً: حاشا الإمام الأعظم وغيره من أئمة المسلمين أن يرد كلام رسول الله أو أن لا يأبه بكلام رسول الله وهم أكثر الناس تعظيماً للدين.
وقد قيل لأبي حنيفة رضي الله عنه أتخالف النبي ﷺ فقال: لعن الله من يخالف رسول الله ﷺ به أكرمنا الله وبه استنقذنا.

ثالثاً: مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في هذه المسألة الفقهية كما في كتب المذهب المعتمدة أن للمحرم أن يلبس السراويل بعد أن يشقه إذا لم يجد الإزار ولا تجب عليه الفدية عندئذ وأما إذا لبسه بدون أن يشقه فتجب عليه الفدية.

وحديث (من لم يكن له إزار فليلبس السراويل) إنما يبيح لبس السراويل عند العذر ولكنه لا ينفي وجوب الكفارة إذا لبسه بدون أن يشقه كمن حلق لأذنى في رأسه حيث يجوز له الحلق مع أنه تجب الكفارة عليه كما شرحه الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله في شرح معاني الآثار والإمام الجصاص في أحكام القرآن والعلامة ظفر في إعلاء السنن والمرضى الزبيدي في عقود الجواهر المنيفة وتكلم عن هذه المسألة بكلام حسن العلامة الكوثري رحمه الله في تأنيب الخطيب.

٢٩- حماد بن سلمة:

أقول ذكر المؤلف ثلاث روايات عن حماد في الطعن على أبي حنيفة كلها منقولة من كتاب السنة المنسوب زوراً للعبد الله بن أحمد رضي الله عنه وخذ واحدة من هذه الروايات لتعرف قيمتها:
حدثني محمد بن أبي عتاب حدثنا منصور بن سلمة الخزاعي قال: سمعت حماد بن سلمة يلعن أبا حنيفة قال أبو سلمة وكان شعبة يلعن أبا حنيفة.

هكذا تكون الأكاذيب والطامات وحاشا شعبة من هذا الكلام وشعبة شعبة وثناء شعبة على أبي حنيفة مذكور في الانتقاء فقد روى الحافظ ابن عبد البر بإسناده إلى شيابة بن سوار قال كان شعبة حسن الرأي في أبي حنيفة وكان يستنشدني أبيات مساور الوراق:

إذا ما الناس يوماً قايسوناً بأبدة من الفتيا طريفةً
رميهاهم بمقياس مصيب صليب من طراز أبي حنيفةً
إذا سمع الفقيه به وعاه وأثبته بحبر في صحيفةً

وأسند الحافظ ابن عبد البر إلى عبد الصمد بن عبد الوارث قال: كنا عند شعبة بن الحجاج ف قيل له مات أبو حنيفة فقال شعبة لقد ذهب معه فقه الكوفة تفضل الله علينا وعليه برحمته.

وقال الحافظ بن عبد البر حدثنا أحمد بن الحسن الحافظ قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي قال سئل يحيى بن معين وأنا أسمع عن أبي حنيفة فقال ثقة ما سمعت أحداً ضعفه.

هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث ويأمره وشعبة شعبة.
وحماد بن سلمة المتوفي سنة ١٦٧هـ ساء حفظه لما كبر فتركه البخاري وخرَّج له مسلم مع التحري.

وحمد بن سلمة معدود في أصحاب أبي حنيفة كما في الجواهر المضيئة للقرشي فكيف يتصور منه مثل هذا الكلام. والآفات المروية عن حماد بن سلمة سببها ربيبا فقد أدخل في كتب حماد ما شاء من المخازي كما نص على ذلك ابن الجوزي رحمه الله ومن تلك الآفات الحديث الموضوع (إن الله تعالى خلق نفسه من عرق خيل أجزاها).

ومن اختلال الموازين عند المؤلف وأسلافه أن يذكر هذه في مثالب أبي حنيفة وإنما المناسب أن يذكرها في مثالب حماد بن سلمة تدليلا على مبلغ سفهه وبذاته هذا على تقدير صحة الرواية وقد علمت أنها لا تصح ولكن المؤلف وأمثاله أرادوا حط قدر أبي حنيفة ولو بالأكاذيب ولعل ابن المبارك رحمه الله عنى أمثال هؤلاء حين قال: فلعنة ربنا أعداد رمل على من حط قدر أبي حنيفة

٣٠- رقة بن مصقلة:

قال سفيان قال رقة للقاسم بن معن أين تذهب قال إلى أبي حنيفة قال يمكنك من رأي ما ضغت وترجع في أهلك بغير فقه. أقول ذكر المؤلف هذه الرواية من خمسة كتب الأولى والثانية عن كتاب السنة المنسوب زورا لعبدالله بن أحمد والثالثة من تاريخ أبي زرعة وفيه تعيين سفيان بأنه سفيان بن عيينة والرابعة عن النسوي في المعرفة والتاريخ والخامسة من تاريخ بغداد. أقول: ورقة بن مصقلة على وزن مسلمة مأمون ثقة وفي التهذيب قال الدارقطني ثقة إلا أنه كانت فيه دعاية وفي التقريب وكان يمزح. وقال العجلي ثقة وكان مفوهاً يعد من رجال العرب وكان صديقاً لسليمان التيمي.

وسفيان بن عيينة ذكره العلامة القرشي في الجواهر وعده من الحنفية كان يقول: أول من أقعدني للحديث أو صيرني محدثاً أبو حنيفة. وروى الخطيب نفسه بإسناده إلى بشر بن الوليد القاضي قال: كنا نكون عند سفيان بن عيينة فكان إذا وردت عليه مسألة مشككة يقول ها هنا من أحد من أصحاب أبي حنيفة فيقال بشر فيقول أجب فيها فأجيب فيقول التسليم للفقهاء سلامة في الدين كذا في جامع المسانيد للخوارزمي.

والقاسم بن معن من خواص أبي حنيفة قال الإمام الطحاوي قال لنا ابن أبي عمران القاسم بن معن كان في الفقه إماماً وهو من جلة أصحاب أبي حنيفة. أقول وذكره النسائي في ثقات أصحاب أبي حنيفة في كتاب الطبقات له.

وفي الانتقاء لابن عبد البر بسنده إلى حجر بن عبد الجبار قال قيل للقاسم بن معن أنت ابن عبد الله بن مسعود ترضى أن تكون من غلمان أبي حنيفة فقال ما جلس الناس إلى أحد أنفع مجالسة من أبي حنيفة وقال له القاسم تعال معي إليه فجاء فلما جلس إليه لزمه وقال ما رأيت مثل هذا قال سليمان - يعني بن أبي شيخ الراوي عن حجر وكان أبو حنيفة حليماً ورعاً سخياً أ.هـ.

أقول وأصبح حجر بن عبد الجبار من أصحاب أبي حنيفة ففي الانتقاء لابن عبد البر بسنده إلى سليمان بن أبي شيخ قال حدثني حجر ابن عبد الجبار الحضرمي قال ما رأى الناس أحداً أكرم مجالسة من أبي حنيفة ولا أشد إكراماً لأصحابه منه أ.هـ.

وبعد هذا كله ما أظن كلام رقبة للقاسم إلا دعاية من دعايته التي اشتهر بها.

وإن لم يكن كذلك فعدم استجابة القاسم بن معن وملازمته لأبي حنيفة وصنيع سفيان بالاستفادة من فقه أبي حنيفة دليل أنها لم يؤخذا بقول رقة وسفيان سفيان فأيهما أولى أن يؤخذ بقوله.

٣١-٣٢- سعيد بن عبدالعزيز التنوحي ويحيى بن حمزة الحضرمي.
أقول أورد المؤلف هنا ما نقله الفسوي عن يحيى بن حمزة وسعيد أنها سمعا أن أبا حنيفة قال لو أن رجلاً عبد هذه النعل يتقرب بها إلى الله لم أر بذلك بأساً فقال سعيد هذا الكفر صراحاً.
وأقول: سبق رد هذه الرواية في رقم ٢٥ عند ذكر الحارث بن عمير فارجع إليه.

وتأمل بعين الإنصاف عظم خصومة الجاهلين ونعوذ بالله ممن إذا خاصم فجر

٣٣- سعيد بن مسلم:

عن الفسوي قال حدثنا عبيد الله بن معاذ قال حدثني محمد بن معاذ قال سمعت سعيد بن مسلم قال قلت لأبي يوسف أكان أبو حنيفة جهمياً قال نعم قلت أكان مرجئاً قال نعم قلت ولقد قلت له أرأيت امرأة تزوجت سندياً فولدت له أولاداً مغلفي الرؤوس ثم تزوجت بعده تركياً فولدت له أولاداً صغار الأعين عراض الوجوه قال هم للزوج الأول قال فقلت له فعلام كنتم تجالسونه قال على مدارس العلم.

أقول من الوقاحة البالغة اختلاق مثل هذا الطعن والسفه على لسان أبي يوسف الذي هو من أخص تلاميذ أبي حنيفة وأرعاهم بجانبه وأحرصهم على بره حياً وميتاً حتى قال والله ما دعوت لوالدي إلا ودعوت لأبي حنيفة قبلهما والذي مات له ولد صغير فوكل أمر تجهيزه لأقاربه وقال ما كان لأبي يوسف أن يترك حلقة أبي حنيفة بالدنيا وما فيها أبو يوسف ناشر المذهب النعماني ومؤسس أركانه في طول بلاد الإسلام وعرضها يقول هذا الكلام في شيخه حاشاه ثم حاشاه من ذلك وقاتل

الله المغترين الأفاكين الكذابين الخراصين.
وأرى هذا القدر كاف في إسقاط هكذا رواية.

٣٤- سفيان بن سعيد الثوري:

نقل المؤلف عن الخطيب بسنده إلى مسدد قال سمعت أبا عاصم يقول: ذكر عند سفيان موت أبي حنيفة فما سمعته يقول رحمه الله ولا شيئاً قال الحمد لله الذي عافانا مما ابتلاه به.

أقول سنده مختل فيه مثل الصيرفي والأصم والوراق.

ثم سفيان الثوري هذا الإمام الثقة الكبير من أكثر الناس إجلالاً لأبي حنيفة وهو معدود في أصحابه ومتابعته لأبي حنيفة أكثر من متابعة أبي يوسف لأبي حنيفة.

ذكر الحافظ ابن عبد البر في الانتقاء بسنده إلى الحسن بن أبي مالك قال: سمعت أبا يوسف يقول سفيان الثوري أكثر متابعة لأبي حنيفة مني.

ولما ذهب الإمام إلى تعزية سفيان في موت أخيه قام سفيان للإمام وأكرمه وبجله وأجلسه في مكانه وقال سفيان لمن أنكر عليه ذلك، هذا رجل من العلم بمكان إن لم أقم لعلمه أقوم لسنه وإن لم أقم لسنه أقوم لورعه قمتُ لفقهه.

وقد كان سفيان طلب للقضاء مع أبي حنيفة فتمكن سفيان من الهرب فلما بلغه موت أبي حنيفة عني بقوله الحمد لله الذي عافانا مما ابتلاه به السجن والعذاب الذي ابتلى به الإمام وكانت عاقبة بلاء الإمام خيراً حيث نال الشهادة في سبيل الله.

ولئن سلمنا صحة الرواية عن سفيان فسفيان كان معاصراً لأبي حنيفة ومن أقرانه وقد نقل السبكي وغيره أنه لا يلتفت لكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيره في مالك وابن معين في الشافعي

لكونه ناشئاً من المعاصرة والمنافرة ونحوها.

هذا لو سلمنا بصحة الرواية وقد صح خلافها من حسن ثناء الثوري على أبي حنيفة ومطالعتة لكتبه وموافقته في رأيه وفقهه وهذا لا شك فيه عند من طالع الفقه وعرفه.

واستطرد المؤلف الروايات المنقولة في تاريخ بغداد من كلام سفيان في أبي حنيفة أنه كان لا يعرف الفقه وهذا من عجائب الدنيا السبع ونهي الثوري عن مجالسة أبي حنيفة بأسانيد مطعونة ولئن صحت فهذا من كلام الأقران ولا تصح.

ثم نقل المؤلف عن كتاب العلل لأحمد حدثني عبدالرحمن بن مهدي قال سألت سفيان عن حديث عاصم يعني بن أبي النجود في المرتدة فقال أما من ثقة فلا.

قال عبدالله بن أحمد قال أبي وكان أبو حنيفة يحدثه عن عاصم -هـ- أقول هذه الرواية رواها سفيان الثوري عن عاصم كما في مصنف عبدالرزاق وهذا الذي رواه سفيان عن عاصم عين ما رواه أبو حنيفة عن عاصم.

فقول سفيان أما عن ثقة فلا يعني شيخه عاصم فيكون الثوري ضعف الرواية لما في عاصم من المقال وعاصم قد وثقه جماعة وأخرج له الشيخان في صحيحهما مقروناً بغيره.

ثم مذهب الثوري كأبي حنيفة في عدم قتل المرتدة بل تجبس نقل عنه ذلك جماعة منهم الحافظ في الفتح فلو كان الحديث ضعيفاً وراويه غير ثقة عنده لم يذهب إليه قط.

وإن سلمنا أنه ضعفه لما في عاصم من المقال فذهابه إليه وإفتاؤه به يدل على أنه وجد لعاصم متابعاً فيه وثبتت عنده صحته.
ثم ذكر قصة استتابة الإمام وقد شرحناها.

ثم نقل عن العلل للإمام أحمد رواية المروزي حدثنا شعيب بن حرب قال سمعت سفيان يقول ما أحب أن أوافقهم على الحق يعني أبا حنيفة.

أقول ويكفي لسقوط هذا الكلام ما تواتر من ورع الثوري وعظيم أماتته وكريم سيرته ومن شأن المؤمن أن يدور مع الحق وأن يقبله ممن صدر منه ولو كان خصماً بل ولو صدر الحق من غير مسلم لقبلائه فليس بين المسلم الصادق والحق عداء.

ثم نقل تسع روايات من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد ويكفي في سقوطها ورودها في مثل ذلك الكتاب الذي لا يصح له إسناد.

ثم نقل عن كتاب المجروحين لابن حبان قصة استتابة أبي حنيفة وقد تكلمنا عليها وعلى الكتاب المنقولة منه.

ثم نقل عن الجرح والتعديل لابن أبي حاتم قال حدثني أبي قال سمعت محمد بن كثير العبدي يقول كنت عند سفيان فذكر حديثاً فقال رجل حدثني فلان بغير هذا فقال من هو قال أبو حنيفة قال أحلتني على غير مليء.

أقول لئن صحت فهي محمولة على كلام الأقران بعضهم في بعض مع أنه قد صح عن عبدالله بن داود الخريبي قال كنت عند سفيان الثوري فسأله رجل عن مسألة من مسائل الحج فأجابه فقال له الرجل إن أبا حنيفة قال فيها كذا فقال هو كما قال أبو حنيفة ومن يقول غير هذا نقله ابن عبد البر في الانتقاء بسنده إلى الخريبي.

ثم نقل عن ابن عدي في كامله كلام سفيان في حديث المرتدة المروي عن عاصم وسبق جوابه.

ثم نقل عن أبي زرعة الدمشقي في تاريخه قال سمعت رجلاً قال لأبي نعيم كان سفيان يكلم أبا حنيفة فأوماً برأسه لا وقد كان أبو حنيفة يبتديه.

وأقول إنَّ هذه منقبة كبيرة لأبي حنيفة وفي الحديث خيرهما الذي يبدأ بالسلام.

٣٥- سفيان بن عيينة:

أقول سبق أن ذكرت لك أن سفيان بن عيينة من أصحاب أبي حنيفة المثين عليه خيراً.

وقد ذكر ذلك الثناء الخطيب نفسه في ص ٣٣٦ قول سفيان بن عيينة ما مقلت عيني مثل أبي حنيفة وفي ص ٣٥٣ قول سفيان بن عيينة رحم الله أبا حنيفة كان من المصلين - قال الخطيب عني أنه كان كثير الصلاة.

أقول وعند ابن أبي العوام بسنده إلى إسحاق بن أبي إسرائيل قال ذكر قوم يوماً أبا حنيفة بين يدي سفيان بن عيينة فتنقصه بعضهم فقال سفيان مه كان أبو حنيفة أكثر الناس صلاة وأعظمهم أمانة وأحسنهم مروءة وقد سبق نقل ما في الانتقاء للحافظ ابن عبد البر من ثناء سفيان على أبي حنيفة ومع هذا كله تجد المؤلف ينتقي روايات المثالب الواهية لأن الهوى يعمي ويصم.

وقد أورد المؤلف عن الخطيب بسند فيه أبو نعيم الأصبهاني كان رجلاً شديداً العصية وفيه الحميدي وتعصبه على أبي حنيفة معروف وقد سبق ذكره قول سفيان في أبي حنيفة أنه من أبناء سبائا الأمم وهذه الدعوى خلاف ما يكاد يكون عليه إجماع النسابين وعلى فرض تسليمه فلا يقدر هذا في علم أبي حنيفة وإمامته وسفيان بن عيينة أجل من أن يجهل قول الله ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَقَكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] وقول النبي ﷺ: «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى».

ثم ساق قصة استتابة أبي حنيفة وقد سبق ردها.
ثم نقل روايات عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد
أعرضت عنها لبطلان الكتاب المنقولة منه.

ثم سرد روايات ما ولد في الإسلام مولود أضر على أهل الإسلام
من أبي حنيفة ووصف إسنادها بالصحة مع وجود بن رزق وعثمان
الدقاق وقد سبق رد هذه الروايات وحسبي الله وكفى ونعم الوكيل.

٣٦- سلمة بن عمرو القاضي:

نقل المؤلف عن تاريخ أبي زرعة أخبرني محمد بن الوليد قال
سمعت أبا مسهر يقول قال سلمة بن عمرو القاضي على المنبر لا رحم
الله أبا حنيفة فإنه أول من زعم أن القرآن مخلوق.

أقول قاتل الله الكذابين الأفاكين هذه الرواية أوردها الحافظ الثقة
الإمام ابن عساكر إلى أبي زرعة بلفظ لا رحم الله أبا فلان فإنه أول من
زعم أن القرآن مخلوق.

فمن أين علموا أن أبا فلان في الرواية هو أبو حنيفة.

واللالكائي يقول في شرح السنة ولا خلاف بين الأمة أن أول من
قال القرآن مخلوق الجعد بن درهم في سنة نيف وعشرين ومئة ١هـ.

والروايات متظافرة على أن أول من قال بخلق القرآن الجعد بن
درهم كما في كتاب الرد على الجهمية لابن أبي حاتم لكن هؤلاء يهون
عندهم تبديل كلمة بكلمة ولو ناقض ذلك ما تواتر عند أهل العلم
وصدق رسول الله حيث قال: (آخر ما أدركت من كلام النبوة إذا لم
تستح فاصنع ما شئت) وأبو حنيفة هو أول من تصدى لرأي جعد هذا
فقال ما قام بالله غير مخلوق وما قام بالخلق مخلوق يريد رضي الله عنه أن
كلام الله باعتبار قيامه بالله صفة له كباقي صفاته في القدم وأما ما في السنة
التالين وأذهان الحفاظ والمصاحف من الأصوات والصور الذهنية
والنقوش فمخلوقة كخلق حاملها فاستقرت آراء أهل العلم والفهم

على ما قاله الإمام الأعظم وهذا هو قول أهل السنة والجماعة.
فلا رحم الله من صحف الحقائق وبدل الروايات وكذب على أئمة
الإسلام.

٣٧- سليمان بن حرب:

أورد عنه ما قاله النسوي في المعرفة حدثنا سليمان بن حرب حدثنا
حماد بن زيد قال قال ابن عوف نبئت أن فيكم صدادين يصدون عن
سبيل الله قال سليمان بن حرب وأبو حنيفة وأصحابه ممن يصدون عن
سبيل الله. هـ.

أقول حماد بن زيد سبق ثناؤه على أبي حنيفة وهو من أصحابه وابن
عون من المثنيين على أبي حنيفة حدث أبو عبدالله الحسين بن علي
الصيمري عن أحمد بن محمد بن محمد الصيرفي عن محمد بن أحمد المسكي عن علي
بن محمد النخعي عن محمد بن سعدان عن أبي سليمان الجوزجاني عن
خارجة بن مصعب قال سمعت عبدالله بن عون وذكر أبا حنيفة فقال
ذاك صاحب ليل وعبادة قال فقال بعض جلسائه إنه يقول اليوم قولاً ثم
يرجع عنه غداً فقال ابن عون هذا دليل على الورع لا يرجع من قول إلى
قول إلا صاحب دين ولولا ذلك لنصر خطأه ودافع عنه.

وسليمان بن حرب رحمه الله ما يقصد ما فهمه هؤلاء من الصد عن
سبيل الله بل كان بعض المحدثين ومنهم سليمان بن حرب لا ميل لهم إلى
الفقه ومسائله واستنباطاته بل حرصهم على الرواية فصدرت منهم هذه
الألفاظ سائحهم الله.

وقد روى يحيى بن سعيد القطان عن شعبة أنه قال إن هذا الحديث
يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون كما في جامع بيان العلم
لابن عبدالبر فإذا وجد من يعد الحديث يصد عن ذكر الله فلا مانع من أن
يوجد من يعد الفقه كذلك نسأل الله الصون والعافية.

ثم نقل المؤلف عن سليمان بن حرب قال حماد جلست إلى أبي حنيفة في المسجد الحرام فقال قدم أيوب المدينة فجلست إليه فقلت لعلي أتعلق عليه سقطه قال فجاء حتى قام بين المنبر والقبر قال فما ذكرت مقامه إلا اقشعر جلدي قال سليمان وما أراه إلا كذب ثم قال سليمان ترون كان في قلبه إيمان حيث هم أن يتعلق لأيوب بسقطه هل رأيتم أسوأ أدباً منه حين يعلم أن حماد جليس لأيوب ثم يقول له هذا القول أ.هـ

أقول حماد بن زيد من أبر الناس بأبي حنيفة وأيوب السخيتاني من أجله أصحاب أبي حنيفة وأين حماد من أبي حنيفة حينما صنع ما صنع علي زعم المؤلف وأسلافه والنبي ﷺ يقول: (الدين النصيحة) وما قيمة قول سليمان ما أراه إلا كذب هل كشف له عن حال أبي حنيفة وأنه لم يقشعر جلده وما قيمة قول سليمان ترون كان في قلبه إيمان حيث هم أن يتعلق لأيوب بسقطه هل رأيتم أسوأ أدباً منه حين يعلم أن حماد جليس لأيوب ثم يقول له هذا القول وهل المنع عن التعلق بسقطه موقوف على كون حماد جليس لأيوب أم هو ممنوع مطلقاً.

والله ما رأيتم أسوأ أدباً من هؤلاء المشنعين على أئمة الإسلام العظام.

وهالك القصة لتعرف الحقيقة لهذه الحكاية اعلم أولاً أنه دار خلاف حول السنة في الدعاء بعد زيارة قبر النبي ﷺ والسلام عليه هل تدعو وأنت مستقبل القبر مستدبر الكعبة أم العكس وكان أبو حنيفة يرى القول الأول فلما قدم أيوب المدينة قال أبو حنيفة لأصحابه لأنظرون ماذا يصنع هل يأخذ بالقول الأول أم بالثاني فلما رآه استقبل القبر قال قام مقام فقيه.

قال المجد اللغوي روي عن الإمام الجليل أبي عبدالرحمن بن المبارك قال سمعت أبا حنيفة يقول قدم أيوب السخيتاني وأنا بالمدينة فقلت لأنظرون ما يصنع فجعل ظهره مما يلي القبلة ووجهه مما يلي رسول

الله ﷺ وبكى غير متباك فقام مقام رجل فقيه وروى أبو القاسم طلحة بن محمد في مسند أبي حنيفة بسنده عن أبي حنيفة قال: جاء أيوب السخيتاني فدنا من قبر النبي ﷺ فاستدبر القبلة وأقبل بوجهه إلى القبر وبكى بكاء غير متباك.

هذه هي القصة فأين السقطة التي أراد أبو حنيفة أن يتعلق بها لرجل من أجل أصحابه وأبر تلاميذه غاية ما في الأمر شيخ أراد أن ينظر ماذا يصنع تلميذه في مسألة جرى فيها الخلاف ليكون له مؤيداً عند اختياره الأصوب وموجهاً مرشداً عند اختياره المرجوح.
فأين سوء الأدب وأين الكذب وأين وأين وأين.....
هكذا تفعل العصبية بصاحبها قاتل الله التعصب

٣٨- سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر:

نقل عنه المؤلف قصة الاستتابة لأبي حنيفة من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد وبطلان الأصل المنقول عنه كافٍ في سقوط الرواية وأبو خالد الأحمر من المثين على أبي حنيفة كما في الانتقاء لابن عبد البر وقد سبق أن وضحنا قضية الاستتابة وأزيدك هنا رواية أخرى صحيحة لقضية استتابة أبي حنيفة.

أخرج بن أبي العوام الحافظ عن محمد بن أحمد بن حماد أبي بشر حدثني محمد بن حماد بن المبارك حدثني محمد بن سليمان حدثنا خالد بن يزيد الزيات قال: كان أبو حنيفة لا يحلف بالله عز وجل صادقاً ولو نشر فسعي به إلى بعض ولاية الكوفة بأنه يقول أن القرآن مخلوق وإلا فاستحلفه لعلمهم بأنه لا يحلف وإن حلف فهو صادق فأخذه الوالي وجمع له الناس فقال له الوالي ما يقول هؤلاء عليك قال وما يقولون قال يقولون إنك تقول القرآن مخلوق قال ما سمعت من يقوله ولا من يجادل فيه - يعني من شيوخ العلم - وإنه لقول تضيق له النفس قال فتحلف أنك ما قلت هذا قال هو يعلم تبارك وتعالى مني خلاف ما يقولون قال

فتحلف أنك ما قلت قال هو عندي أعظم من أحلف به صادقاً أو كاذباً فقال له الوالي أعاقبك إن لم تحلف قال أنت وذاك فأمر به فجرد فلما رأى الوالي نحافة جسمه وشيبه قال له أو تتوب قال ما قلت ما ادعي عليّ قط ولا اعتقده قال فتب قال اللهم تب علينا فقبل استتيب أبو حنيفة رضي الله عنه.

وأخرج أيضاً عن أبي بشر عن محمد بن المبارك بن سليمان عن محمد بن الحسن الهمداني سئل عبدالسلام بن حرب الملائمي عن أبي حنيفة هل استتيب فقال يغفر الله لك يا أخي استغفر الله من شنع هذا عليه؟ فانظر بربك يا أخي كيف يترك هؤلاء النقول الدالة على براءة أبي حنيفة وهي مسندة عليها سماعات الحفاظ ويعمدون إلى ما حقه أن يطوى ولا يروى فينقلونه من كتب لا تصح نسبتها إلى مؤلفيها.

وهكذا يكون الجرح والتعديل عندهم وهكذا تروى الأسانيد الصحيحة عندهم وهم أجهل الناس بعلم الجرح والتعديل وأبعد الناس عن السنة.

٣٩- سليمان بن مهران الأعمش:

نقل عنه المؤلف طرفة مروية في كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد تقول الطرفة: دخل أبو حنيفة على الأعمش يعوده فقال: يا أبا محمد لولا أن يثقل عليك مجيء لعدتك في كل يوم فقال الأعمش من هذا قالوا أبو حنيفة فقال يا بن النعمان أنت والله ثقيل في منزلك فكيف إذا جئتني.

وأقول هذه تصلح أن تكون في المستطرف ويكفي في بطلانها كونها منقولة من كتاب لا تصح نسبتها لمؤلفه.

ثم الأعمش من مشايخ أبي حنيفة وأخذ عن أبي حنيفة وثناء الأعمش على أبي حنيفة مدون في كتاب الانتقاء للحافظ ابن عبد البر ومنه قول الأعمش لعلي بن مسهر اذهب إلى أبي حنيفة حتى يكتب لنا المناسك.

وروى ابن عبد البر بإسناده إلى عبدالله بن نمير قال سمعت الأعمش يقول وسئل عن مسألة فقال إنما يحسن الجواب في هذا ومثله النعمان بن ثابت الخراز أراه بورك في علمه.

فانظر بربك كيف يترك هؤلاء الصحيح المسند وينقلون الواهيات من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد هكذا تكون عندهم الأسانيد الصحيحة حسبي الله وكفى ونعم الوكيل.

٤٠- سوار العنبري:

أقول يكفي لبطلان الرواية عنه نقلها من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد.

٤١- شريك بن عبدالله النخعي:

أقول أطل المصنف في النقل عنه ومصادره الخطيب وكتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد والعلل لأحمد وتاريخ أبي زرعة والمعرفة للفسوي وابن حبان وابن عدي.

ومجموع الروايات تدور على:

١- قول شريك إنما أبو حنيفة جرب منقول عن الخطيب والمعرفة للفسوي.

٢- استتابة أبي حنيفة مرتين منقول عن أبي زرعة وكتاب السنة المنسوب لعبدالله بن أحمد والمعرفة للفسوي.

٣- سئل شريك عن أبي حنيفة فقال وهل تلتقي شفتاي بذكر أبي حنيفة منقول عن السنة المنسوب لعبدالله بن أحمد.

٤- قال شريك ما شبهت أصحاب أبي حنيفة إلا بمنزلة الدفاين لو أن

رجلاً كشف استه في المسجد ما بالي من رآه منهم منقول من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد.

٥- قول شريك مذهب أبي حنيفة وأصحابه رد الأثر عن رسول الله ﷺ ومنقول من كتاب السنة المنسوب لعبدالله بن أحمد.

٦- قول شريك لأن يكون في كل ربع من أرباع الكوفة خمار خير من أن يكون فيه من يقول برأي أبي حنيفة منقول من العلل لأحمد والسنة المنسوب لعبدالله بن أحمد والمعرفة للفسوي والكامل لابن عدي والخطيب.

وأقول: اعلم أولاً أن شريك من أصحاب أبي حنيفة كما في عقود الجمان ومن المثني على أبي حنيفة كما أسند ذلك الحافظ ابن عبدالبر في الانتقاء إلى الهيثم بن جميل قال: سمعت شريكا النخعي يقول كان أبو حنيفة رحمه الله طويل الصمت دائم الفكر قليل المحادثة للناس إذا علمت هذا علمت كيف يترك المؤلف الثناء الثابت وينقل المثالب. ثانياً هاك رد المطاعن فالقول الأول منقول عن الخطيب بإسناد فيه ابن درستويه وقد عرفت حاله.

والخبر الثاني سبق رده مراراً.

والثالث والرابع والخامس يكفي لبطلانها نقلها من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد.

والخبر السادس تكفي نكارة ألفاظه وبشاعة متنه في رده مع أن فيه الأبار وابن دووما عند الخطيب ومثل هذا السفه لا يتفوه به عالم يخاف الله عز وجل وإني أبرئ القاضي شريكاً منه وأعوذ بالله ممن إذا خاصم فجر.

٤٢- شعبة بن الحجاج:

نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد قال حدثني محمد بن أبي عتاب الأعين حدثنا منصور بن سلمة الخزاعي قال سمعت حماد بن سلمة يلعن أبا حنيفة وكان شعبة يلعن أبا حنيفة.

أقول يكفي لبطلان هذه الرواية كونها في كتاب السنة المنسوب
زورا لعبدالله بن أحمد وشعبة من أحسن الناس ثناء على أبي حنيفة وثناؤه
على أبي حنيفة مسند عند الحافظ ابن عبد البر في الانتقاء وقد سبق نقله في
ترجمة ٢٩ حماد بن سلمة.

ولعن شخص معين لا يكون فيه نص في الشرع على أنه من أهل
النار يعد ذنباً عظيماً في شريعة الإسلام ولو كان الملعون عامياً جلفاً
فكيف يكون لعن إمام من أئمة الدين.
فأين عقلك يا مدبر العصر وأنت لا تدري ما الذي يخرج من
رأسك.

وكيف يصدر هذا اللعن من مثل حماد ومثل شعبة وهما هما في
الدين.

ومعلوم أن أول ما يجب أن يستفيده حامل الحديث النبوي من
الحديث الشريف هو كرم الطبع ولين الجانب والتلطف بالمسلمين
والابتعاد عن هجر القول فضلاً عن الشتم واللعن والحرص على عدم
الخوض فيما لا يعنيه واحترام الأكابر وإجلال العلماء والترضي على
سلف الأمة والترحم على أئمة المسلمين وذكرهم بخير كأنه عاش مع
النبي ﷺ وعاشه وتربى بسيرته في إرشاد الأمة.

أما من أوغل في الباطل بفظاظة وغلظة وبداءة فهو من أجهل خلق
الله بسنة نبي الرحمة والهدى ﷺ وسيرته وأبعدهم من صدق الانتماء إليه
ﷺ فتب إلى ربك يا مقبل فإني لك من الناصحين.

٤٣- عبد الوارث بن سعيد التنوري:

أقول نقل المصنف من كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد
هجر عبد الوارث لمجلس أبي حنيفة ويكفي لبطلان الخبر نقله عن كتاب
السنة المنسوب زورا لعبدالله بن أحمد.

٤٤ - الإمام أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم:

نقل المؤلف عن البردعي أنه سمع أبا زرعة يقول كان أبو حنيفة جهميا وكان محمد بن الحسن جهميا وكان أبو يوسف جهميا بين التجهم.

أقول: أبو زرعة إمام جليل ولكن أصغى للوشيات التي أثرت حول أبي حنيفة وتأثر بأمثال الحميدي وبأبي نعيم وهما هما في العصبية على أبي حنيفة رضي الله عنه.

وأبو حنيفة وأصحابه أبرياء من التجهم.

والتجهم الأخذ بقول جهم بن صفوان أبو محرز الترمذي الكاتب أصله من الكوفة وظهرت بدعته بترمد وكان يقول بالجبر وينفي علم الله عز وجل بالمعلومات المتغيرة كما عطل الكثير من الصفات مغالاة في معاكسة مقاتل بن سليمان رئيس مشبهة مرو وشهر بالقول بخلق القرآن ويروى أنه أخذ القول بخلق القرآن من الجعد بن درهم الحراني مولى سويد بن غفلة ومؤدب الجعدي آخر ملوك بني أمية.

وأبو حنيفة هو من أوائل الأئمة إن لم يكن أولهم الذين تصدوا لرأي جهم والجعد ومقاتل في نفي التعطيل والتشبيه.

أخرج اللالكائي في شرح السنة بسنده إلى ابن المبارك قال: ذكر جهم في مجلس أبي حنيفة فقال ما يقول قالوا يقول القرآن مخلوق فقال كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا وأخرج بسنده إلى سعيد بن منصور قال سمعت ابن المبارك يقول والله ما مات أبو حنيفة وهو يقول بخلق القرآن ولا يدين الله به.

وأخرج أيضاً بسنده إلى محمد بن سعيد بن سابق قال: سمعت أبا يوسف القاضي وقلت له تقول بخلق القرآن قال لا كالمُنكر عليّ لا هو يعني أبا حنيفة ولا أنا -هـ-

ولكن الوشاة صنعوا ما صنعوا وللأسف كان بعض أهل الحديث يغالي في مسألة خلق القرآن دون أن يفرق بين ما هو وصف لله وهو الكلام النفسي وبين الملفوظ من القرآن الذي هو حادث بلا شك ولا ريب كما هو مقرر عند أهل السنة والجماعة.

ولأجل هذه المغالاة انطوى كثير من المحدثين على العداء لتكلمي أهل الحق الذين فرقوا بين ما هو قائم بالخالق وبين ما هو وصف للمخلوق.

ويبلغ الغلو بهؤلاء إلى حد القول بكفر من قال لفظي بالقران مخلوق وغاية ما أخذه أبو زرعة على أبي حنيفة اتهامه بالقول بخلق القرآن وقد علمت براءة الإمام من ذلك فقاتل الله الوشاة.

أما كلام أبي زرعة في رواية أبي حنيفة لحديث جابر في القراءة خلف الإمام أنه زاد جابر وأن هذا خطأ والصواب رواية الحديث مرسلًا فجوابه قول الحافظ ابن حجر أن الحديث مشهور عن جابر وقد رواه كذلك سفيان الثوري كما في مسند أحمد بن منيع وتابعه على ذلك شريك ورواه الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً فلماذا كل هذه الضجة على أبي حنيفة ومع هذا كله لو سلمنا جدلاً تفرد أبي حنيفة في رفع الحديث فهو زيادة ثقة تقبل كما هو مقرر في أوائل كتب المصطلح فضلاً عن المبسوطات.

ومع ذلك لم يتفرد أبو حنيفة برفعه بل رفعه أيضاً سفيان الثوري وشريك القاضي كما في مسند أحمد بن منيع ورفعته أيضاً الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر عند ابن أبي شيبة وجعله الحافظ في التلخيص مشهوراً عن جابر رضي الله عنه.

٤٥ - عثمان البتي:

نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زورا لعبدالله بن أحمد حدثني أحمد بن إبراهيم حدثنا معاذ بن معاذ سمعت عثمان البتي يقول: ذات يوم ويل لأبي حنيفة هذا ما يخطئ مرة فيصيب. أقول يكفي لبطلان الرواية نقلها عن الكتاب المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد.

وعثمان بن مسلم البتي فقيه البصرة في زمن أبي حنيفة توفي سنة ١٤٣ هـ وهو إمام مجتهد ثقة كانت تجري بينه وبين أبي حنيفة رضي الله عنهما مراسلات وإليه كتب أبو حنيفة رسالته المشهورة في مسألة الإرجاء طبعت هذه الرسالة في مجموعة مع العالم والمتعلم لأبي حنيفة والفقهاء الأكبر رواية أبي مطيع البلخي عنه بالآستانة قبل نحو قرنين ثم أعاد طبعا العلامة الكوثري بتحقيقه المتين وتعليقاته النفيسة.

وقد أورد نص الرسالة بكاملها العلامة المؤرخ المحدث الناقد الشيخ محمود حسن الطونكي في معجم المصنفين في ترجمة الإمام أبي حنيفة نقلا عن نسخة مخطوطة في الخزانة المحمدية بساحل بُمبي وتاريخ نسخها ١٨ رمضان عام ١٠٨٨ هـ وفي أولها سند الرسالة إلى الإمام أبي حنيفة كما أثبت في طبعة العلامة الكوثري المطبوعة عن نسخة دار الكتب المصرية.

وقد أشار الإمام البزدوي الفقيه الأصولي المتوفى سنة ٤٨٢ هـ رحمه الله تعالى في أول كتابه أصول الفقه إلى هذه الرسالة وذكرها أيضاً الإمام أبو العباس الناطفي المتوفى سنة ٤٤٦ هـ رحمه الله تعالى في كتاب الأجناس وأورد نصها بتمامها العلامة المهذاني في خزانة الأكمل في أواخر الكتاب أفاده العلامة البياضي في إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة.

وذكر هذه الرسالة أيضاً العلامة أبو المظفر الاسفراييني المتوفى سنة ٤٧١هـ في كتابه التبصير في أصول الدين وطبع هذه الرسالة شيخ مشايخنا عبدالفتاح أبو غدة وأبقى على تعليقات شيخه الكوثري رحمه الله عليها ومن مقدمة أبي غدة نقلت المعلومات أعلاه.

وعثمان البتي هذا من عظماء المجتهدين ولكنه ممن انقرضت مذاهبهم وله انفرادات في الفقه ذكرها الطحاوي في اختلاف العلماء والخصاص في مختصره وابن المنذر في الاشراف وأهملها ابن جرير في كتابه اختلاف الفقهاء.

وهالك نص رسالة أبي حنيفة للبتي عن النسخة التي طبعها شيخ مشايخنا أبو غدة رحمه الله:

رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
وصحبه أجمعين.

روى الإمام حسام الدين الحسين بن علي بن الحجاج السغناقي عن
حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر البخاري عن شمس الأئمة محمد بن
عبدالستار الكردي عن برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن
عبدالجليل المرغيناني عن ضياء الدين محمد بن الحسين بن ناصر
اليرسوخى عن علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي عن أبي
المعين ميمون بن محمد المكحولي النسفي عن أبي زكريا يحيى بن مطرف
البلخي عن أبي صالح محمد بن الحسين السمرقندي عن أبي سعيد محمد
بن أبي بكر البستي عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي عن نصير بن
يحيى الفقيه عن أبي عبدالله محمد بن سماعة التميمي عن الإمام أبي
يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري عن الإمام الأعظم أبي حنيفة
رضي الله عنه وعنهم أنه قال:

بسم الله الرحمن الرحيم

من أبي حنيفة إلى عثمان البتي: سلام عليك فإني أحمّدُ إليك الله
الذي لا إله إلا هو أما بعد فإني أوصيك بتقوى الله وطاعته وكفى بالله
حسيباً وجازياً.

بلغني كتابك وفهمت الذي فيه من نصيحتك وحفظك لنا وقد
كتبت أنه دعاك إلى الكتاب بما كتبه حرصك على الخير والنصيحة وعلى
ذلك كان موضعه عندنا.

كتبت تذكر أنه بلغك أني من المرجئة^(١٤٧) وإني أقول: مؤمن ضال وإن ذلك يشق عليك ولعمري ما في شيء باعد عن الله تعالى عذر لأهله ولا فيما أحدث الناس وابتدعوا أمر يهتدى به ولا الأمر إلا ما جاء به القرآن ودعا إليه محمد ﷺ وكان عليه أصحابه حتى تفرق الناس وأما ما سوى ذلك فمبتدع ومحدث فافهم كتابي إليك واعلم أنه لولا رجاء أن ينفعك الله به لم أتكلف الكتاب إليك فأحذر رأيك على نفسك وتخوف أن يدخل الشيطان عليك عصمنا الله وإياك بطاعته ونسأله التوفيق لنا ولك برحمته.

ثم أخبرك أن الناس كانوا أهل شرك قبل أن يبعث الله تعالى محمداً ﷺ فبعث محمداً يدعوهم إلى الإسلام فدعاهم إلى أن يشهدوا أنه لا إله إلا الله وحده لا شريك له والإقرار بما جاء به من الله تعالى. وكان الداخل في الإسلام مؤمناً بريئاً من الشرك حراماً ماله وعرضه ودمه له حق المسلمين وحرمتهم وكان التارك لذلك حين دعي إليه كافراً بريئاً من الإيمان حلالاً ماله ودمه لا يقبل منه إلا الدخول في الإسلام أو القتل إلا ما ذكره الله سبحانه وتعالى في أهل الكتاب من إعطاء الجزية.

(١٤٧) وقد عد المقبلي من غلطات الخواص جعل المرجيء اسماً لمن قال: إن صاحب الكبيرة إذا لم يتب تحت المشيئة وصرف أحاديث ذم المرجئة إلى ذلك وإنما هم من قال: لا وعيد لأهل الصلاة فأخبرهم عن الوعيد رأساً وأما الدخول تحت المشيئة فصريح الكتاب والسنة لفظاً ومعلوم تواتراً ذكر ذلك في «الابحاث» فيكون إرجاء أبي حنيفة محض السنة ونزبه به على المعنى البدعي محض فرية «ز».

ثم نزلت الفرائض بعد ذلك على أهل التصديق فكان الأخذ بها عملاً مع الإيمان ولذلك يقول الله عز وجل ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥]^(١٤٨) وقال تعالى ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَعَمَلْ صَالِحًا﴾ [التغابن: ٩]^(١٤٩) وأشبه ذلك من القرآن فلم يكن المضيع للعمل مضيعاً للتصديق وقد أصاب التصديق بغير عمل.

ولو كان المضيع للعمل مضيعاً للتصديق لانتقل من اسم الإيمان وحرمته بتضييعه العمل كما أن الناس لو ضيعوا التصديق لانتقلوا بتضييعه من اسم الإيمان وحرمته وحقه ورجعوا إلى حالهم التي كانوا عليها من الشرك.

ومما يعرف به اختلافهما أن الناس لا يختلفون في التصديق ولا يتفاضلون فيه وقد يتفاضلون في العمل وتختلف فرائضهم.

ودين أهل السماء ودين الرسل واحد فلذلك يقول الله تعالى ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا﴾ [الشورى: ١٣].

واعلم أن الهدى في التصديق بالله ورسله ليس كالهدى في ما افترض من الأعمال ومن أين يشكل ذلك عليك؟ وأنت تسميه مؤمناً وهو جاهل بما لا يعلم من الفرائض فلا بد من أن تسميه مؤمناً بتصديقه كما سماه الله تعالى في كتابه وأن تسميه جاهلاً بما لا يعلم من الفرائض وهو إنما يتعلم ما يجهل فهل يكون الضال عن معرفة الله تعالى ومعرفة رسوله كالضال عن معرفة ما تعلمه الناس وهم مؤمنون؟ وقد قال الله

(١٤٨) جاءت هذه الجملة الكريمة في تسع آيات من القرآن الكريم اولها في سورة البقرة: ٢٥.

(١٤٩) جاءت هذه الجملة الكريمة في سورة التغابن: ٩ وفي سورة الطلاق: ١١.

تعالى في تعليمه الفرائض قال تعالى ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦] وقال تعالى ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقال ﴿قَالَ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] يعني من الجاهلين.

والحجة من كتاب الله تعالى والسنة على تصديق ذلك أبين وأوضح من أن تشكل على مثلك أولست تقول: مؤمن ظالم ومؤمن مذنب ومؤمن مخطيء ومؤمن عاص مؤمن جائر؟ هل يكون فيما ظلم وأخطأ مهتديا فيه مع هداه في الإيمان أو يكون ضالاً عن الحق الذي أخطأه؟

وقول بني يعقوب على نبينا وعليهم السلام لأبيهم ﴿قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥] أتظن أنهم عنوا أنك لفي كفرك القديم؟ حاشا لله أن تفهم هذا وأنت بالقران عالم.

واعلم أن الأمر لو كان كما كتبت به إلينا أن الناس كانوا أهل تصديق قبل الفرائض ثم جاءت الفرائض لكان ينبغي لأهل التصديق أن يستحقوا اسم التصديق بالعمل حين كلفوا به ولم تفسر لي ما هم عليه وما دينهم وما مستقرهم عندك قبل ذلك؟ إذا هم لم يستحقوا الاسم إلا بالعمل حين كلفوا.

فإن زعمت أنهم مؤمنون تجري عليهم أحكام المسلمين وحرمتهم صدقت وكان صوابا لما كتبت به إليك وإن زعمت أنهم كفار فقد ابتدعت وخالفت النبي ﷺ والقرآن وإن قلت بقول من تعنت من أهل البدع وزعمت أنه ليس بكافر ولا مؤمن فاعلم أن هذا القول بدعة وخلاف للنبي ﷺ وأصحابه.

وقد سمي علي رضي الله عنه أمير المؤمنين وعمر رضي الله عنه أمير المؤمنين أو أمير المطيعين في الفرائض كلها يعنون؟ وقد سمي علي أهل حربه من أهل الشام مؤمنين في كتاب القضية أو كانوا مهتدين وهو يقتلهم؟ وقد اقتتل أصحاب رسول الله ﷺ ولم تكن الفتان مهتديتين

جميعاً فما اسم الباغية عندك؟

فو الله ما أعلم من ذنوب أهل القبلة ذنباً أعظم من القتل ثم دماء أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام خاصة فما اسم الفريقين عندك؟ وليس مهتدين جميعاً.

فإن زعمت أنهما مهتديان جميعاً ابتدعت وإن زعمت أنهما ضالان جميعاً ابتدعت وإن قلت: إن أحدهما مهتد فما الآخر! فإن قلت الله أعلم أصبت تفهم هذا الذي كتبت به إليك.

واعلم أني أقول: أهل القبلة مؤمنون لست أخرجهم من الإيمان بتضييع شيء من الفرائض فمن أطاع الله تعالى في الفرائض كلها مع الإيمان: كان من أهل الجنة عندنا ومن ترك الإيمان والعمل كان كافراً من أهل النار ومن أصاب الإيمان وضيع شيئاً من الفرائض كان مؤمناً مذنباً وكان لله تعالى فيه المشيئة إن شاء عذبه وإن شاء غفر له فإن عذبه على تضييعه شيئاً فعلى ذنب يعذبه وإن غفر له فذنباً يغفر.

وإني أقول فيما مضى من اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ فيما كان بينهم: الله أعلم ولا أظن هذا إلا رأيك في أهل القبلة لأنه أمر أصحاب رسول الله ﷺ وأمر حملة السنة والفقهاء.

زعم أخوك عطاء بن أبي رباح^(١٥٠) ونحن نصف له هذا: أن هذا أمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وزعم سالم^(١٥١) عن سعيد بن جبير أن هذا؟ أمر أصحاب محمد ﷺ وزعم أخوك نافع أن هذا أمر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(١٥٠) والزعم هنا بمعنى القول الحق بقريظة المقام وهو من الأضداد فيعين المقام المراد فكل هؤلاء لا يرون نفي الإيمان عن مرتكب الكبيرة («ز»).

(١٥١) هو سالم بن عجلان الافطس قال الإمام أحمد فيه ثقة عبد الفتاح.

وزعم ذلك أيضا عبد الكريم^(١٥٢) عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هذا أمره.

وقد بلغني عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين كتب القضية أنه يسمي الطائفتين «مؤمنين» جميعا وزعم ذلك أيضاً عمر بن عبدالعزيز كما رواه من لقيه من إخوانك فيما بلغني عنك ثم قال: ضعوا لي في هذا كتابا ثم أنشأ يعلمه ولده ويأمرهم بتعليمه - علمه جلساءك رحمك الله تعالى - فكان بمكان من المسلمين.

واعلم أن أفضل ما علمتم وما تعلمون الناس السنة وأنت ينبغي لك أن تعرف من أهلها الذين ينبغي أن يتعلموها.

(١٥٢) هو عبد الكريم بن مالك الجزري قال الإمام أحمد فيه ثقة ثبت عبد الفتاح.

وأما ما ذكرت من اسم «المرجئة»^(١٥٣) فما ذنب قوم تكلموا بعدل وساهم أهل البدع بهذا الاسم؟ ولكنهم أهل العدل وأهل السنة وإنما

(١٥٣) وعدُّ من جعل مرتكب الكبيرة تحت مشيئة الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه بها من أهل الضلال لا يكون إلا من المعتزلة أو الخوارج أو ممن سار سيرهم وهو غير شاعر وقد روى ابن أبي العوام الحافظ عن إبراهيم بن أحمد بن سهل الترمذي عن القاسم بن غسان المروزي القاضي عن أبيه عن محمد بن يعلى زنبور عن أبي حنيفة رضي الله عنه «ح» قال إبراهيم: حدثنا عبدالواحد بن أحمد الرازي بمكة حدثنا موسى بن سهل الرازي أنبأنا بشار بن قيراط عن أبي حنيفة رضي الله عنه: دخلت أنا وعلقمة بن مرثد على عطاء بن أبي رباح فقلنا له: يا أبا محمد إن ببلادنا قوما يكرهون أن يقولوا إنا مؤمنون ثم قالوا: قال عطاء: ولم ذاك؟ قال: يقولون إن قلنا نحن مؤمنون قلنا نحن من أهل الجنة فقال عطاء: فليقولوا: نحن مؤمنون ولا يقولون نحن من أهل الجنة فإنه ليس من ملك مقرب ولا نبي مرسل إلا والله عز وجل عليه الحجة إن شاء عذبه وإن شاء غفر له ثم قال عطاء: يا علقمة إن أصحابك كانوا يسمون أهل الجماعة حتى كان نافع بن الأزرق فهو الذي ساهم المرجئة.

قال القاسم: قال أبي: وإنما ساهم المرجئة فيما بلغنا أنه كلم رجلاً من أهل السنة فقال له: أين تنزل الكفار في الآخرة؟ قال: النار قال: فأين تنزل المؤمنين؟ قال: المؤمنون على ضربين مؤمن بر تقي فهو في الجنة ومؤمن فاجر ردي فأمره إلى الله عز وجل إن شاء عذبه بذنوبه وإن شاء غفر له بإيمانه قال: فأين تنزله؟ قال لا إنزله ولكني أرجيء أمره إلى الله عز وجل قال فأنت مرجئ أهـ

فمن سمى أهل السنة بالمرجئة فقد تابع نافع بن الأزرق الخارجي الذي يرى تخليد مرتكب الكبيرة في النار «ز».

هذا الاسم ساهم به أهل الشنئان ألبتة ولعمري ما يهجن عدلاً لو دعوت إليه الناس فوافقوك عليه أن يسميهم أهل شنئان المرجئة فلو كانوا فعلوا ذلك كان هذا الاسم بدعة فهل يهجن ذلك ما أخذت به من أهل العدل؟

ثم إنه لولا كراهية التطويل وأن يكثر التفسير لشرحت لك الأمور التي أجبته بها فيما كتبت به ثم إن أشكل عليك شيء أو أدخل عليك أهل البدع شيئاً فاعلمني أجبك فيه إن شاء الله تعالى ثم لا ألك ونفسي خيراً والله المستعان.

لا تدع الكتاب إليّ بسلامك وحاجتك رزقنا الله منقلباً كريماً وحياة طيبة وسلام الله عليك ورحمة الله وبركاته والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

٤٦- علي بن عاصم:

نقل المؤلف من كتاب المجروحين لابن حبان بسنده إلى علي بن عاصم قال: قلت لأبي حنيفة إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أن النبي ﷺ صلى بهم خمسا ثم سجد سجدين بعد السلام فقال أبو حنيفة إن لم يكن جلس في الرابعة فما تسوى هذه الصلاة هذه وأشار إلى شيء من الأرض فأخذه ورمى به.

أقول حاشا الإمام الأعظم أن يسخر من كلام رسول الله أو ينتقصه فإن هذا عند أبي حنيفة كفر وهذا لا يخرج من مسلم عاقل فضلاً عن عالم فضلاً عن إمام مجتهد ورع يعرف معنى التعظيم لشعائر الدين كأبي حنيفة رضي الله عنه.

وعلي بن عاصم بن صهيب من تلاميذ أبي حنيفة المثنين عليه ثناءً حسناً كما في الانتقاء لابن عبد البر وابن حبان معروف بتعنته وقد سبق حال كتابه وسيأتي له مزيد بيان عند ذكر المؤلف له.

وهذه المسألة الفقهية تقريرها كما في إعلاء السنن لشيخ مشايخنا العلامة ظفر العثماني رحمه الله ما نصه:

وأما إذا سها عن القعدة الأخيرة حتى قام إلى الخامسة رجع إلى القعدة ما لم يسجد وألغى الخامسة وسجد للسهو وإن قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه وتحولت صلاته نفلا فيضم إليها ركعة سادسة ولو لم يضم لا شيء عليه كذا في «الهداية» ١-١٣٩.

ومن قال ببطان الصلاة في هذه الصورة حماد بن أبي سليمان شيخ الإمام كما في «المغني» ١-٦٨٩.

ووجه بطلان الفريضة ما في «البدائع» أنه وجد فعل كامل من أفعال الصلاة وقد انعقد نفلاً لقوله ﷺ (فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان) وقد تقدم فصار خارجاً من الفرض ضرورة حصوله في النفل لاستحالة كونه فيها وقد بقي عليه فرض هو القعدة الأخيرة وكونها فرضاً مجمع عليه كما مر والخروج من الصلاة مع بقاء فرض من فرائضها يوجب فساد الصلاة. ١-١٧٩ هـ.

وقال الشافعي وأحمد ومالك: لا يفسد صلاته ويعود إلى القعدة ويخرج عن الفرض بلفظ السلام بعد ذلك وصلاته تامة واحتجوا بما رواه البخاري في باب إذا صلى خمسا عن عبد الله - هو ابن مسعود - «أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمسا ف قيل له أزيد في الصلاة؟ فقال: وما ذلك؟ قال: صليت خمسا فسجد سجدتين بعد ما سلم» ١ هـ.

قالوا: فهذا النبي ﷺ صلى الظهر خمسا ولم ينقل أنه كان قعد في الرابعة ولا أنه أعاد صلاته.

وأجاب عنه العيني في «العمدة» بأن الظاهر من حال النبي ﷺ أنه قعد على الرابعة لأن حمل فعله على الصواب أحسن من حمله على غيره وهو اللائق بحاله على أن المذكور فيه أنه صلى الظهر خمسا والظهر اسم للصلاة المعهودة في وقتها بجميع أركانها ١ هـ.

٧٤٢-٣ وحاصله أن فعله صَلَّى محتمل للأمرين أن يكون قام إلى الخامسة بعد القعدة أو قبلها والنظر القياسي يقتضي فساد الصلاة إذا قام إلى الخامسة قبل القعدة وسجد لها كما مر فهذا يرجح كونه قام إليها بعد القعدة بظن أن هذه القعدة هي القعدة الأولى لا سيما والظهر والعصر ونحوهما اسم لجميع أركانها ومنها القعدة وحمله على الخالية عن ركن من الأركان مجاز لا يصرار إليه إلا بدليل ناهض ولم يوجد فلزم الحمل على ما قلنا فاندحض قولهم ولم ينقل أنه كان قعد بعد الرابعة.

قال العيني: فإن قلت: لم يرجع النبي صَلَّى من الخامسة ولم يشفعها قلت: لا يضرنا ذلك لأننا لا نلزمه بضم الركعة السادسة على طريق الوجوب حتى قال صاحب الهداية: ولو لم يضم لا شيء عليه لأنه مظنون «أي فيجوز إلغاء الخامسة ولا يمنع إبطالها لأنه لم يشرع فيها قصداً بل بظن أنها الرابعة وإنما يحرم الإبطال إذا شرع في العمل قصداً». وقال صاحب «البدائع»: والأولى أن يضيف إليها ركعة ليصير نفلاً إلا في العصر -هـ-

قلت: ووجه عدم رجوعه صَلَّى كونه لم يذكر زيادة الخامسة إلا بعد السلام كما هو ظاهر سياق الحديث فلم يتصور الرجوع قبل السجدة لها ولعله لم يشفعها بالسادسة للشك في الزيادة وعدم التيقن بها وإنما سجد سجدتين احتياطاً ونحن إنما نقول بالتشفيح إذا غلب على ظنه أنه زاد في الصلاة ركعة أو تيقن به فافهم.

قال بعض الناس: وليس للضم دليل قوي قلت: دليله النهي عن البتراء وقول ابن مسعود: «والله ما أجزأت ركعة واحدة قط» وقد تقدم في باب الوتر وقال قتادة والأوزاعي فيمن صلى المغرب أربعاً يضيف إليها أخرى فتكون الركعتان تطوعاً ذكره ابن قدامة في «المغني» ١-٦٨٩ وهو حجة في النقل وكفي لا يكون المغرب شفعاً قاله في «رحمة الأمة» ص-٢١ فلما تيقن الرجل بكونه زاد في الصلاة ركعة وثبت بالنص في

حديث أبي سعيد كونها نافلة والتنفل بالركعة الواحدة ممنوع قصدا فيكون ذلك خلاف الأولى ظناً فالأولى أن يشفعها بركعة أخرى ولعلك قد عرفت بكل ما ذكرنا لك الجواب عن قول ابن خزيمة: لا حجة للعراقيين في حديث ابن مسعود «على قولهم: يكون سجود السهو بعد السلام» لأنهم خالفوه فقالوا: إن جلس المصلي في الرابعة مقدار التشهد أضاف إلى الخامسة سادسة ثم سلم وسجد للسهو وإن لم يجلس في الرابعة لم تصح صلاته ولم ينقل في حديث ابن مسعود إضافة سادسة ولا إعادة ولا بد من أحدهما عندهم قال: يحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه بها اهـ من «فتح الباري» ٤-٧٥ قلت: وكذا يحرم على العالم أن يطعن العلماء بمخالفة السنة قبل المعرفة بأقوالهم ودلائلها اهـ

٤٧- الإمام علي بن عمر الدار قطني رحمه الله:

نقل المؤلف عن سؤالات حمزة السهمي للدار قطني سئل الدار قطني وأنا أسمع عن سماع أبي حنيفة يصح قال لا ولا رؤية ولم يلحق أبو حنيفة أحداً من الصحابة.

أقول سبحان الله عمر الكذب قصير فهذا النص المنقول عن الدار قطني لعبت به أيادي أئيمة ولو رجع المصنف إلى كتب المناقب المعتبرة لعرف ذلك ففي تبييض الصحيفة للسيوطي قال حمزة السهمي سمعت الدار قطني يقول لم يلق أبو حنيفة أحداً من الصحابة إلا أنه رأى أنساً بعينه ولم يسمع منه اهـ.

فحرف أعداء أبي حنيفة الكلام إلى نفي السماع والرؤية. والدار قطني مقر برؤية أبي حنيفة لأنس ونفى الدار قطني لسماع أبي حنيفة من أنس ونفيه لرؤية غير أنس من الصحابة دعوى مجردة وشهادة على النفي.

وغيره يخالفه فهذا ابن سعد يثبت رؤية الإمام لأنس وعبدالله بن الحارث بن جزء قال ابن عبدالبر في جامع بيان العلم بعد أن ساق بسنده

خبراً سمعه أبو حنيفة من عبدالله بن الحارث بن جزء الصحابي رضي الله عنه ذكر ابن سعد كاتب الواقدي أن أبا حنيفة رأى أنس بن مالك وعبدالله بن الحارث بن جزء. اهـ

وقد بسطت الكلام على رؤية أبي حنيفة للصحابة وأسماء من رآهم وإثبات السماع منهم في التعليقات الحسان فليراجع.

ثم نقل المؤلف قول الدار قطني في السنن في بعض طرق حديث من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة لم يسنده إلا أبو حنيفة والحسن بن عمارة وهما ضعيفان.

وجوابه قال العلامة العيني لو تأدب الدار قطني واستحيا لما تلفظ بهذه اللفظة في أبي حنيفة فإنه إمام طبق علمه الشرق والغرب ولما سئل ابن معين عنه فقال: ثقة مأمون ما سمعت أحداً ضعفه. هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث وشعبة شعبة.

وقال أيضاً: كان أبو حنيفة ثقة من أهل الدين والصدق ولم يتهم بالكذب وكان مأموناً على دين الله تعالى صدوقاً في الحديث وأثنى عليه جماعة من الأئمة الكبار مثل عبدالله بن المبارك ويعد من أصحابه وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري وحماد بن زيد وعبدالرزاق ووكيع وكان يفتي برأيه والأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد وآخرون كثيرون وقد ظهر لك من هذا تحامل الدار قطني عليه وتعصبه الفاسد وليس له مقدار بالنسبة إلى هؤلاء حتى يتكلم في إمام متقدم على هؤلاء في الدين والتقوى والعلم وبتضعيفه إياه يستحق هو التضعيف أفلا يرضى بسكوت أصحابه عنه؟ وقد روى في سننه أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وغريبة وموضوعة ولقد روى أحاديث ضعيفة في كتابه «الجهر بالبسملة» واحتج بها مع علمه بذلك حتى أن بعضهم استحلفه على ذلك فقال: «ليس فيه حديث صحيح» ولقد صدق القائل:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه والقوم أعداء له وخصوم

١. هـ عمدة القاري

وقال المحقق ابن الهمام في الفتح: فبطل رد المتعصبين وتضعيف بعضهم لمثل أبي حنيفة مع تضييقه في الرواية إلى الغاية حتى أنه شرط التذكر لجواز الرواية بعد علمه أنه خطأ ولم يشترط الحفاظ هذا ولم يوافقها أصحابه ١. هـ ١: ٢٩٦.

قلت: وقد اعترف بذلك ابن معين حيث قال: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظ ولا يحدث بما لا يحفظ كذا في التهذيب ١: ١٤٥.

والعجب من الحفاظ ابن حجر أن إمامنا عنده من الأئمة الثقات كما تشهد به تصانيفه في الرجال ولم يذكر في التهذيب شيئاً من أقوال الجارحين فيه بل اقتصر على أقوال معدليه ثم اقتصر في الدراية ص: ٩٣ على قول الدارقطني هذا وسكت عنه ولم يردده عليه.

وفي كتاب «الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» للعلامة مفتي الحجاز ومحدثها الشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي الشافعي المكي قال أبو عمر يوسف بن عبد البر المالكي والذين رووا عن أبي حنيفة ووثقوه وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه والذين تكلموا فيه من أهل الحديث أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي والقياس وقد مر أن ذلك ليس بعيب وكان يقال: يستدل على نباهة الرجل من الماضين بتباين الناس فيه ألا ترى أن علياً كرم الله وجهه هلك فيه فئتان محب مفرط ومبغض فرط ١. هـ.

وفي طبقات شيخ الإسلام التاج السبكي: الحذر كل الحذر أن تفهم من قاعدتهم أن الجرح مقدم على التعديل على إطلاقها بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته وكثر مادحوه ومزكوه وندر جارحوه وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره لم يلتفت إلى جرحه ثم قال بعد كلام طويل: قد عرفناك أن الجارح لا يقبل منه

الجرح وإن فسره في حق من غلبت طاعاته على معصيته وما دحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الواقعة فيه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء أو غير ذلك وحينئذ فلا يلتفت لكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيره في مالك وابن معين في الشافعي والنسائي في أحمد بن صالح ونحو ذلك قال: ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون.

قال ابن عبد البر: هذا باب غلط فيه كثيرون وضلت فيه فرقة جاهلية لا تدري ما عليها في ذلك ثم قال: الدليل على أنه لا يقبل في حق من اتخذه جمهور الناس إماماً في الدين قول أحد الطاعنين لأن السلف قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب ومنه ما حمل على الحسد ومنه ما حمل على التأويل مما لا يلزم المقول فيه شيء منه وذكر من كلام الصحابة والتابعين وتابعيهم من النظراء بعضهم في بعض شيئاً كثيراً لم يلتفت إليه أحد من العلماء ولا عولوا عليه لأنهم بشر يغضبون ويرضون والقول في الرضا غير القول في الغضب فمن أراد أن يقبل قول العلماء بعضهم في بعض فليقبل قول من ذكرنا من الصحابة بعضهم في بعض وقول من ذكرنا من التابعين وأئمة المسلمين بعضهم في بعض فإن فعل ذلك فقد ضل ضلالاً بعيداً وخسر خسراناً مبيناً وإن لم يفعل ولن يفعل أن هداه الله وألهمه رشده فليقف عند ما شرطناه فإنه الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله تعالى ١.هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح: ومن ثمة لم يقبل جرح الجارحين في الإمام أبي حنيفة حيث جرحه بعضهم بكثرة القياس وبعضهم بقلة معرفة العربية وبعضهم بقلة رواية الحديث فإن هذا كله جرح بما لا يجرح به الراوي ١.هـ كذا في تنسيق النظام ص: ٨.

وفيه أيضا ص: ٦١: وذكر محمد بن الحسين الموصلي الحافظ في آخر كتاب الضعفاء قال يحيى بن معين: ما رأيت أحداً أقدمه على وكيع وكان يفتي برأي أبي حنيفة وكان يحفظ حديثه كله وكان قد سمع منه حديثا كثيرا. هـ.

٤٨ - عمار بن زريق:

قال المؤلف عن تاريخ الخطيب بسنده إلى عمار بن زريق قال: خالف أبا حنيفة فإنك تصيب وقال بشرى فإنك إذا خالفته أصبت. أقول هذه المجازفة تنبئ عن قلة الدين في قائله إذا صح عنه وأي عصبية أظهر من هذا فإنه ليس من طريقة العلماء المنصفين أن يردوا على أحد قوله إلا بالدليل المفصل وكفى هذا دليلاً على عدم الإعتداد بمثل هذا السخف.

وعمار بن زريق هذا معدود في الآخذين عن أبي حنيفة الراوين عنه كما في عقود الجمان للحافظ الصالحى الدمشقي ومثله لا يقول مثل هذا الكلام عن شيخه.

٤٩ - عمر بن أحمد بن عثمان:

قال المؤلف قال ابن شاهين في الثقات أبو يوسف أوثق من أبي حنيفة في الحديث وكان أبو حنيفة أنبل في نفسه من أن يكذب. أقول هذا توثيق من ابن شاهين لأبي حنيفة فأبو حنيفة يشترك مع أبي يوسف في كونها ثقة.

غاية ما في الأمر زيادة نسبة التوثيق لأبي يوسف على شيخه كما تقتضيه صيغة المبالغة أوثق ولو أن المؤلف نقل ترجمة النعمان من كتاب تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين لكان مناسباً لتسويد صحيفته لا أن ينقل نصح من كتاب الثقات.

ونصه في كتاب الضعفاء باب النون من اسمه النعمان حدثنا عبد الله بن محمد البغوي قال حدثنا حمود بن غيلان حدثنا مؤمل يعني ابن إسماعيل قال ذكر أبو حنيفة عند الثوري في الحج فقال غير ثقة ولا مأمون غير ثقة ولا مأمون فلم يزل يقولها حتى جاوز الطواف.

وأبو حنيفة اسمه النعمان بن ثابت وذكر عن جماعة توثيقه أ.هـ ومنهج ابن شاهين في كتاب الضعفاء نفس منهجه في كتاب الثقات وهو الاعتماد على أقوال النقاد السابقين كالإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما دون التصرف والإبداع وكأنه مجرد ناقل لأقوالهم ويلاحظ عليه في كتاب الضعفاء إيراد بعض الثقات لمجرد قول ناقد فيه ويورده في الثقات لمجرد توثيق واحد له دون أن يكون له رأي وموازنة في الراوي.

ثم ألف كتاباً سماه المختلف فيهم جمع فيه خلاصة الرأي في الراوي الذي اختلف النقاد فيه فوثقه بعضهم وضعفه البعض الآخر إلا أنه لم يستوعبهم.

ومما أزعج المؤلف دفاع العلامة عبدالمعطي قلعجي عن أبي حنيفة رضي الله عنه فقال وقد دافع المعلق عبدالمعطي عن أبي حنيفة مدافعة يعلم بطلانها من قراءة نشر الصحيفة والحمد لله.

وأقول أنا لم أقف على تعليقات العلامة عبدالمعطي على كتاب الثقات لابن شاهين ولكن وقفت على تعليقه على كتاب الضعفاء للعقيلي وهالك نص دفاعه عن أبي حنيفة رضي الله عنه بتصرف يسير لتعلم عظم ما في سواد الصحيفة:

أبو حنيفة النعمان بن ثابت ٨٠-١٥٠ سمع عدداً كبيراً من كبار التابعين وتعلم على أيديهم في الكوفة وأغلب الظن أنه رأى بعض الصحابة لكنه لم يرو عنهم ومن شيوخه: «أبو عمرو الشعبي المتوفى ١٠٤ وعطاء بن أبي رباح المتوفى ١١٤ وحماد بن أبي سليمان المتوفى ١٢٠ وقد أثر

حماد على ثقافته الفقهية تأثيراً قوياً فقد حضر عليه حوالي ثمانية عشر عاماً ولم يحاضر إلا بعد موت شيخه كان يكسب قوت يومه من التجارة وكان الخلفاء المعاصرون له يريدونه على تولي منصب القضاء وبسبب رفضه دخل السجن.

وقد أثنى عليه بسعة العلم وجودة الحفظ ودقة الفهم جماعة من المعدلين وفئة من المحدثين مر وصفهم إياه بالزهد والورع التام.
قال الذهبي في العبر ١: ٢١٤: كان أبو حنيفة بن ثابت من أذكى بني آدم جمع الفقه والعبادة والورع والسخاء..... رأى أنساً وتوفي سنة ١٥٠.

ورؤية أبي حنيفة لأنس بن مالك قد أثبتتها جمع عظيم من المحدثين وأهل العلم بالأخبار منهم: ابن سعد والحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر والحافظ العراقي قال: لم يصح للإمام أبي حنيفة رواية عن أحد من الصحابة وقد رأى أنس بن مالك.

قال السيوطي في تبيين الصحيفة في رواية عن محمد بن بشر رواها الخطيب البغدادي قال ابن بشر: كنت أختلف إلى أبي حنيفة وإلى سفيان فأتى أبا حنيفة فيقول لي من أين جئت؟ فأقول من عند سفيان فيقول جئت من عند رجل لو أن علقمة والأسود حضرا لاحتاجا إلى مثله فأتى سفيان فيقول من أين جئت؟ فأقول من عند أبي حنيفة فيقول لقد جئت من عند أفقه أهل الأرض.

وقال يحيى بن معين: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: لا نكذب الله ما سمعنا أحسن رأياً من أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله.
وفي تهذيب التهذيب ١٠: ٤٥٠ قال ابن معين: كان أبو حنيفة ثقة في الحديث.

وقال عبدالله بن المبارك: أفقه الناس أبو حنيفة.

وقال أيضاً: لولا أن الله تعالى أغاثني بأبي حنيفة وسفيان كنت كسائر الناس.

وفي تهذيب التهذيب أيضاً ٤٥٠:١٠ قال الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة.

وفي تذكرة الحفاظ ١٦٠:١ قال أبو داود: رحم الله أبا حنيفة كان إماماً.

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين: لا يخفى أن الفقه والاجتهاد لا يتيسر بدون حفظ الأحاديث والآثار وأقوال الصحابة والتابعين واختلافاتهم ومعرفة النسخ والمنسوخ من القرآن والسنن.

فإذا اعترف المحدثون بكون الإمام أبي حنيفة أفقه الناس واعترفوا بكونه مجتهداً من أئمة المسلمين فقد التزموا كونه حافظاً للأحاديث متقناً فيها.

قال الخطابي: وأصحاب السنن هم أصحاب الحديث والمطلعون عليه كالأئمة المجتهدين وهم الذين يفهمون ما تضمنته السنن من الأحكام ودل كلام الخطابي على أن المجتهد لا بد من أن يكون صاحب سنة مطلعاً عليها.

قال ابن خلدون المؤرخ في مقدمته: والإمام أبو حنيفة إنما قلّت روايته لما شدد في الرواية والتحمل فقلّت من أجلها روايته فقلّ حديثه لا أنه ترك رواية الحديث.

فدل ما تقدم على:

١- لا يتصور أصلاً كون المجتهد قليل البضاعة من الحديث ولا سبيل إلى القول به.

٢- التصريح بكون أبي حنيفة من كبار المجتهدين في علم الحديث.

٣- عدّ الذهبي أبا حنيفة من حفاظ الحديث وذكره في «تذكرة الحفاظ» التي قال في مقدمتها: تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي ومن

يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والترفيف
فدل هذا أن أبا حنيفة معدلاً حاملاً للعلم النبوي يرجع إلى اجتهاده
في توثيق الرجال وتضعيفهم وتصحيح الأحاديث.

روى الخطيب البغدادي عن إسرائيل بن يونس أنه قال: نعم
الرجل النعمان كان أحفظ لكل حديث فيه فقه وأشد فحصاً عنه وأعلمه
بما فيه من الفقه ذكره ابن حجر المكي في «الخيرات الحسان» والسيوطي
في تبييض الصحيفة.

وإسرائيل من رجاله الجماعة ثقة متقن فكفى به موثقاً للإمام أبي
حنيفة مع التصريح بكونه أحفظ لأحاديث الأحكام.

وذكر الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين عن يحيى بن آدم: كان
نُعْمَانُ جمع حديث بلده كله فنظر إلى آخر ما قبض عليه النبي ﷺ وكانت
الكوفة مركزاً للعلم حينئذ وكان فيها جماعة عظيمة من كبار المحدثين
كابن عيينة وسفيان الثوري والأعمش ووكيع وعبدالله بن المبارك وقد
جمع أبو حنيفة أحاديثهم كلهم فمن يكون مثله في الحديث؟

وكنت قد قرأت في كتاب إنجاء الوطن فقرتين الأولى: في درجة
الإمام أبي حنيفة في الحديث وثناء المحدثين عليه والثانية: في توثيق أبي
حنيفة ودرجة حفظه وكلاهما يختص بالناحية الحديثية في الإمام أبي
حنيفة ولا بأس من اقتباس بعض فقراتهما:

درجة الإمام أبي حنيفة في الحديث

قال أبو بكر بن عياش مات عمر بن سعيد أخو سفيان فأتيناه نعزيه فإذا المجلس غاص بأهله وفيهم عبدالله بن إدريس إذ أقبل أبو حنيفة في جماعة معه فلما رآه سفيان تحول له من مجلسه ثم قام فاعتنقه وأجلسه في موضعه وقعد بين يديه فقلت له: يا أبا عبدالله رأيتك اليوم فعلت شيئاً أنكرته وأنكره أصحابنا عليك قال وما هو؟ قلت: جاءك أبو حنيفة فقامت إليه وأجلسته في موضعك وصنعت به صنيعاً بليغاً فقال: وما أنكرت من ذلك؟ هذا رجل من العلم بمكان فإن لم أقم لعلمه قمت لسنه وإن لم أقم لسنه قمت لفقهه وإن لم أقم لفقهه قمت لورعه فأفحمني فلم يكن عندي جواب ذكره السيوطي في تبيين الصحيفة ص ٣٢.

ولا يخفى أن قول سفيان: هذا رجل من العلم بمكان لم يرد به الفقه لذكره الفقه بعده بل المراد به العلم بالحديث.

وقال أيضاً أي سفيان أن الذي يخالف أبا حنيفة يحتاج أن يكون أعلى منه قدراً وأوفر علماً وبعيداً عما يوجد ذلك ولما حجا كان يقدمه ويمشي خلفه ولا يجيب إذا سئلا حتى يكون أبو حنيفة هو الذي يجيب كذا في الخيرات الحسان ص ٣٢.

وقال سويد بن سعيد عن سفيان بن عيينة قال: أول من أقعدني للحديث أبو حنيفة قدمت الكوفة فقال أبو حنيفة إن هذا أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار فاجتمعوا عليّ فحدثتهم كذا في الجواهر المضية ص ٣٠.

وذكره أيضاً بعض الأفاضل في تذكرة الأعظم نقلاً عن ابن خلكان وفيه قال ابن عيينة أول من صيرني محدثاً أبو حنيفة. هـ ص ١٠٣.

وذكره أيضاً ابن حجر المكي في الخيرات الحسان عن الخطيب قال ابن عيينة: أول من أقعدني للحديث أبو حنيفة قال لهم هذا أعلم الناس

بحديث عمرو بن دينار وهذا يعلم جلاله مرتبته في الحديث كيف وهو يستأمر في الثوري ويجلس إليه ابن عيينة ١هـ ص ٢٨٠، ٢٩.

قلت: وسفيان بن عيينة أحد الأئمة الأعلام رئيس المحدثين وشيخ الإسلام وهو يقول أول من أقعدني للحديث وصيرني محدثاً أبو حنيفة وفيه دليل عظيم على جلاله أبي حنيفة في علم الحديث واعتماد الناس على قوله في تعديل الرجال فلم يكن رضي الله عنه محدثاً فقط بل كان ممن يجعل الرجال محدثين.

وذكر القاري أنه كان - أي أبو حنيفة - عند الأعمش إذ سئل عن مسألة وقيل: ما تقول في كذا وكذا؟ قال الإمام أقول كذا وكذا فقال الأعمش: من أين لك هذا؟ قال: أنت حدثتنا عن أبي صالح عن أبي هريرة وعن أبي وائل عن عبدالله وعن أبي إياس عن أبي مسعود الأنصاري قال قال رسول الله ﷺ كذا وحدثتنا عن أبي مجلز عن حذيفة عنه ﷺ وحدثتنا عن أبي الزبير عن جابر كذا وحدثتنا عن يزيد الرقاشي عن أنس عنه ﷺ كذا قال الأعمش حسبك ما حدثتك في مائة يوم حدثتني في ساعة ما علمت أنك تعمل بهذه الأحاديث يا معشر الفقهاء أنتم الأطباء ونحن الصيادلة وأنت أيها الرجل أخذت بكلا الطرفين ١هـ ص ٢٨٢.

وذكره ابن حجر أيضاً في الخيرات الحسان وزاد: سئل الأعمش عن مسألة فقال إنما يحسن جواب هذا النعمان بن ثابت وأظنه بورك له في علمه ١هـ ص ٣٥.

قلت: وفي كلام الأعمش هذا دليل جليل على كمال معرفة الإمام بالأحاديث المشككة وحفظه لها وذكر القارئ في المناقب عن محمد بن سماعة أن الإمام ذكر في تصانيفه نيفاً وسبعين ألف حديث انتخب الآثار من أربعين ألف حديث والمسائل أي مسائله التي أملاها على أصحابه والتي رجع عنها من القياس إلى الأثر كثيرة لشدة اتباعه ١هـ ص ٣٢٣.

قلت: ويدل على صحة ما قاله أن الإمام محمد بن الحسن روى عن الإمام في كتبه الستة المعروفة بظاهر الرواية وفي غيرها المعروفة بال نوادر وكذا روى عنه أبو يوسف في أماليه وكتاب الخراج وغيرها وكذا غيره من أصحابه مسائل كثيرة لا يحصى عددها ولا يستقصى أمدها فإذا لخصت منها ما يوافق الحديث والآثار إشارة أو صراحة سوى ما استنبطه باجتهاد لتجدنها قريباً من ذلك إن شاء الله تعالى فهذه كلها أحاديث وإن لم يقل فيها الإمام قال رسول الله ﷺ لشدة تحريه وتوقيه فإن موافقة اجتهاده لهذا القدر العظيم من الأحاديث من دون اطلاعه عليها بعيدة جداً ومن يفتن بهذه النكتة أيقن بكون الإمام مكثراً من الحديث وأنه قد جمع منه ما لم يجمعه أحد من المحدثين لأنه رضي الله عنه تكلم على جميع أبواب الأحكام باباً باباً وفصلها وشرحها بما لا مزيد عليه.

قال صاحب جامع المسانيد: وقد قيل بلغت مسائل أبي حنيفة خمسمائة ألف مسألة وكتبه وكتب أصحابه تدل على ذلك ١٠٥هـ.

وقال أيضاً اشتهر واستفاض عن الإمام الكامل المنصف ابن سريج رحمه الله وهو أركن أصحاب الشافعي أنه سمع رجلاً جاهلاً يقع في أبي حنيفة فقال له: يا هذا تقع في أبي حنيفة وثلاثة أرباع العلم مسلمة له وهو لا يسلم لهم الربع فقال الرجل: وكيف ذلك؟ قال لأن العلم سؤال وجواب وهو أول من وضع الأسئلة فله نصف العلم وأجاب عنها فقال مخالفه في البعض أصاب وفي البعض أخطأ فإذا قابلنا صوابه بخطئه فله نصف النصف أيضاً فسلم له ثلاثة أرباع العلم وبقي الربع فهو يدعيه ومخالفوه يدعونه وهو لا يسلمه لهم ١٠٥هـ ص ٣٥.

وقال ابن حجر في الخيرات الحسان: أخذ عن أربعة آلاف شيخ من أئمة التابعين ومن ثم ذكره الذهبي وغيره في طبقات الحفاظ من المحدثين ومن زعم قلة اعتنائه بالحديث فهو إما لتساهله أو حسده إذ كيف يتأتى لمن هو كذلك استنباط مثل ما استنبطه من المسائل التي لا تحصى كثرة مع

أنه أول من استنبط الأدلة على الوجه المخصوص المعروف في كتب أصحابه رحمة الله عليهم ١. هـ ص ٦٨.

قلت فإذا لخصنا من أجوبة الإمام ما يوافق الأحاديث والآثار صراحة بدون احتياجه إلى الاستنباط الدقيق لتلخص لنا ما يزيد على ألف كثيرة فهذه المسائل في الحقيقة أحاديث عن رسول الله ﷺ رواها الإمام بطريق الإفتاء لا بطريق التحديث لأن رواية الحديث على ضربين: الأول: أن يسنده الرجل بتسمية الرواة بينه وبين الرسول ﷺ ويبلغه إلى رسول الله ﷺ مرفوعاً أو مرسلًا ويقول: قال رسول الله ﷺ أو فعل كذا أو ينقل ما سمعه من شيخه بلفظه أو قريباً منه.

الثاني: أن يستنبط منه حكماً ويخبر بذلك الحكم. قال محدث الهند في الحجّة البالغة واعلم أن تلقي الأمة منه ﷺ الشرع على وجهين:

أحدهما: تلقي الظاهر ولا بد أن يكون بنقل إما متواتر أو غير متواتر.

ثانيها: التلقي دلالة وهي أن يرى الصحابة رسول الله ﷺ يقول أو يفعل فاستنبطوا من ذلك حكماً من الوجوب وغيره فأخبروا بذلك الحكم فقالوا الشيء الفلاني واجب وذلك الآخر جائز وأكابر هذا الوجه عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ١. هـ ملخصاً ص ١٠٧.

وقال ابن حجر المكي في الخيرات الحسان: أنه أخذ عن أربعة آلاف شيخ من أئمة التابعين وغيرهم ومن ثم ذكره الذهبي وغيره في طبقات الحفاظ والمحدثين ومن زعم قلة اعتناؤه بالحديث فهو إما لتساهله بأهله أو حسده إذ كيف يتأتى لمن هو كذلك استنباط مثل ما استنبط من المسائل التي لا تحصى كثرة مع أنه أول من استنبط من الأدلة على الوجه المعروف في أصحابه عنه ١. هـ وإن طالت بنا الأيام وساعدتنا التوفيق

بيلوغ المرام - من تكميل هذا الكتاب الذي نحن بصدده بحسن الختام - فسوف ترى إن شاء الله بالعيان ما سمعته بصريف الأقلام إلى عدد السنن - فإن قلت: إن لرواية الحديث وجهين التلقي رواية والتلقي دلالة فلم اختر أبو حنيفة الوجه الثاني وترك الأول الذي اختاره المحدثون أكثرهم - قلت لما فيه من النسبة إلى رسول الله ﷺ ودونه هول المطلع فاختر رضي الله عنه الوجه الثاني وروى أكثر المرفوعات بطريق الإفتاء وعليه أدرك مشايخه وسلفه.

قال الدارمي حدثنا ثابت بن زيد حدثنا عاصم قال سألت الشعبي وهو أكبر شيخ لأبي حنيفة عن حديث فحدثنيه فقلت إنه يرفع إلى النبي ﷺ فقال لا - على من دون النبي ﷺ أحب إلينا فإن كان فيه زيادة أو نقصان كان على من دون النبي ﷺ وقال أخبرنا إسحاق بن عيسى حدثنا حماد بن زيد عن أبي هاشم عن إبراهيم قال نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة فقليل له أما تحفظ عن رسول الله ﷺ حديثاً غير هذا؟ قال: بلى ولكن أقول قال عبد الله قال علقمة أحب إليّ ص ٣٢.

وأخرج عن توبة العنبري قال: قال لي الشعبي: رأيت فلاناً الذي يقول قال رسول الله ﷺ قعدت مع ابن عمر ستين أو سنة ونصفاً فما سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ شيئاً إلا هذا الحديث ١. هـ ص ٣٣.

وذكر الذهبي في التذكرة عن أبي عمرو الشيباني قال كنت أجلس إلى ابن مسعود حولاً لا يقول قال رسول الله ﷺ فإذا قال قال رسول الله ﷺ استقله الرعدة وقال هكذا أو نحو ذا أو قريب من ذا ١. هـ ص ١٥.

وروى مجالد عن الشعبي قال كره الصالحون الأولون الإكثار من الحديث ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما حدثت إلا بما أجمع عليه أهل الحديث كذا في تذكرة الحفاظ للذهبي ص ٢٢ ج ١.

قلت ولذا ندم المكثرون من أكابر المحدثين على إكثارهم منه فقال شعبة وهو أمير في الحديث: وددت أني وقاد لحمام ولم أعرف الحديث!

وقال أيضا: ما شيء أخوف عندي أن يدخلني النار من الحديث كذا في التذكرة للذهبي ص ٨٥ ج ١.

وقال سفيان الثوري وهو سيد الحفاظ: وددت أني نجوت من العلم لا عليّ ولا لي وما من عمل أنا أخوف عليّ منه يعني الحديث ص ١٩١ ج ١ تذكرة هذا ومع ذلك فما يوجد من أحاديث أبي حنيفة التي أسندها إلى رسول الله ﷺ كثير أيضاً. منها ما جمعه الحفاظ في مسانيده.

ومنها ما ذكره أصحابه محمد بن الحسن في الآثار والموطأ وكتاب الحجج والمبسوط والزيادات والجامع الصغير والكبير وغيرها وأبو يوسف وابن المبارك والحسن بن زياد وغيرهم في كتبهم ووكيع بن الجراح في مسنده وابن أبي شيبة وعبدالرزاق في مصنفيهما والحاكم في مستدركه وابن حبان في صحيحه والبيهقي في سننه وكتبه والطبراني في معاجمه الثلاثة والدارقطني في سننه وفي غرائب مالك وغيرهم في غيرها من الكتب فلو جمعنا تلك الأحاديث كلها في مجلد واحد لكان كتاباً ضخماً.

قال ابن حجر المكي في الخيرات الحسان وقد خرج الحفاظ من أحاديثه مسانيد كثيرة اتصل بنا كثير منها كما هو مذكور في مسندات مشايخنا. هـ ص ٦٩.

فصل في توثيق أبي حنيفة وجودة حفظه

قلت أما ورعه وزهده وتقواه وعدالته فأمر لا يرتاب فيه مرتاب قد اتفقت كلمات الأئمة بالثناء عليه وأما كونه ثقة في الحديث وعدلا فقد ذكر في التهذيب قال محمد بن سعد العوني: سمعت ابن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ.

وقال صالح بن محمد الأسدي عن ابن معين كان أبو حنيفة ثقة في الحديث ١. ص ٣٥٠ ج ١

وقال ابن عبد البر في كتاب الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء: سئل يحيى بن معين وعبد الله بن أحمد الدورقي يسمع من أبي حنيفة فقال يحيى بن معين: هو ثقة ما سمعت أحداً ضعفه هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث بأمره وشعبة شعبة ١. هـ

قال ابن عبد البر أيضاً في كتاب بيان جامع العلم قيل ليحيى بن معين يا أبا زكريا أبو حنيفة كان يصدق في الحديث؟ قال: نعم صدوق.

وقال: كان شعبة حسن الرأي في أبي حنيفة ١. هـ

وقال ابن عبد البر وقال ابن المديني: أبو حنيفة ثقة لا بأس به ١. هـ

من الجواهر المضيئة ص ٢٩ ج ١

وقال ابن حجر المكي في الخيرات الحسان ص ٣١ سئل ابن معين هل حدث سفيان الثوري عنه أي عن أبي حنيفة قال: نعم كان ثقة صدوقاً في الفقه والحديث ١. هـ

وفيه أيضاً ص ٣٢ وقال شعبة كان والله حسن الفهم جيد الحفظ

١. هـ.

وقد تقدم قول إسرائيل بن يونس: نعم الرجل النعمان ما كان

أحفظه لكل حديث فيه فقه وأشد فحصه عنه ١. هـ

وقال الحافظ ابن عبد البر: الذين ردوا عن أبي حنيفة ووثقوه أكثر من الذين تكلموا.

وقد قال الإمام علي بن المديني: أبو حنيفة روى عنه الثوري وابن المبارك وهو ثقة لا بأس به. ١هـ.

وقال الحافظ ابن الأثير الجزري كان إماماً في علوم الشريعة مرضياً. ١هـ من التعليق الحسن ص ٨٨ ج ١

قلت وشعبة أول من تكلم في الرجال وابن معين إمام الجرح والتعديل وكذا ابن المديني وإسرائيل بن يونس إمام حافظ حجة من أوعية العلم أثبت الناس في أبي إسحاق احتج به الجماعة فكفى بهؤلاء موثقين وبحفظ أبي حنيفة شاهدين.

وقال يحيى بن آدم: سمعت الحسن بن صالح يقول: كان النعمان بن ثابت فيما نعلم متبثاً فيه إذا صح عنه الخبر عن رسول الله ﷺ لم يعد إلى غيره. ١هـ من الجواهر ص ٣٨ ج ١

ومن أكبر الدلائل على حفظ الإمام وأعظم الحجج لسعة علمه في الحديث كثرة شيوخه الذين أخذ عنهم وكثرة أصحابه الأخذين عنه ذكر صدر الأئمة أبو المؤيد موفق أحمد المكي عن أبي حفص عمر ابن الإمام بكر بن محمد بن علي الزرنجري عن والده رحمه الله أنه قال: وقعت منازعة بين أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة وأصحاب الإمام المعظم الشافعي رضي الله عنهما ففضل كل طائفة صاحبها فقال أبو عبدالله بن أبي حفص الكبير وهو إمام أئمة الحديث لأصحاب الشافعي: عدوا مشايخ الشافعي رحمه الله كم هم؟ فعدوا فقالوا إنهم بلغوا ثمانين شيخاً فقال لهم فعدوا مشايخ أبي حنيفة فعدوهم فقالوا إنهم بلغوا أربعة آلاف.

وقد ذكر صدر الأئمة موفق بن أحمد في مناقب أبي حنيفة سبعمائة وثلاثين رجلاً من مشايخ المسلمين ممن رووا عنه رضي الله عنه كذا في جامع المسانيد ص ٣٠ ج قلت وذكر الحافظ السيوطي في تبييض

الصحيفة نقلاً عن تهذيب الكمال للحافظ المزي أربعة وسبعين من مشايخه وخمسة وتسعين من أصحابه وإنما اكتفى المزي على هذا القدر لكونه لم يرد الاستيعاب في بيان المشايخ الرواة والأصحاب كما لا يخفى على من طالع مقدمة تهذيب التهذيب وقال ابن حجر المكي في ذكر شيوخه هم كثيرون لا يسع هذا المختصر ذكرهم.

وقد ذكر منهم الإمام أبو حفص الكبير أربعة آلاف شيخ. وقال غيره له أربعة آلاف شيخ من التابعين فما بالك بغيرهم منهم الليث بن سعد وكذا مالك بن أنس إمام دار الهجرة وهذان الإمامان من جملة الآخذين عنه. ١هـ ص ٢٦

ولنذكر هنا جماعة من أكابر شيوخه وطائفة من أجلة أصحابه فإن في ذلك لذكرى لأولي الألباب قال أبو محمد البخاري الحارثي كتب إليّ صالح بن أبي رميح حدثنا أبو حمزة الأنصاري خالد بن أنس قال سمعت عبدالله بن داود الحريري يقول قلت لأبي حنيفة من أدركت من الكبراء قال القاسم وسالما وطاووساً وعكرمة ومكحولاً وعبدالله بن دينار والحسن البصري وعمرو بن دينار وأبا الزبير وعطاء وقتادة وإبراهيم والشعبي ونافعا وأمثالهم. ١هـ كذا في جامع المسانيد ص ٣٣٣ ج ٢

والأجلة من أصحابه الذين رووا عنه وأخذوا بأقواله يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ويحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري ولكن كان يدلس ولا يصرح باسم أبي حنيفة إلا قليلاً وحفص ابن غياث وعبدالله بن المبارك وعبدالرزاق بن همام وعبدالله بن يزيد المقري وعبدالمجيد بن عبدالعزيز شيخ الإمام الشافعي وعبدالوارث بن سعيد وعلي بن مسهر وأبو نعيم الفضل بن دكين والفضل ابن موسى السيناني والقاسم بن معن المسعودي وقيس بن الربيع والليث بن سعد المصري والمعافي ابن عمران الموصلي ومكي بن إبراهيم البلخي ووكيع بن الجراح ويزيد بن زريع ويزيد بن هارون ويونس بن بكير والإمام

محمد بن الحسن الشيباني والإمام أبو يوسف القاضي والإمام زفر بن
الهديل وابن نصير الطائي وفضيل بن عياض الزاهد وابن جريج ومسعر
بن كدام وأبو معاوية الضرير رحمهم الله تعالى كذا في تبييض الصحيفة
للسيوطي وجامع المسانيد للخوارزمي ص ٢٩ ج ١

وقال أبو عبدالله بن منده الأصفهاني: أخبرنا الأستاذ أبو محمد
الحارثي البخاري في كتاب الكشف له قال: لو لم يستدل على فضائل أبي
حنيفة إلا برواية الكبار عنه كعمرو بن دينار فإنه من شيوخ أبي حنيفة
وكبار العلماء وقد روى عنه عبدالله بن زيد المقرئ وروى عنه تسعمائة
حديث ومسعر بن كدام وإسماعيل ابن أبي خالد وشريك بن عبدالله
القاضي وحمزة بن حبيب المقرئ روى عنه الكثير وعاصم بن أبي النجود
إمام القراء وشيخ أبي حنيفة كان يسأله ويأخذ بقوله.
وكان يقول: جزاك الله خيراً يا أبا حنيفة أتيتنا صغيراً وأتيناك كبيراً

كذا في جامع المسانيد ص ٢١٩ ج ١

قلت: وكذا سليمان بن مهران الأعمش من شيوخ أبي حنيفة ومع
ذلك فقد أخذ عنه قال ابن منده الحافظ أخبرنا الأستاذ أبو محمد
البخاري الحارثي حدثنا الحسن بن معروف حدثنا أبو بكر حدثنا يحيى
ابن معين قال سمعت علي بن مسهر يقول: خرج الأعمش إلى الحج
فشيعه أهل الكوفة وأنا فيهم فلما أتى القادسية رأوه مغموماً فقالوا في
ذلك فقال علي بن مسهر: شيعنا؟ قالوا نعم قال ادعوه لي فدعوني وكان
يعرفني بمجالسة أبي حنيفة فقال لي: ارجع إلى المصر وسل أبا حنيفة أن
يكتب لي المناسك فرجعت فسألته فأملئ عليّ ثم أتيت بها إلى الأعمش
١.هـ من جامع المسانيد ايضاً ص ٢٦ ج ١

وذكر القاري في مناقب الإمام عن سفيان بن عيينة قال: شيئان ما
كنت أرى أن قراءة حمزة ورأي الإمام يتجاوزان قنطرة الكوفة وقد بلغا
الآفاق.

وعن الأوزاعي يقول هو أعلم الناس بمعضلات المسائل.
وعن عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد قال كنا مع جعفر بن محمد في الحجر فجاء الإمام فسلم وسلم عليه جعفر وعانقه وساءله حتى سأله عن الخدم فلما قام قال قائل يا ابن رسول الله هل تعرفه قال ما رأيت أحق منك أسأله عن الخدم وتقول هل تعرفه هذا أبو حنيفة أفقه أهل بلده.

وعن الواقدي قال كان مالك كثيراً ما يقول بقوله وإن كان لا يظهره وقال إسماعيل بن أبي فُديك رأيت مالكا قابضاً على يد الإمام وهما يمشيان فلما بلغ المسجد قدم الإمام فسمعتة لما دخل المسجد قال بسم الله الرحمن الرحيم هذا موطن الأمان فأمنني من عذابك ونجني من النار قال ابن المبارك كان مسعر إذا رآه قام له وإذا جلس جلس بين يديه وكان معظماً له مائلاً إليه ومثيلاً عليه ومسعر من مفاخر الكوفة في زهده وحفظه ص ٨٩.

وقال الحافظ السمعاني في الأنساب له قال مسعر من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله رجوت أن لا يخاف و لا يكون فرط في الاحتياط لنفسه ا.هـ

وقيل له لم تركت رأي أصحابك وأخذت برأيه - أي أبي حنيفة - قال لصحته فأتوا بأصح منه لأرغب عنه إليه ا.هـ كذا في الخيرات الحسان ص ٣٥.

ونقل بعض العلماء عن قلائد ابن حجر قال سفيان الثوري كنا بين يدي أبي حنيفة كالعصافير بين يدي البازي وأن أبا حنيفة سيد العلماء وعن تاريخ ابن خلكان وغيره من قول يحيى بن معين القراءة عندي قراءة حمزة والفقهاء أبو حنيفة وعلى هذا أدركت الناس كذا في تنسيق النظام مقدمة مسند الإمام ص ٩١٨.

وذكره السيوطي أيضاً في الصحيفة ص ٣١ وبهذا يظهر كون ابن معين مقلداً أو متقيداً للمذهب أبي حنيفة.هـ من ١١-١٩.

وقد تقرر في الأصول أن العدالة تثبت بالاستفاضة والشهرة أيضاً فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم من أهل الحديث أو غيرهم وشاع الشناء عليه بها كفى فيها ولا يحتاج مع ذلك إلى معدل ينص عليها وأبو حنيفة قد استفاضت إمامته واشتهرت عدالته كالشمس في كبد السماء ونورها في كل ناحية وكل مكان ، ومذهبه منذ ألف وثلاثمائة سنة مشتهر في عامة بلاد الإسلام.

وقد قال السبكي: أن الجارح لا يقبل منه الجرح في حق من غلبت طاعاته على معاصيه ومادحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه وقد قال ابن عبد البر: الذين رووا عن أبي حنيفة ووثقوه وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه.

ومتفق أيضاً أنه إذا اجتمع في الراوي جرح وتعديل فإن كانا مبهمين يقدم التعديل وإن كان الجرح مفسراً والتعديل مبهماً قدم الجرح وإن كان التعديل مفسراً أيضاً بأن يقول المعدل عرفت السبب الذي ذكره الجارح ولكنه بريء منه أو أن ذلك لا يقدر في عدالة الراوي أو أن منشأ الجرح عداوة أو حسد يقدم التعديل ويكون الجرح مردوداً.

قال علي القاري في شرح النخبة: حاصله أن الجرح إما مفسراً أو غيره وعلى الشقين: إما من العارف بالأسباب أو غيره والثاني: مردود مطلقاً أي مفسراً أو غيره صدر فيمن ثبتت عدالته أو غيره والأول مقبول فيمن لم يثبت عدالته وأما فيمن ثبتت عدالته فمقبول أيضاً إن كان مفسراً ولم ينفه المعدل بطريق معتبر ومردود إن كان غير مفسر أو كان مفسراً وقد نفاه المعدل بطريق معتبر كما صدر من النسائي في كتاب المتروكين: نعمان بن ثابت أبو حنيفة ليس بالقوي في الحديث

والجرح في أبي حنيفة أكثرها بل كلها مبهمة فلا تقبل بإزاء تعديل من عدله ووثقه لا سيما وقد ذكر المعدلون الأسباب التي جرحه بها الجارحون وردوا عليهم وبينوا كونها ناشئة من الحسد أو أنها - في الحقيقة - ليست من الجرح في شيء.

قال ابن عبد البر: الذين تكلموا فيه من أهل الحديث أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي والقياس وقد مر أن ذلك ليس بعيب. وقال يحيى بن معين: أصحابنا يفرطون في أبي حنيفة وأصحابه. وقال ابن أبي داود عن نصر بن علي: سمعت ابن داود - يعني الخريبي يقول: الناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل كذا في تهذيب التهذيب ١٠-٤٥١.

وروى الخطيب عن أحمد بن عبدة القاضي قال كنا عند ابن أبي عائشة فذكر حديثاً لأبي حنيفة فقال بعض من حضر: لا نريده فقال لهم أما أنكم لو رأيتموه لأردتموه وما أعرف له ولكم مثلاً إلا ما قال الشاعر: أقلوا عليهم ويلكم لا أبالكم من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا

وفحوى القول فقد وثقه الحفاظ الكبار والأئمة المعدلون فذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ ووثقه ابن معين وشعبة وعلي بن المديني شيخ البخاري وإسرائيل بن يونس ويحيى بن آدم وابن داود الخريبي والحسن بن صالح وقالوا فيه.... على الترتيب:

شعبة: كان والله حسن الفهم جيد الحفظ.
ابن معين: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث إلا بما يحفظ.
إسرائيل: نعم الرجل النعمان ما كان أحفظه لكل حديث فيه فقه وأشد فحصه عنه.

يحيى بن آدم: جمع أبو حنيفة حديث بلده كله ونظر فيه إلى آخر ما قبض عليه النبي صلى الله عليه وسلم.
وذكر الخريبي حفظه على أهل الإسلام السنن والفقهاء.

وقال الحسن بن صالح: كان مثبثاً. وهؤلاء كلهم معاصرون لأبي حنيفة وقريبو العهد به وهم أعلم الناس به من النسائي وابن عدي وأمثالهما من المتأخرين عنه بكثير فقولهم أحرى بالقبول وقول المتأخرين زماناً أجدر بالرمي في حضيض الخمول.

٥٠- عمرو بن علي أبو حفص الفلاس:

نقل عن الخطيب بسنده في تاريخ بغداد إلى أبي حفص عمرو بن علي قال أبو حنيفة النعمان بن ثابت صاحب الرأي ليس بالحافظ مضطرب الحديث واهي الحديث وصاحب هوى.

أقول في سنده عثمان بن أحمد الدقاق وحاله معروف في ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي وحاشا للإمام الأعظم أن يكون صاحب هوى بل هو إمام متبع رضي الله عنه.

وأبو حنيفة من كبار حفاظ الحديث وقد ذكره الحافظ الناقد أبو عبدالله الذهبي رحمه الله في تذكرة الحفاظ ولقد أصاب وأجاد وتبعه كل من كتب في طبقات الحفاظ كالحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله قال الحافظ الصالحى الدمشقى ولولا كثرة اعتناؤه أي الإمام الأعظم - بالحديث ما تهيأ له استنباط مسائل الفقه فإنه أول من استنبطه من الأدلة

ا.هـ.

وقد روى الخطيب نفسه عن إسرائيل بن يونس أنه قال: نعم الرجل النعمان ما كان أحفظه لكل حديث فيه فقه وأشد فحوصه عنه وأعلمه بما فيه من الفقه وإسرائيل من رجال الجماعة ثقة متقن فكفى به موثقاً للإمام مع التصريح بكونه أحفظ لأحاديث الأحكام.

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين قال يحيى بن آدم: كان نعمان جمع حديث بلده كله فنظر إلى آخر ما قبض عليه النبي ﷺ ا.هـ أقول ويحيى بن آدم من شيوخ البخاري.